

KÖPRÜLÜ KUT.  
297  
M. ASIM B.Y.







هنا كتاب ترجمه احمد



۶۹۷

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بسم الله الرحمن الرحيم

**قال** ائمه الواجب جوده الخ **اقول** ائمه الواجب جوده الخ **قال** ائمه الواجب جوده الخ  
الله لم الذات المستبحر للصفت والواجب هو الذي يقتضي ذاته وجوده كالبارك  
عن الله والمتنوع هو الذي يقتضي ذات عدمه كتركيب الباري تعالى الممكن هو الذي  
لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه ويكون نسبة الوجود والعدم اليه وان يتصف بالوجود  
بالعدم وبالعدم بانساق للعلية كجميع ما سوى الله تعالى من الوجودات التي في السموات وما  
عليها والارضين وما عليها فان قلت لم قدم المصالح الواجب على غيره من الممكن والممكن  
قلت لان الواجب صفة جارية على من به له وغيره صفة جارية على غير من به له لا الاتيان  
صفة تركيب والامكان صفة انشائية دون صفة الوجود والصفة الجارية على من به له  
على الصفة الجارية على غير من به له فان قلت لم قدم الممكن على الممكن مع ان كل واحد منهما  
صفة جارية على غير من به له والممكن اشرف من الممكن لانه موجود وامتنع معدوم والوجود  
اشرف من امتنع المعدوم قلت قلت لان مفهوم امتنع وجودي وان صدق على  
المعدوم ومفهوم الممكن عدمي وان صدق على الموجود والوجود مقدم على عدمه في شرفه  
فان قلت لم قدم الممكن على الممكن على الصادر وتقدمه بالاخيار وقدم الشرع على الخير قلت  
اما تقدم الاول فلان صدور الشرع اخير انما هو وجود الممكن لانها انما يكون بالنسبة  
اليه لا بالنظر الى ذاتها واما تقدمه بالاخيار فللتنبيه على ان الشارح من المتكلمين  
القائدين بان الله تعالى فاعل بالاختيار وهو الذي انشأ فعل وان شئت فقل  
الحكماء القائمين بان الله تعالى هو الواجب بالذات وهو الذي يجب صدور الفعل عنه  
واما ذكر الشرع فللتنبيه على ان الشارح من اهل السنة والجماعة القائدين بان الشرع  
واخيره كلاهما صادران من الله تعالى دون معتزلة القائدين بان الشرع صادر عن العباد  
واخيره صادر من الله تعالى يعني ان الشرع لو كان صادرا لزم ان يكون الله تعالى سريرا

وهو

وهو محو ولكن يمكن ان يجب عنه بان يقال ان الشرع من انصف بالشرع لا بخالفه  
كما ان الصائم من انصف بالصوم لا من خالفه فان قلت لم قدم الشرع على الخير قلت  
لان الشرع سبب الظلمة والخير سبب النور فالظلمة مقدم على النور كما في قوله تعالى وجعل  
الظلمة والنور كذلك سبب الظلمة مقدم على سبب النور فليست مثل فان قلت  
كان الصائم المذكورة في قوله تعالى يظهره وفي قوله وجوده وفي قوله سواء وغيره وفي قوله  
باختياره الى اي شئ يرجع والاي ين يعود قلت انما يرجع الى الالف واللام في قوله  
الواجب والمتنوع والممكن والصادر لانها بمعنى الذي فان الالف واللام اذا دخل  
على اسم الفاعل والمفعول كانا بمعنى الذي فيمكن تقدير الكلام الحمد الذي وجب  
وجوده الذي امتنع نظيره والذي امكن سواء والذي صدر باختياره شره  
وخيره واما تقدم التمام على الامر لا يتتام **قال** والصلوة آة **قال** في الرحمة  
ورفع الدرجة من الله تعالى والاعان من المؤمنين والاستغفار من الملائكة فان قلت  
ان لها معنيين اللغوي وهو الدعاء والورع وهو الاركان المعلومه والافعال  
المخصوصة والرحمة ليست شيئا منها قلت لانه لما لم يكن المعنى اللغوي والورع  
في حق الله تعالى رجوع الى الغاية منها وهو الرحمة ورفع الدرجة فيكون من قبيل الجاهل  
المربى فان قلت ما يهذه الفاذ في قوله تعالى كتب الشيخ الامام قلت القاب جواب  
اما المقدرة في نظم الكلام لانه تقدير الكلام احابعد فان كتب الشيخ الامام الا انه  
حذفت اما نظم الكلام لكثرة الاستعمال وبعد وتذكر في جوابها على حالها **قال**  
وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالة الثلاث **اقول** كانت اشارة الاجابة  
سؤال مقدور هو ان يقال انما يتوقف عليه الشروع وهو تلك الكليات وغيرها من  
الاصطلاح المتعلقة فالقوله يقتضي ان يتقدمها على البيان الدلالة الثلاث و  
ان لم اللفظ ولم قدم بيان الدلالة الثلاث واقام اللفظ عليها فاجاب عنه



بقوله وهذه يتوقف معرفتها على بيان ذلك المتوقف ان المنطق انما يبحث ادلة بالانته  
 عن احوالها المتأخرات عن احوال الالفاظ في بيانها لولا ان غاية المعاني في استعمالها  
 انما يكون بالالفاظ الدالة على المعاني فلا بد من بيان الدلالة التي هي اقسام اللفظ  
 اولاً ثم الشرح للبيان اصطلاحات المذكورة في قوله لم سميت تلك الكلمات الخمس باسم  
 لهم المدون على المردم مجازاً من سلاسله منقولة لافرادها واما لان اسم غوي لم يعلم  
 علم الحكيم وقال ذلك حكيم في كل مسئلة اسم غوي الكلام كذا وكذا اسم هذه الكلمات الخمس غوي  
 سميت لهم المتعلم بما يتعلم به فيكون من قبيل المجاز ليس او من قبيل العرفه **قال** ان  
 للمنطق اصطلاحات يجب اختصارها **اقول** المراد من الوجوب هو الوجوب العرفي دون  
 الوجوب الشرعي الذي يحتمل تاركه تماماً ولا الوجوب العقلي الذي يمنع الشروع بدونه لان كثير من  
 المبتدئين يحصلون كثير من العلوم من غير ان يتقن تعلم شيئاً من تلك الاصطلاحات  
 في ذلك لم وجب اختصارها في الاصطلاحات على المبتدئين اذا اراد ان يتسرع  
 في شئ من العلوم قلت لان المنطق آلة لغير العلوم كلها وانه الشئ مقدم على ذلك  
 الشئ تصورا او وجوباً ولا جلي ذلك عرفوا المنطق بانه آلة قانونية تعصم رعاها  
 الذهن من الخطأ في الفكر **قال** وهو لفظ يوناني يراد بها الكلية الخمس وهي النوع  
 والجنس والتميز والخاصة والوصف العام **اقول** في قوله لم اختصرت الكلية في الخمس  
 المذكور ولم يكن زائداً لا نقصاً قلت لان الكلي اذا نسب الى ما تحته من اجزئها او  
 فالاول هو النوع كما كانت بالنسبة الى زيد وعمر و بكر وغيرهم والثاني اما ان يكون  
 داخل في عام ما يمتدح من الاجزئ او لا في ذلك في داخل فيه فلا يخفى اما ان يكون  
 مقولاً في جواب الشئ وهو في غيره او لا فالاول هو الخاص والثاني هو الوصف العام  
**قال** فمن هذا عرفت الا لاوليل هو الذي **اقول** اي فمن عرفت الدلالة عرفت الدليل  
 والمطلوب لانها مستقاة من الدلالة لان معرفة المشتق من مستلزم لمعرفة  
 المشتق

المشتق **قال** فالدلالة ينقسم الى طبيعية **اقول** لا يخرج من تعريف الدلالة والدليل  
 هو المدلول شرعاً لان في تسميتها الى اقسامها المذكورة هي هنا قال والمراد من  
 الدلالة هي هنا **اقول** في قوله قلت لم كان المراد من الدلالة هي هنا اي الدلالة الوضعية  
 دون الدلالة الطبيعية والعقلية قلت لان كل واحد من الدلالة الطبيعية والعقلية  
 يختلف باختلاف الطباع والعقول فلا يكون منتظمة بخلاف الدلالة الوضعية فانها  
 منتظمة لان من علم الوضع يتراهم منه المعنى سواء كان زكياً او غيباً ومن لم يعلم الوضع  
 لم يتراهم منه المعنى سواء كان زكياً او غيباً ولا جلي ذلك ان المراد من الدلالة هي هنا الدلالة  
 الوضعية دون الدلالة من الباقية من الدلالة فان قلت لم اختصرت الدلالة  
 الوضعية الوضعية على تلك الثلاثة قلت لان الدلالة اللفظية على المعنى لا يخرج من ان يكون  
 دلالة على تمام ما وضع له او لا في ذلك في الاول من الدلالة اصطلاحية في الثاني  
 فلا يخرج من ان يكون دلالة على جزء ما وضع له او لا فالاول الدلالة التضمنية والثاني  
 هي الدلالة الاتزامية فان قلت لم قدم الدلالة اصطلاحية على الدلالة التضمنية  
 والاتزامية قلت لان اصطلاحية متبوع والتضمن والاتزام تابع فالمتبوع مقدم على  
 التابع في ذلك لم قدم الدلالة التضمنية على الدلالة الاتزامية قلت لان التضمنية  
 اسبق الى التراهم من الدلالة الاتزامية والدلالة السابقة مقدم على السبوق  
 ولا جلي ذلك قدمها عليها في ذلك لا يخرج من ان يكون المراد من الوضع المتأخر  
 هي هنا اما وضعاً شخصياً ووضعاً نوعياً في الاول يلزم خروج الدلالة  
 المركبة و اجزائها على معانيها المركبة والمجازية عن تعريف الدلالة لا وضعاً  
 بآثارها ليس بالوضع الشخص بل بالنوع وان كان المراد الثاني يلزم خروج  
 الدلالة المتوحدت على معانيها الانفرادية عن تعريف الدلالة لا وضعاً بشخصية  
 لا النوعية قلت المراد بهذا اللفظ وضع مطلقاً شخصياً كان او نوعياً فلا



يلزم ما ذكرتم من الخروج فان قلت لا يتحقق العلم المطلق الا في ضمن احوال معينة  
 فيلزم ما ذكرتم فان الخروج قلت يلزم من عدم تحقق العلم المطلق في احوال اخص ارادتم  
 الآن في ضمنه **قال** اذا دل على احد هما اي على الحيوان او على الناطق **اقول** فانه قلت لا نعم  
 دلالة التمسك على الحيوان او على الناطق وحده بالتضمن بل بالمطابقة لانه اذا ذكر لفظ  
 الكل او اريد به الجزئية مجازا مرسلان فيسلك كل الكلي واردة اجزاء ودلالة اللفظ على معنى  
 المتعجم ايجازي بالمطابقة دون التضمن قلت امراد بالدلالة التضمنية هو دلالة التمسك  
 على الحيوان وحده او على الناطق وحده في ضمن ارادة الذي هو مجموع الحيوان والناطق  
 عليه عند ارادة الجزء الذي هو الناطق او الحيوان فانها دلالة مطابقة بالضرورة و  
 معتقضى لم يفرق بين هذين الاحتمالين والشيء عند احد هما بالآخر واعتقضى عليه  
**قال** اذا دل على قابلية العلم وصنعة الكتابة **اقول** فان قلت ان هذا المثال لا يناسب  
 المقام لانه المعبر في الدلالة التضمنية عند المنطقين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص  
 وهو الذي يلزم من تصور المعلوم تصور اللزوم كالنوعية بالنسبة الى العلة والبرهنة  
 بالنسبة الى الاربعة وقابل العلم وصنعة الكتابة ليس من هذا قبيل لانه لا يلزم من تصور  
 الكتاب تصور قلاويزه او ان يخل بها وهو كالمشكلة اذا دلت على الفورية والبار  
 اذا دلت على الزوجية ويخبر ذلك من اللوازم البنية قلت ان هذا المثال للدلالة  
 التضمنية المعبرة في هذا الفن او لا يكون كذلك فلا يرد ما ذكرتم **قال** لانه اللفظ  
 لا يدل على امر خارج عنه **اقول** فانه قيل لم لا يدل اللفظ على كل امر خارج عن الموضوع  
 له قلت لانه لو قل دل عليه يلزم من ادراك الشيء الواحد ادراك امور غير متناهية  
 واللازم بطل وكذا المعلوم في اخرج حصوله فيه كلزوم وجود الفهم للفظ  
 الشمس فاجيب عنه بقوله وانما قيد قوله على ما يلزمه بقوله في الذهن حاصله  
 ان يقال ان شرط الدلالة التضمنية هو المعلوم الذي ينفى عنه اللزوم اخرج  
 لان الملازمة

لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لانه لما وجدت الدلالة التضمنية بدون  
 الملازمة الخارجية اما الملازمة فلان الشرط لا يوجد بدون الشرط كالمصلحة  
 لا يوجد بدون الطهارة واللازم بطل والمعلوم منه **قال** لان الملازمة الخارجية  
**اقول** وان يكون الامر الخارج بحيث يلزم من حصول الشيء في الخارج حصوله فيه  
 كوجود الفهم مع طلوع الشمس **قال** لانه العدم البصر الخ **اقول** فان قلت  
 لان ان دلالة العدم على البصر التضمنية بل هي تضمنية لان البصر جزء من مفهوم  
 العدم لان العدم البصر عام من شأنه ان يكون بصيرا او دالة اللفظ على جزء من مفهوم  
 تضمنية التضمنية قلت لان العدم عبارة عن عدم المنصف الى البصر لا عبارة  
 عن مركب من العدم والبصر فيكون خارجا عن مفهوم العدم فيكون دلالة التضمنية  
 لا تضمنية **قال** مع انه بينهما معاندة **اقول** لانه لا يجوز اجتماعهما في الخارج  
 في محلي واحد واللازم والمعلوم يجب اجتماعهما فيه في الخارج الى لانه لم يوجد  
 في الخارج ان يكون بصيرا غير بصير بل كان بينهما ملازمة في الذهن **قال** لما فرغ  
 عن بيان الدلالة التضمنية الخ **اقول** فانه قلت قدم المصريح بالدلالة التضمنية  
 عن بيان اقسام اللفظ ولم يفعل بالعكس قلت لانه القسم لا مفرد والمركب  
 هو اللفظ على المعنى ومعرفة المأخوذ بهذه الحيثية منه متوقفة على معرفة  
 الدلالة لان معرفة المشتق يتوقف على معرفة المسمى منه ولا جلي ذلك  
 قدم بيان الدلالة التضمنية على بيان اقسام اللفظ **قال** لانه اما لا يبرهن بالجزء  
 منه دلالة الخ **اقول** فانه قلت لم قدم المصنف المفرد على المركب مع انه مفهوم  
 المركب جوهري وهو الذي لا يكون في مفهومه شيء ومفهوم المفرد عددي  
 وهو الذي يكون في مفهومه شيء والوجودي التضمني مقدم على العددي  
 فلم قدم المصنف العددي على الوجودي قلت لانه مفهوم المركب وان كان وجوديا



ومفهوم المفرد وان عديمًا الا انه ذات المفرد او ماصدق عليه مفهوم المفرد جزء  
وما صدق عليه ذات المركب او ماصدق عليه مفهوم المركب كلي وجزء مقدم على الكل  
ولا اجل ذلك قدم المفرد على المركب وان كان النظر يوجب العكس **قال** فان  
كان الاول فهو المفرد وان كان الثاني فهو المركب **اقول** فان قلت لا يخفى ان يكون  
المراد بعدم الارادة والارادة احيا بالفعلى او بالقوة فان كان الاول كان معنى تعريف  
المفرد والمركب المفرد ما لا يراد منه دلالة بالفعلى على جزء معناه والمركب ما لا يراد منه  
دلالة بالفعلى على جزء معناه وان كان المراد الثاني كان معنى تعريفها المفرد ما لا  
يراد جزء منه دلالة بالقوة على جزء معناه وان كان المراد معناه الاول لزم ان  
يكون المركب مثل زيد قائم وغيره قبل استعمالها والقصد الى معانيها مفردات  
لانه لا يراد بالجزء هيئته دلالة بالفعلى على جزء معانيها فلا يكون تعريف المفرد ما لا  
ولا تعريف المركب جامعًا وان كان المراد به الثاني لزم ان يكون الحيوان الناطق  
العلمية وعبد الله العلمي مركبًا لانه يراد بالجزء منه بالقوة على جزء معناه وقبل  
العلمية قلت ان اختيار القسم الاول من الترتيد لكن حين ان يراد معنى الموضوع  
له فيكون معنى توقف المفرد ما لا يراد به جزء منه بالفعلى دلالة على جزء معناه  
حين ان يراد به المعنى الموضوع له بالفعلى ومعنى تعريف المركب ما يراد به جزء منه  
بالفعلى دلالة على جزء معناه حين ان يراد به معنى الموضوع له فلا يراد بالمركب  
المذكورة وبالحيوان الناطق وعبد الله العلمي لانه يراد به جزء منه دلالة على جزء  
معناه في المركب المذكورة حين ان يراد به المعنى الموضوع له ولا يراد به جزء منه دلالة  
بالفعلى على جزء معنى الموضوع له في الحيوان الناطق وعبد الله العلمي فانهم  
دقيقون نحو علمي **قال** فانه ليس له جزء اصلا فصلا عن الدلالة على جزء المعنى  
علمي **اقول** فان قلت لم يقيد بقوله علمي قلت لانه لو لم يكن علمي لم يكن له معنى وكلاهما

في اللفظ

في اللفظ الذي يدل على المعنى فيكون خارجا عن البحث **قال** نحو زيد علمي **اقول** فان لم ير  
جزء هو الزيد والياء والدال وكل لا معنى لذلك الجزء بل مجموع اللفظ المعنى من المعاني وكلها  
ان يقول ان قيد العلمية زائدة لا طائفة تحتها لانه اذا علم لم يكن علمي كان مصدر لا يدل  
على جزء اللفظ على جزء المعنى اللهم الا ان ذكر العلمية تابعاً لغيره **قال** نحو عبد الله علمي  
**اقول** فان عبد الله جزء وهو العبد والله كذلك جزء معنى وهو العبودية والالوهية  
ولكن لا يدل ذلك الجزء على جزء المعنى بل مجموع اللفظ دال على ذات المعنى وانما قيد به لانه  
لا لو لم يكن علمي لكان مركبًا لانه لا يراد بالجزء منه اى من اللفظ على جزء المعنى في فهم  
**قال** نحو الحيوان الناطق علمي **اقول** وانما قيد بقوله علمي لانه لو لم يكن علمي  
لكان مركبًا ولو كان علمي من غير ذلك لكان من قبيل عبد الله علمي **قال** لانه معناه  
علمي **اقول** اى على تقدير كونه علمي كذلك **قال** اماهية الانسانية **اقول** اى  
شئ له النطق واجسم النامي اى معنى المتحركة بالارادة **اقول** والمفرد ما  
كله الخ **اقول** لما خرج من بيان تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب شرع الآن في قسم  
المفرد الى الكل والجزئي **قال** والمفرد ينقسم الى كلي وجزئي **اقول** فان قلت  
لم تقسم مصدر اللفظ المفرد الى كلي والجزئي دون اللفظ مع انه كلي واحد منهما  
قسم من اللفظ قلت لانه كلية اللفظ المركب وجزئية انما يكون بكليته وجزئية  
الذي هو المفرد فان المركب من الكل كلي والمفرد والمركب من الجزئي جزئي فيكون الكلية  
وجزئية عارضة اولاً وبالذات على المفرد وثانياً وبالعرض على المركب ولاجل  
ذلك قسم اللفظ المفرد اليها دون المركب فان قلت لم قدم مصدر الكل على جزء  
وقدم الشرح الجزئي على الكل قلت لانه مصدر نظر الكل في جزء الجزئي كالنظر  
الذي هو جزئي وزيد وجزء مقدم على الكل والشرح نظر الى مفهوم الجزئي  
وجودي ومفهوم الكل عدم والوجود مقدم على عدم وكلا النظر حسن



**قال** نفس تصور موجود في حيث انه متصور **اقول** فانه قلت لم فسر نفس  
 التصور بقوله من حيث انه متصور قلت لانه نفس التصور جزئي بقيته بالنفس  
 الجزئية وجزئية المحل مستلزم جزئية الحال فلا يجوز انفسه الى الكلي فلا بد من تغير  
 ليصبح انفسه الى الكلي وجزئي فانه قلت لم يتقسم اللفظ المفرد الى الكلي وجزئي مع  
 كل واحد منهما او لا وبالذات صفة المعنى وتاليا وبالعرض صفة اللفظ تسمية  
 الدال باسم المدلول قلت لانه تقسيم اللفظ المفرد اليهما ترتيب الى فهم مبتدئ  
 من تقسيم المعنى اليهما وان كان تقسيما حقيقيا **قال** انما قيد المفهوم بالتصور  
**اقول** كانه استراحة الاجواب مقدور وهو يقال لم قال المصدر الجزئي ما يمنع نفس تصور  
 مفهوم من وقوع الشركة فاجاب عنه بقوله وانما قيد المفهوم بالتصور اما حله  
 انه يقال لو لم يقيد المفهوم بالتصور بل قال اجزئي ما يمنع مفهومه من وقوع الشركة  
 فيه لزم انه يكون الواجب الوجود الذي هو الكلي جزئيا لانه مانع عن وقوع الشركة  
 فيه بالنظر الى الدليل اخرج فلا يكون تعريف اجزئي مانعا ولا تعريف الكلي جامعاً  
 وانما قيد المفهوم بالتصور خرج عن تعريف اجزئي واجب الوجود وفصل  
 في تعريف الكلي لانه تصور مفهوم لم يمنع من وقوع الشركة فيه وان كان مانعا بالنظر  
 الى الدليل اخرج فلا يكون تعريف اجزئي مانعا وتعرف الكلي جامعاً **قال** والكلي اما  
 ذاته اه **اقول** لما فرغ من بيان تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي شرع الا ان  
 في تقسيم الكلي الى الذات والعرض دون اجزئي قلت لانه الجزئي انما ينسب الى شيء اتي  
 وذلك الشيء اما ان يكون كلياً ولا يكون كذلك فانه كان الاول لا يكون الا عرضياً كان  
 الثاني يكون مبيناً فلا يكون ذاتياً ولا عرضياً لانه الذات والعرض لا بد وان يكون  
 محملاً فانه قلت لم قدم الذات على العرض ولم يفصل بالعرض قلت مفهوم لانه  
 مفهوم الذات وجودي ومفهوم العرض عدم والوجود مقدم على الوجود في الوجود

ولان

ولان الذات اما في الشيء كالنوع مثلاً او داخلية او جزئية والعرض خارج  
 عنه ونفس الشيء وجزئية مقدم على اخرج عن ذلك الشيء فذلك قدم الذات على العرض  
 فانه قلت لم اعتبر صفة الانقسام الى الذات والعرض في الكلام دون اجزئي مع ان  
 كل واحد منهما قسم من اقسامه قلت لانه كل جزئي هو عين ما صدق عليه لا يكون  
 داخلاً ولا خارجاً فلا يصور فيه هذا الانقسام فلا جمل فرك اعتبر انفسه انما ذكره  
 في الكلي دون اجزئي **قال** بالنسبة الى النفس اه **اقول** فانه النفس هو الذي عبارة  
 عن الحيوان البشري الذي حقيقة هذا النفس وذلك النفس وغير ذلك من جزئيات  
 وحيوانه داخل فيه لانه النفس مركبة من الحيوان البشري **قال** وعلى هذا يكون  
 نحو نفس الهامة اه **اقول** ولقائل ان يقول لا نعم ان نفس الهامة كانت من  
 الموهبة العرضية وانما يكون كذلك انه لو كان خارجاً عن تلك الحقيقة فلا يكون  
 نفساً هامة ذاتياً لعدم دخولها في تلك الحقيقة ولا يكون عرضياً لعدم وجودها عنها  
 بل انما يكون نفساً هامة من الوضعية ليس لو دخلت في العرضية يكون واسطة  
 بين الذات والعرضية اللهم ان يقال ان هذه العبارة لم تكن في كلام المصنف **قال**  
 لانها يخالف الذات **اقول** لانه الذات بذلك التفسير ما يكون داخلاً في الحقيقة  
 الجزئية ونفس الهامة عين حقيقة جزئياتها كالنفس مثلاً فانه جزئيات  
 زيد وعمر وبكر وغيرهم وحقيقتها هو الحيوان الناطق الذي هو عين الانسان  
 وغير ذلك من الانواع **قال** قد يقال الثانية على ما ليس برضى **اقول** اي الثانية  
 مقول بالاشتراك على معنيين المعنى الاول ما يكون داخلاً في حقيقة جزئيات  
 والمعنى ما ليس برضى والمعنى الثاني اعلم من المعنى الاول لانه نفس الهامة ذاتية على المعنى  
 الثاني دون الاول وكذا العرض معنيين الاول ما لا يكون في حقيقة جزئيات والمعنى  
 الثاني ما يكون خارجاً في حقيقة جزئيات والمعنى الاول اعلم من المعنى الثاني لان



نفسها بآية وضع على المعنى الاول دون المعنى الثاني لان بعض الالهام من شئ مطلقا اخص  
من بعض الاخص منه **قال** لا يقال ان الذات هو المنسب الى الذات **اقول** حاصل هذا  
السؤال ان يقال ان نسبة الذات على نفس الماهية لا يجوز لان الذات هو الذي ينسب  
الى الذات فاما اليا فيه للنسبة ونفس الماهية عين الذات فلو كان ذاتا لزم ان ينسب الشئ  
الى نفسه وهو محال لان النسب لا بد وان يكون مغاير للمنسوب اليه فلا يكون التعريف الثاني  
للاذات صحيحا فيستعين التعريف الاول **قال** لانا نقول ان **اقول** اي حاصل هذا  
الجواب ان يقال ان للذات معنيين الاول مقول وهو الذي ينسب الى الذات والمعنى الثاني  
اصطلاحي وهو الذي ما كان خارجا عن حقيقة بؤنيته سواء كان داخلها فيها او لا  
فكلمة اخرى على معنى الاول اللغوي الذي لا يكون مراد دون معنى العرف الاصطلاحي  
الذي هو المراد **قال** اعلم ان الذات اما جنس او نوع او فصل **اقول** فانه قلت لم  
الذات الى هذه الالهام الثلاثة دون الوصف قلت لان الجنس والنوع والفصل لا بد وان يكون خارجا  
عن الشئ والوصف لا بد وان يكون خارجا عن الشئ فلا يجوز ان يسمي الوصف الجنس والنوع والفصل لاجل  
ذلك القسم هو الذات الى هذه الالهام الثلاثة دون الوصف **قال** لانه مقول في جواب ما هو الشئ  
الخاصة اي لا الخصوصية ايضا فهو جنس **اقول** فانه قلت لم قدم الجنس على النوع والفصل  
بالعكس قلت اما تقديم على النوع فلا الجنس في النوع كل لان مركب من الجنس والفصل والاول مقدم  
على الثاني طبقا فقدمه وصنعا عليه ليوافق الوضع الطبعي اما تقديم على الفصل فلا الجنس اعم  
من الفصل والاعم مقدم لشرفه يستحق التقديم **قال** قلت لم قدم النوع على الفصل في جواب ما  
مقدم على الثاني كما مر ان قلت وان كان مقدم على النوع ذاتا لانه لا يقدم عليه زمانا لانه جزء  
صوري لا يكون وجوده في الزمان فانها مقدم جاز هذا الاعتبار ولان النوع ماهية كاملة  
محصلة بخلاف الفصل ولا جعل ذلك تقدم عليه **قال** فانه اذا سئل عن ذلك والنوع **اقول**  
فانه قلت لان المنقسم الى هذه الاقسام المذكورة عند صاحب هذا الفن هو المفهوم الاصل والعقل  
دون اللفظ

دون اللفظ واما اللفظ فيقسم الى ما هو مجازي سميته الذي اسم المدلول له صاحب هذا  
الفن بحيث اول بالذات عن احوال المعاني وثانيا وبالوصف عن الالفاظ والمصراعين  
التقسيم المجازي لانه جعل مورد القسمة اللفظ دون المعنى والمفهوم قلت لان التقسيم  
المجازي قريب الى فهم المبتدئ من تقسيم الحقيقة والله اعلم بحقيقة الحال **قال** بانه كل  
مقول على كثير من **اقول** قوله كل جنس شئ على جميع الكليات جنس كان او فصلا او  
او خاصة او عرضا عما قوله مقول على كثير من مختلفين بالحقاييق يخرج النوع كالا  
مثلا وقوله جنس ما هو يخرج الفصل وقوله قولنا ذاتا يخرج الخاصة وهو العلم **قال** كل ما  
**اقول** يمكن ان يكون جنس ما يقال لانه قوله كل ما لا طائل تحته لانه جنس ما قوله  
مقول وانما يذكر ليعلم به على قوله على كثير من فانه قلت لان ان العلم جنس جنس فانه جنس  
الشئ لا بد ان يكون اعم منه وجنس الجنس مطلقا لانه يتناول جنس الجنس  
وغیره من الاجناس كالحيوان وغيره قلت ان العلم اعم من الجنس بالنظر الى ذاته لانه يصدق  
على الجنس وغيره من الكليات والجنس لا يصدق على جنس الجنس واهض من اعتبار  
كونه جنس جنس فيكون اعم من وجهه واهض من وجهه فيكون صالحا لانه يكون جنس جنس  
**قال** مختلفين بالحقاييق **اقول** فانه قلت ما الحاجة الى قوله قولنا ذاتا مع انها  
لا تميز عن جميع الاغيار للجنس حاصل بدونها قلت احتمل ان يكون بيان الواقع واعمال  
ماهية الشئ لانه جميع العيود في التعريف لا يجب ان يكون الاقتران بل ان بعضها قد  
يكون لبيان الواقع واعمال الماهية كما احتمل بالارادة في تعريف الحيوان فانه يعلم قوله  
حسب انه محتمل بالارادة لكنه ذكره لبيان الواقع واعمال الماهية **قال** في جواب ما هو  
خارج الكليات الباقية **اقول** اما التواحي الفصل والخاصة فكلها ما مقولان  
في جواب ما هو كساية واما التواحي العرض العام فلانه لا يقال اصلا في جواب ما هو  
ولان جواب ما هو كساية انشأ الله **قال** لانه عام لماهية الحقيقة **اقول**



فانه قلت لان ان الله عام ماهية الحقيقة لزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص فيكون  
 الله الا ماهية مشتركة بين افراده دون ماهية الحقيقة له فلهذا لا نقول ان عام ماهية  
 كل واحد افراد الله هو الله او ما العوارض الحقيقة فلا مزية لها ماهية **قال**  
 ويرسم بانه كل مقول على كثير من مختلفين بالعدد **اقول** فانه الله مثلا كل مقول على زيد  
 وعمر ووكبر وغير ذلك من افراد الحقيقة بالعدد دون الحقيقة فانه حقيقة الله هو الله **قال**  
 كل مقول على كثير من **اقول** احاصل زيد وعمر ووكبر وغير ذلك فانه الله مستقيمة في الحقيقة  
 اليه هو الحيوان الناطق **قال** بخلاف اجتهاد **اقول** بانه مقول على كثير من مختلفين  
 بالحقائق كالحيوان المقول على الله والنفس وغير ذلك وحقيقة كل واحد منهما هي القوة  
 بحقيقة الآخرة فانه حقيقة الله هو الحيوان الناطق وحقيقة النفس هو الحيوان **قال**  
 وانه كان ذات غير مقول **اقول** فانه قلت لم لم يكن الفصل مقولا في جواب ما هو  
 كان مقولا في جواب اي شيء هو ذات فقلت لانه المقول في جواب ما هو لا بد ان يكون  
 حقيقة مشتركة بين الاشياء كالجنس حقيقة حقيقة بها والفصل كذلك ولا يكون  
 مقولا في جواب ما هو **قال** ولو قال او في الوجود **اقول** الى كانه اشارة الى جواب  
 عن سؤال مقدور هو ان يقال لانه تعريف الفصل غير جامع لطبوع الفصل الذي غير  
 الشيء عن انما اشاركته في الوجود كما اذا تركزت اية من امرين متساويين كما ان  
 المركب من امرين متساويين فانه كل واحد من غير ايهما اشاركته في الوجود دون  
 الجنس لانه قال كانه اشارة الى السؤال هو ان يقال ان الفصل على ضربين الاول  
 ما يميز الشيء عن شيء آخر يشارك في الجنس كان طوق بالنسبة الى الانسان يميزه  
 عن النفس والبقر والبغل وغير ذلك من الاشياء المشتركة للجنس في الحيوانية والفرق  
 ما يميز الشيء عن شيء آخر في الوجود كما اذا تركزت اية من امرين متساويين او الامور  
 المتساوية كالجنس الى المركب من اوب او من اوب ووج فانه كل من هذين

الامر من او هذه الامور غير الجنس العالي كالبقر هرة اشاركته في الوجود كالثان  
 لانه الجنس لانه لانه في منها ومنها جنس لانها اولانها متساويين واجتنابا  
 ان يكون عام من الفصل وتعرف الفصل يخص بالفرد الاول لا يتناول الفرد الثاني  
 فلا يكون تعريف الفصل جامعا ولا بد ان يكون جامعا ولو قال او في الوجود لكان  
 شاملا للفردين **قال** ولما قيل ان يقول **اقول** على ان كل ماهية لها جنس  
 لا بد ان يكون لها فصل ولكن اختلفوا في ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون  
 لها جنس لا و قال بعضهم لا بد ان يكون الكلي ماهية لها فصل لها جنس  
 وقال بعضهم لا يجب ذلك يجوز ترك ماهية من الامرين امتساويا او الامور  
 المتساوية فانه كل واحد منهما او لها او لا ولا جنس لها على ما يشترك في الحيوان  
 كالنفس والبغل والبقر وغير ذلك لانه كل واحد من النفس والبغل والبقر وان كان  
 حيوانا الا انه ليس ناطقا فيكون ان طلق تميز الله تعالى يشترك في الجنس الذي هو  
 الحيوان **قال** لانه السؤال باي شيء هو **اقول** يعني اذا قيل في السؤال  
 الاشياء هو هي اعطى هو ايمر مطلق ذاتيا في او عرضيا وعلى واحد من  
 الفصل دون الخاصة واذا قيل في عرضه كان اعطى هو ايمر العرضي وله الجواب  
 هو الخاصة دون الفصل **قال** لتمييز الله **اقول** فانه قلت لا يخرج ان يكون امراد  
 بالتمييز اما التميز عن جميع ما عد الله والتمييز عن بعضه فانه كان الاول فوج عن  
 التعريف الفصل البعيد كما احسن بالشبه الى الله فانه لا يميز الله عن ما  
 عداه لانه يميزه عن اجمالكه دون النفس والبغل والبقر وغير ذلك فانه كان امراد  
 الثاني دخل جميع في التعريف الجنس فانه الحيوان مثلا يميز الله عن النبات مع  
 جنسه فصل فانه امراد هو الله فقول دخل في التعريف الجنس فلما انضم وكونه  
 لانه الفصل لا بد ان يكون عام ماهية مشتركة بين الاشياء والجنس ليس كذلك











في الحق المعقول ومجاز في الحق المعلوم عند البعد ووجه الحقيقة أنه لما نفي الحق  
بياناً تربيق الحقيقة شرح الآتي في بيان تبيينها ما أتت بها فقلت لم أقدم تعريف الحقيقة  
الحقيقية على الحقيقة الشرطية فقلت لأن مفهوم الحقيقة الحقيقية وجودي ومفهوم الحقيقة الشرطية  
عدم الوجودي مقدم على العدم الشرطي ولأن الحقيقة جزئية الشرطية واجزة مقدم على الكلية  
والأنا الحقيقة الشرطية أي سواء كان الحكم عليه وبه حقيقة أو يكون أحداهما مفردا  
والأخر حقيقة وفيه نظراً لعل وجه النظر أن يقال إن تعريف الحقيقة الشرطية <sup>بمفرد</sup>  
يقولنا الحيوان الناطق يتصل بخلق قديم وقولنا زيد قائم تناقض زيد ليس قائم وغير  
ذلك فإنها حيلتان معاً اطرافها ٤ الحكم عليه والحكم به ليس مفردات فلا يكون تعريف  
الحقيقة جامعاً ولا تعريف الشرطية مانعاً ولا يمكن أن يقال إن المراد بالمفرد في هذا المقام  
أعم من مفرد بالقوة من مفرد بالفعل والمراد بالمفرد بالقوة وهو الذي يمكن التبعيض عنه  
بلفظ مفرد كقولنا الموضوع محمول وكذا ذكرنا الحقيقة المذكورة في صورة استنفذ  
لذلك فإن اطرافها وإن لم يكن مفردات بالقوة فانه يمكن أن يستخرج عن الفاظ مفردات  
بشيء لم أقدم الشرطية منفصلة على الشرطية منفصلة ثم أقدم الشرطية منفصلة  
الموجبة على الشرطية المنفصلة السالبة فقلت ما أقدم الأول فلأن مفهومها وجودي  
وكذا أقدم الثانية لأن مفهوم الموجبة وجودي والوجودي مقدم على العدم **قال**  
كقولنا ليس ما إن هذا الثاني أسود أو كالتبا أو كانه حكم به سلب التبا  
بين كونه وبين أسود أو بين كونه كالتبا لانه يكمن في كونه الثاني أسود أو  
كالتبا أو لا يكون أسوداً ولا كالتبا بل كانه أبيض الجزء الأول أي لما نفي  
منه بياناً عقلياً في شرح الآتي في بيان جزء الحقيقة الحقيقية والشرطية فقال الجزء الأول  
أو فانه قلت لم أقدم جزء الحقيقة على الجزء الشرطية فقلت لأن الحقيقة مقدم على الشرطية  
أي مراد بتقديم الكل على الشيء يستلزم تقديم الجزء عليه والنسبة التي ترتبط به  
أقول أي

اى استلزام اعتقادي بين الحكومات والحكم بنسبة حكمية او مورد الاحتياج  
 والسلب **و** لم يذكر اعتقادي هذا الجزء الا في قوله **او** اى لانها مشهورة من ذكر الطرفين  
**يقسم العقيدة** **آ** **لما** في المقول **تقسم العقيدة** **شرع** **الآن** **تقسمها** **الى** **الموجبة**  
**اولا** **والسابعة** **ثانيا** **افعال** **العقيدة** **اما** **موجبة** **او** **فان** **قلت** **ان** **تعريف** **موجبة** **و**  
**السابعة** **منقول** **بالقضاء** **الكاذبة** **كقوله** **ان** **الشيء** **هو** **الشيء** **من** **الشيء** **كحيوان**  
**وغير** **فلا** **اول** **موجبة** **وان** **ثاني** **سابعة** **مع** **ان** **تعريف** **هما** **لا** **يقصد** **عليهما** **بل** **يقصد** **على** **الاول**  
**تعريف** **السابعة** **وعلى** **الثاني** **تعريف** **موجبة** **فلا** **يكون** **التعريف** **مطابقا** **ولا** **منفك** **من**  
**وايقنا** **منقول** **بالعقيدة** **الشرعية** **اموجبة** **والسابعة** **فان** **لا** **يأتى** **في** **الوجبة** **ممنوع**  
**محمول** **وفي** **السابعة** **الموضوع** **لن** **يحمول** **بل** **يقال** **المقدم** **تالي** **المقدم** **ليس** **تالي**  
**ولا** **يكون** **فك** **التعريف** **جامعا** **قلت** **لعل** **هذا** **القيم** **ليس** **بمطلق** **العقيدة** **بل** **العقيدة**  
**الحقيقية** **السادسة** **الا** **ان** **هذا** **الاجوب** **ينافى** **مع** **مفهوم** **القواعد** **في** **هذا** **الفصل** **يكن** **ان** **يجيب**  
**عنه** **في** **السبع** **الاول** **بان** **يقال** **الموضوع** **يحمول** **ما** **يكون** **كذلك** **في** **المرسوء** **ان** **كذلك**  
**في** **نفس** **الامر** **ولا** **يكون** **في** **نفس** **الامر** **ول** **التعريف** **المذكور** **للقضاء** **الكاذبة** **ولا** **يرد** **ما** **ذكر** **تم**  
**وكل** **واحدة** **العقيدة** **اموجبة** **آ** **لما** **في** **المقول** **تقسم** **العقيدة** **الى** **الموجبة**  
**والسابعة** **شرع** **الآن** **تقسم** **كل** **واحدة** **الموجبة** **على** **السابعة** **فان** **قلت** **تم** **قدم**  
**المخصوصة** **على** **المحصورة** **وامر** **قلت** **لانا** **مفهوم** **الموجبة** **المخصوصة** **وجوه** **ها**  
**ومفهوم** **السابعة** **والمحصورة** **وامر** **عمل** **على** **التوجُّد** **مقدم** **على** **العدم** **ولاجل**  
**ذلك** **قدم** **على** **العدم** **واما** **تسميتها** **بالمخصوصة** **آ** **لان** **العدم** **لم** **يكن** **مقدم** **على** **الموجبة**  
**المخصوصة** **على** **المحصورة** **وقدم** **المحصورة** **على** **العدم** **وامر** **قلت** **لان** **مفهوم**  
**المخصوصة** **وجود** **محمول** **ومفهوم** **المحصورة** **مركب** **من** **الوجود** **والعدم** **ومفهوم**  
**العدم** **عدم** **والقبول** **المحمول** **مقدم** **على** **المركب** **منها** **والمركب** **منها** **مقدم** **على** **العدم**



المحسوس فان قلت لم تقدم المحسوسات على المحسوسة وقد علم المحسوسة على  
الامرأة ولم يفعل بالعكس لان مفهوم المحسوسة وجوده في مفهوم المحسوسات كوجود الحيوان في المفردات  
ومفهوم المحسوسة عدم الوجود في مفهوم المحسوسات كعدم الوجود في المفردات فان قلت لا فان قلت لا  
ما ذكرنا من ان مفهوم المحسوسة هو المفردة لان القسم في المحسوسة والقسم في المفردة هو القسم  
اشارة الى حقيقة المحسوسة لا يقال آه حاصل في السؤال انه يقال الحقيقة في المفردات لان  
لا يخرج مما يجوز ان يكون في الحقيقة او لا يكون كذلك فان كان الاول فالحقيقة طبيعية تكون  
الانسان نوع والحيوان جنس والضحك فائدة والناطق فليس والاشياء عين عام وغير ذلك من  
الاشياء فان كان الثاني فالحقيقة غير طبيعية سواء كان محسوسة او محسوسة او كماله وهذه التسمية  
لا يتناول الحقيقة الطبيعية في القضايا فلا يكون تلك القسم خاصين في موضوع افراد الحقيقة عن  
خارج آه لان الموضوع في تلك الحقيقة الطبيعية ليس بشخص معين ولا لكل الافراد ولا  
هذا الا في الحقيقة الزمنية آه فان قلت لم تقدم الحقيقة الشرطية الزمنية على الحقيقة  
الشرطية اللاحقة ولم يفعل بالعكس لان مفهوم الزمنية وجوده ومفهوم اللاحقة عدم  
الوجودي مقدم شرطه على العدم كالعلة آه المراد بالعلية ان يكون المقدم عليه لانه  
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في طلوع الشمس على وجود النهار او يكون مفهوم  
عليه والناظر معلوم لا معلول عليه ثانياً كقولنا ان كانت النيران موجودة فالساعات مضيئة في وجود  
النيران لان الساعات لا يمكن ان تكون موجودة في الساعات لان الساعات لا يمكن ان تكون موجودة  
تفعل كل واحد منهما مع عقل الذي كالمرة والسنة وغير ذلك من الساعات في الساعات لان  
اباخر وضمير وان آه لان يكون زيد باخراً وكونه عمرو بن زيد متضافاً فان تفعل كل واحد  
منهما مع عقل الثاني وان الشرطية المنفصلة في قسم الحقيقة اقم حقيقة ومفهوم الحقيقة  
الخلق ومفعل بالعكس لان الثاني في الصدق وكذا نعم في الثاني في الصدق والصدق  
في الصدق نعم في حقيقة لان الثاني في الصدق لان الصدق لا يكون في الصدق لان الصدق لا يكون في الصدق

هذا

هذا لا حقيقة الانفصال آه اي استناد في الكذب حقيقة الانفصال لان لا يمكن ان  
في الصدق وان كان الكذب عن جزئين غائب آه انما قال غائب لان تلك القضايا المنفصلة  
قد يترتب عن الجزئين كذا انما يترتب عن قوله وقد يترتب كذا آه فان قلت لم يخص الصدق  
وهذا قسم الصدق ولم يكن زيد اخوانا فصاعداً قلت لان الصدق الصورة الحقيقية  
وهو الصدق والصدق والرابع والصدق والصدق والصدق والصدق والصدق والصدق  
ان يكون زيد اخوانا صدقاً او لا صدقاً او لا صدقاً او لا صدقاً او لا صدقاً او لا صدقاً او لا صدقاً  
عشر فان صدقاً ستة ورابعة ثلثه وثلاثة اربعة وسبعة اشياء وان كان الثاني في الصدق  
فان صدقاً كاشفاً فان صدقاً اربعة ورابعة اشياء وثمها واحد فيصير اربعة  
وان كان الثالث كان الصدق وبانه كاشفاً فان صدقاً ثلثه وثلاثة اشياء وسبعة  
واحد فيصير مجموع ستة وهو الاصل فيهم كلف آه اي الحال الذي هو اجتماع  
الصدقين او ارتفاع القضيضين ويذكر ان يستلزم كونه زائداً في الصدق  
احداً او الحقيقة يستلزم في الثاني لان صدقاً جزءاً حقيقة يستلزم في جزءاً  
لانها صادقة آه وهو صدقاً كونه لا يجب كونه زائداً قائم وزيد ليس قائم في لها بين  
الصدقين وان كان مختلفين بالاجاب والسبب لا يقتضي ذلك ان يكون احدهما  
صادقاً والاخر كاذباً وان كان صادقين الصدق والصدق والصدق والصدق والصدق والصدق  
والصدق آه وهو ان يكون الايجاب والسبب بالصدق او بالصدق في ما بين الصدقين  
لانها الى الخصصين وان اذا عرفت هذا اي علم التناقض بين ما بين  
الصدقين الابد كحق واحد آه وليمة هذا آه اي طاعة ان يكون توفيقاً  
جزئية وان يكون السالبة اليك الموجبة الجزئية وان كان انما يراى آه اي ابراه  
المفرد في هذه الموضوع توهم ان ذلك شرطاً في الحقيقة سواء كانا محسوسين  
او محسوسين وليكن كذلك بل هو ان يكون شرطاً محسوسين لان الكليات قد











عنا اطلاق قلت لانها قد يكونان متوازيين كل انسان حيوان وكل حيوان متوازي  
فكل انسان متوازي فانه الانسان والناطق متوازيين الى غير ذلك وعند التأليف

أد فانه قلت لم قوم الاقترانه المذكورة على الهيئة المذكورة ولم يفعل بالعكس  
قلت لا الاقترانه المذكور سبب الهيئة والار مقدم على السبب والاستحالة اربعة

فان قلت لم قوم الشرح الشكى الاول على الثاني والثاني على الثالث قلت اما  
تقديم الشكى الاول على غيره فلكونه على انظم الطبع عندهم واما تقديم الشكى الرابع

على الثالث عندنا راج فلان على الاول واما تقديم الشكل الثالث على الثاني  
عنده فلا يشتر ان مقدمته في الطرف الذي هو الموضوع واما تقديم الصور الشكل

الثاني على الثالث فلان يشترك الشكل الاول في الشرف في مقدمة التي هي الشرف  
في فرك هذا الاوسط تحمولا بينهما و تقدم الشكل الثالث على الرابع لان الرابع لان

الرابع بعد من الطبقات وأما كما يستحق الاختلاف في النتيجة وبالأوجب والسبب  
يستلزم القياس لأن النتيجة لازمة للقياس فإن النتيجة في الأوجب لم يكن في السبب

نتیجہ: و ان کا نتیجہ ہو سبب لم یکن الا یجب نتیجہ لہ لہذا القیہ تفتقہ ان یکن  
حشر ای وہ حاصل فی القرب الصغری الاولیٰ فی الکبریٰ الاربع الموجبۃ علیہ و الحصر

الجزئية والحيطة والبرية الجزئية فيقول من قرب الاربعة الى الاربعة عشرة قربا  
القرب الاول اه فان قلت لم تقدم القرب الاو على الثاني والثالث على الرابع وانما لم يعل

الوارث قلت لا يا ابي عبد الله اشرف وكذا اشرف سوا كانت اجملة هنوز و استفسد  
 كونه في انت جاز و كان له هذا السر و حيوان فرجهم ينتج على اذن عقوبات او لها

حياته والاخرى متصلة على ما في هذا الشئ ان كان كما في جسم الانسان في مركب  
من متوحدتين احدهما طرية والآخرى وفتح العروق ايها ان الشاة او فرغ الى نغ احد جزئي

الشرعية بينهم لان كان المودة الاولى وفيها جبر ثم اخرجوا الى المودة الثانية  
جبرها بينهم وفيها جبر ثم اخرجوا الى المودة الثالثة عن قهره

عليه عبد الله بن عبد الله  
مصدق الزيداني

وبعد القسم وبعد النداء وبعد

الدعا وبعد ثم وبعد كلا وبعد

ت من اربع زخرفه اربعة من

التي من الامم وهي  
 التي من الامم وهي

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

وتكرران في عشرة مواضع

وبعد البتدا وبعد الزمان

النبى صلى الله عليه وسلم

والجودة من الالام وسنتت مر  
وهي للبلد راعظرو والعصب  
والدم والشحم والشعر

و استغفار و التوبه و الاستغفار

والله اعلم بالصواب

واجب الوجود على نفسه  
 واجب الوجود لذاته  
 وهو الذي لا يتوقف  
 كالموجودات  
 بالغير وهو الذي يكون وجوده  
 فان وجوده لا يعتمد على غيره  
 بل عن الغير اعني به البارئ له  
 وكذا سائر الوجودات من  
 الممكنات الممكنات  
 والله اعلم



**بسم الله الرحمن الرحيم** الحمد لله الذي نور بحكمة قلوب العارفين  
 وفعل بقدرته العالمين وصلى الله على محمد وآله اجمعين واعلم انه لا بد  
 لمن شرع في العلم ان يتصور قبل الشروع ثلثة اشياء الاول يجب ان يتصور ماهية  
 ذلك العلم ليكون طلبه على بصيرة والثاني ان يتصور غرض ذلك العلم وغايته لئلا  
 يكون كعبية عبثا والثالث يجب ان يتصور موضوع ذلك لئلا يمتاز ذلك العلم عن سائر  
 العلوم لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات وموضوع كل علم ما يبحث عن عوارض  
 الغائية كعلم الطب مثلا فانه يبحث الصحة والموضوع فاعلم ان المراد بماهية علم  
 المنطق تعريفه وهو انه قانونه تقدم مراعاتها للذهن عن الخطاء في الفكر والفرض  
 من علم المنطق حفظ الذهن عن الخطاء وموضوع علم المنطق المعلومات التصورية  
 والتصديقية لان المنطق يبحث عن عوارض الذاتية وما يبحث عن عوارض الذاتية  
 هو موضوع العلم فيكون معلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق فان قيل  
 لا احتياج الى تصور الموضوع لان امتيازه يحصل عن التعريف قلت المراد من التميز  
 التميز اذ التميز الحاصل من التعريف اجمال ومن الموضوع تفصيل وايضا الحاصل من التعريف  
 يبحث المفهوم ومن الموضوع يبحث الذات كما تقر في علم المنطق قال رحمه الله تعالى  
 الواجب لوجود المتشع نظير الممكن سواء وغيره الصادر باختياره خبير وشره احو  
 والمراد بالحد نهما حد لغوي هو بعينه شكر اصطلاح وهو التشاء باللسان على قصد  
 التعظيم سواء تعلق بالنعمة او غيره والاسم لذات الواجب الوجود المستحق لجميع  
 الحامد اما اختيار الجمله الاسمية للدلالة على الدوام والقبالات واما تقدم المدعى  
 به باعتبار انه اسم نظر لكونه مقام احد ثنائيتهم وقع في القرآن في تقدم الفعل في  
 قوله قراء باسم ربك وان ذكر الله تعالى اهم نظر الى ذاته الواجب هو الذي  
 وجوده ذو وجوب وعدمه محال الممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه ويكون

نسبة الوجود والعدم سواء ويتصف بالوجود وبالعدم بانتفاء العلة وهو  
 ما سواه تعالى في الماء وما عاينها والارض وما فيها فان قلت لم قدم الواجب على الغير  
 المتشع والممكن قلت لان الواجب تحفة جاربه على من لا والصفة الجارية على من  
 هي له مقدم على الصفة الجارية على غير من هي له الممكن اشرف من المتشع لانه موجود والمتشع  
 معدوم والموجود اشرف من المعدوم قلت لان مفهوم المتشع وجودي وان صدق على  
 المعدوم ومفهوم الممكن عدمي وان صدق على الوجود والوجودي مقدم على العدم  
 لشرفه فان قلت لم قدم المتشع والممكن على الصادر وقيد بالاختيار وقدم الشد  
 على غير قلت اما الاول فلان صدور الشر والخير معا هو بعد وجود الممكن لانها  
 يكونان بالنسبة اليه لا بالنظر الى ذاتهما واما التقيد بالاختيار فلهيئتيه على ان شرع  
 من المتعين والقابلين بالله تعالى فاعل بالاختيار هو الذي ان شاء فعل وان شاء  
 ترك دون الحكماء القائلين بالله تعالى هو الموجب بالذات وهو الذي يجب صدور  
 الفعل عنه واما تقديم الشر على الخير فلا يجمع وقال بعضهم الترتيب الظلمة والخير  
 سبب نور فكما ان الظلمة مقدم على النور في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور  
 كذلك سبب الظلمة مقدم على سبب النور فان قلت الظاهر المذكور في قوله  
 وجوه وفي قوله سواء وغيره الى اني سمي يرجع وان يعود قلت انها عايد الى اللف  
 واللام اذ دخل على اسم الفاعل والمفعول كما بالمعنى الذي وجب وجوده الذي  
 والذي استنع نظره والذي يمكن سواء وغيره والذي صدر باختيار شره وخيره  
 وهذا باطل لان الالف واللام واسم الفاعل والمفعول ليس بالمعنى الذي مطلقا  
 بل لما يكون بمعناه اذ كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث نحو الضارب  
 والمضروب بمعنى الذي ضرب واما اذ كان بمعنى الثبوت كما الواجب والممكن  
 والكافر والمؤمن فلا يكون كذلك بل يكون حكما حكمه صفة المشبهة والالف

فان قلت ما قدم المتشع على الممكن  
 على ان يكون له وجود  
 فان قلت ما قدم المتشع على الممكن  
 على ان يكون له وجود



واللام فيه حرف التعريف كما ورد في المطول ونقل عن صاحب الكشاف والمفتاح  
فان قيل لم يجوز ان يكون راجعين الى الواجب والممتنع قلنا لا يجوز ان يكونا  
راجعين الى الواجب ولا يلزم ان يكون الممتنع ممكنا لانه يصدق عليه  
غير الواجب ولا يجوز ان يكونا راجعين الى الممتنع وان يلزم ان يكون  
الواجب ممكنا لانه يصدق عليه غير الممتنع فوجب ان يكون احدهما  
الضهيرين راجعا الى الواجب والاخر الى الممتنع حتى يكون معنى الملتزم  
وغير الممتنع كما ذهب اليه اكثر العلما ومنع بعضهم لانه لا يجوز هذا  
لانه يلزم انفكاك الضهير لكونهما في حكم واحد هذا اذا ازيد بالامكان  
الامكان الخاص على هو للاتي بهذا المقام ولو اريد بالامكان العام  
لجواز ان يكون الضهيران راجعين اما الى الواجب او الى الممتنع لان كل واحد  
من واجب والممتنع ممكن بالانكسار العام وان لم يكن بالامكان الخاص هذا هو  
المستوجب من هذا المقام بتقدم الامكان قال الصلوة على محمد وآله ليعين اقرب  
الصلوة هي الرحمة من الله تعالى والرداء من المؤمنين والاستغفار من الملائكة قلت  
ان فيها سبعين لغوي وهو الرداء وعرفي هو الازكار المعروفة والافعال المخصوصة  
الرحمة ليست منها قلت لانها لم يكن معنى للغوي والعرفي فوجب ان يرجع الى شيء اعم  
منها وهو الرحمة ورفع الدرجة فيكون مرقيلا المجاهد المرسل قال اما بعد  
فان كتاب الشيخ اقول اصلهما يكتفي بغير حذف منهما يكتفي بغير شيء واقيمت كلمة ما  
مفادها اقيم نعم وبلى مقام الجدة في قولك اقام زيد قائما نعم اي نعم قام زيد  
وتفتمت ما عفاها فتفتمتها معنى الشرط لزمها لفاد لازمه للشرطي في كثير من افع  
ولتفتمتها معنى الابتداء لزمها الاسم اللازم للبنداء فضايق ما كان وابتعاد  
الحق بقدر الامكان قال اقول في تبيين اصطلاحات اقول المراد بالواجب

هو الوجوب العادي دون الوجوب الشرعي وهو الذي تاركه آثما ولا الوجوب الذي  
يمنع الفرع بدونه لان كثير من المندرجين يحصلوا كثيرا من العلوم من غير ان يعلم شيئا من تلك  
الاصطلاحات فان قلت لم وجب استحضار تلك الاصطلاحات على المبتدأ اذا  
اراد ان يشيع في شيء من العلوم قلت لان المنطق الذي هو العلوم والذات التي تقدم  
على ذلك الشيء ولذلك عرف المنطق بانه القانونية الى اخره قال فيها ايساغوجي  
اقول ايساغوجي لفظ يوناني مركب من الخطاب والمنكلم واسم الاشارة الى  
المكان عندهم ليكون المعنى بالفارسية قوله من يتجاءل بالقرعة انت وانا هناك  
ثم انتقل عنه وجعل عليها اللورد الذي فيه غرض افرق فان قلت لم سميت  
هذا الكلمات الجنس ايساغوجي اسم الحكيم الذي استخرج هذا الكتاب ودونها  
فما اسم المؤيد على المدونة مجازا مرسل اما ايساغوجي اسم الفلام علم الحكيم  
وقال ذلك في كل مسئلة ايساغوجي في الكلام في كذا وكذا فكون ايساغوجي  
تسمية اسم المتعلم بما يتعلم به قال وهو لفظ يوناني براديه الكلمات الجنس  
اقول فان قلت له خصة الكلمات بالجنس المذكور ولم يكن زائدا او ناقصا  
لان الكلي اذا نسب ما تحته من الجزئيات لا يخلو ان يكون تمام ماهية ما تحته  
من الجزئيات او لا وان كان الاول وهو نوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر  
وغيرها والثاني اما ان يكون داخل في تمام ماهية من الجزئيات او لا فان كان  
الاول فلا يخلو اما ان يكون مقولا في جواب ما هو اوله او لا فالاول هو  
الجنس والثاني هو الفصل وان لم يكن داخل فيه فلا يخلو اما ان يكون في  
جواب اي شيء هو في عرضه او لا فالاول هو الخاص والثاني هو العرض العام  
قال وهذا ينوقف معرفتهما الخ اقول كانه اشارة الى جواب سؤال مقدر هو  
ان يقال والاولي ان يذكر الكلمات الجنس وغيرها من الاصطلاحات باقية



لأنه مطلوب لم قدم بيان الدلالة الثالث واقسام اللفظ وذلك لأن المنطق لما بحث  
 أولا وبالذات عن احوال المعاني يبحث عن احوال اللفظ تابعا وبالعرض وافاده المعاني واستقامتها  
 دققا لما يكون بان الالفاظ الدالة على المعاني فلا بد من بيان الدلالة الثالث وبيان اقسام  
 اللفظ ليكون الشارع اتم افادته في الشروع الي بيان اصطلاحات المذكورة قال  
 من هذا عرفت ان الدليل الخ اقول من هذا عرفت الدلالة عرفت الدليل والمدلول  
 لانها مشتقان من الدلالة لان معرفة المشتق ملتزم لمعرفة منه قال الدلالة تنقسم الي  
 طبيعية الخ اقول لما فرغ من الدلالة والدليل والمدلول شرع الان في تقسيمها الي اقسام  
 وهي طبيعية وعقلية ووضعية وكل واحد منها لفظية وغير لفظية مثال دالة الطبيعية  
 النفسية كدلالة الخ على وجع الصدر وغير اللفظية كدلالة الحمر على الخجل والصفرة على الغضب  
 مثال الدلالة العقلية اللفظية كدلالة اللفظ على اللفظ وراجل الجدار وغير اللفظ كدلالة  
 الاثر على المؤثر اما الدلالة الوضعية اللفظية وهي على ثلاثة اقسام مطابقة ونظمينية والتزامية  
 وغير اللفظية كدلالة دوال الاربع على معانيها قال والمراد من الدلالة ههنا الخ اقول  
 فان قلت لم كان المراد من الدلالة ههنا هي الدلالة الوضعية دون الدلالة الطبيعية  
 والعقلية قلت لان كل واحد من الدلالة الطبيعية والعقلية يخالف باختلاف الطبائع  
 والعقل فلا يكون مبطوطة بخلاف الدلالة الوضعية فانها منضبطة لان مرعاه الوضع  
 يفهم المعنى سواء كان دكيا او غنيا ولا جد ذلك كان المراد ههنا الدلالة الوضعية دون  
 الباقية من الدلالة فان قلت لم اخم الدلالة الوضعية اللفظية على تلك الثالث قلت  
 لان الدلالة على المعاني لا يخلو ما ان يكون دلالة على تمام ما وضع له او لا فان كان الأو  
 فهي الدلالة المطابقة وان كان الثاني لا يخلو من ان يكون الدلالة على جزء ما وضع  
 له او لا فالاولى هي الدلالة التضمنية وان كان الثاني هي الدلالة التزامية فان قلت  
 لم قدم الدلالة المطابقة على الدلالة التضمنية والتزامية قلت لان المطابقة متبوعه والتضمن

والالتزام تابع والمتبوع مقدم على التابع فان قلت لم قدم التضمن على الالتزام قلت  
 لان الدلالة التضمنية اسبق الي الفهم من الدلالة الالتزامية لان دلالة على جزء ما وضع  
 له ودلالة التزامية على خارج ما وضع له ودلالة السابق مقدم على المتبوق فان قيل  
 لا يخلو امر ان يكون المراد من الوضع الماخوذ وههنا وضع شخصيا او وضعا ثانيا  
 ودلك ان الاول يلزم خروج ما وضع النوع كدلالة الانسان على الحيوان الناطق لان  
 دلالة لسبب وضع الشخص بل النوع وان كان الثاني يلزم خروج ما وضع الشخص كدلالة  
 من يد على سماء لانه وضعه شخصيه لا نوعيه قلنا المراد بهذا الوضع وضع مطلقا سواء  
 كان شخصا او نوعيا فلا يلزم ما ذكرتم من الخروج فان قلت لا يتحقق العام المطلق  
 الا في ضمن الحق المقيد فيلزم ما ذكرتم من الخروج قلت لا يلزم من عدم تحقق العام في  
 ضمن الخاص عدم ارادة الا في ضمنه قال ودل على احد هما اي على الحيوان الناطق الخ اقول  
 فان قلت لانتم ان دلالة الانسان على الحيوان او على الناطق وحده بالتضمن بل بالاطلاق  
 لانه اذا كر لفظ واريد به الجزئية مجازا مرسله من قبيل ذكر الكل وارادها الجزء  
 ودلالة اللفظ ودلالة اللفظ مجازا بالمطابقة دون التضمن قلت المراد من دلالة  
 التضمنية دلالة الانسان على الناطق في ضمن ارادة ارادة الكل الذي هو مجموع  
 الحيوان الناطق لا دلالة على اربعة الجزء الذي هو الحيوان الناطق فانها دلالة مطابقة  
 بلا شبهة والمعتزض لم يفرق ههنا بين الدلالة التي اعترض عليه قال على قابل العلم  
 وسعته الكتابة اقول فان قلت اما هذا مثال لا يناسب كدلالة المقام لان المعتزض  
 دلالة الالتزامية عند المنطقية هو الالتزام المبني بمعنى الاخص وهو الذي يلزم  
 من تصور الملزوم بصورة كالفردية بالنسبة الي الثلثة والزوجية بالنسبة الي الاربعة  
 وقابل العلم وسعته الكتابة ليس من هذا القبيل لانه لا يلزم من تصور الانسان  
 بصورة فالاولى ان يمثل لها بقوله كالثلاثة اذا دلت على الفردية والاربعة على الزوجية



قال لان هذا المثال ليس كغيره للدلالة الاتزامية المعقولة في هذا الفن بل للدلالة  
الاتزامية مطلقة مع قطع النظري كونها معقولة في هذا الفن ولا يكون كذلك فلا يرد  
ما ذكرتم قال لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج اقول لانه لو دل عليه لزم من ادراك  
الشي الواحد ادراك امور غير متسامية واللازم بط والازوم مثله قال وانما قد قيل  
على ما يلزمه بقوله في الدهن اقول كانه اشارة الى جواب سؤاله مقدم وهو ان يقال نعم  
كان شرط الدلالة الاتزامية الملزوم الدهن وهو كون الامر الخارج بحيث يلزم حصول  
الملزوم في الدهن حصول اللازم فيه دون لزوم الخارج وهو كون الامر الخارج بحيث  
يلزم من حصول الملزوم في الخارج حصوله في كل زوم وجود النهار لظهور الشمس فاجاب  
سنة بقوله وانما قد قيل على ما يلزمه بقوله في الدهن حاصلا ان يقال لو شرط الدلالة  
الاتزامية هو الملزوم في الدهن دون الخارج لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرط لما وجبت  
الدلالة الاتزامية بدون ملازمة الخارجية لان الشروط لا يوجد بدون الشرط كما  
لصلوة لا يوجد بدون الطهارة واللازم باطل والملزوم مثله قال لان العمى عدم البصر عامر شانه  
ان يكون بصرا اقول فان قلت لانه ان دلالة العمى على البصر الاتزامية بل هي تفنيته لان البصر  
جزء مفهوم العمى لان العمى عدم عامر شانه ان يكون بصرا ودلالة اللفظ على جزء مفهوم تفنيته  
الاتزامية فقلت لان العمى عبارة عن عدم تضاف الى البصر لاجابة عن المركب من عدم  
والبصر فليكن خارجا عن مفهوم العمى فيكون دلالة العمى الاتزامية لا تفنيته قال مع ان بينهما  
معان في الخارج اقول لانه لا يوجد في الخارج ان يكون بصيرا وغير بصير بل كان بينهما  
ما في الدهن قال لما فرغ المصنف من بيان الدلالة الثلاث اقول قد قدم  
تصريحا للدلالة على اقام اللفظ ولم يقل بالعكس فقلت المنقسم الى المفرد والمركب  
هو اللفظ الدال على المعنى ومعرفة اللفظ ما هو به الجبسة موقوف على معرفة الدلالة لان  
معرفة المسبوق يتوقف على معرفة مسبوقه ولاجل ذلك قد قدم بيان الدلالة الثلاث

على  
مع

على بيان اقام اللفظ قال لانه اما ان لا يراد بجزء منه اقول فان قيل لم قدم المصنف  
المفرد على المركب مع ان مفهوم المركب وجودي وهو الذي يدل جزء اللفظ على جزء معناه ومفهوم  
المفرد عددي وهو الذي لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه والوجودي لشرفه مقدم على العددي  
قلت لان مفهوم المركب وان كان وجوديا ومفهوم المفرد وان كان عدديا الا ان ذات  
المفرد اي ماصدق عليه مفهوم المفرد جزئيا ماصدق عليه ذات المركب وان كان النظر  
الى المفهوم يوجب العكس قال عقوق علما اقول فانه ليس خبر فضلا عن ان يدل  
على جزء المعنى علما قلت لم قيد بقوله علما قلت لانه لو لم يكن علما يكون مركبا وكلامنا  
في اللفظ الذي يدل على معنى المفرد فيكون خارجا عن البحث قال عوز يد علما اقول  
فان زيد خبره وهو الزاء والباء والدال ولكن لا معنى لذلك الخبر بل مجموع اللفظ  
موضوع لذات الشخص المعين وان قيل لم قيد خبر بقوله زيد علما قلت لانه  
لو لم يقيد علما احتمل ان يدل الزاء على السبع والياء على العشرة والدال على الاربعة  
فيكون مركبا وكلامنا منافي للمفرد قال عوز يد علما اقول فان لعبد الخبر  
وهو العبد والله ولذلك الخبر معنى وهو العبودية والالوهية ولكن لا يدل على جزء المعنى  
بل مجموع اللفظ دال على ذات معين قال الحيوان الناطق علما لذاتنا اقول وانما قد  
بقوله علما لانسان لانه لو لم يكن علما لكان مركبا ولو كان علما لميز لانسان لكان مثل  
عبد لله علما قال لان معناه حيداي على تقدير كونه علما اقول ماهية الانسان هي  
له النطق والجسم النام على كل المتحرك بالارادة قال المفرد ينقسم الى كل جزئي  
الحق فان قلت لم قسم المفرد الى الكلي والجزئي دون لفظ المركب مع ان كل واحد منهما  
قسم من اللفظ قلت لان كلية اللفظ المركب وجزئية انما يكون بواسطة كلية المفرد  
فان المركب من الكلي كلي والمركب من الجزئي جزئي فيكون الكلي والجزئي حاصل اول بالذات  
على المفرد وثانيا وبالعرض على المركب فان قلت لم قدم المصنف الكلي على الجزئي وقد



الشارح الجزئي على الكلي فالتلخيص لان المصنف نظر الى ان الكل جزء للجزئي كاله ننان المناطق الذي  
 هو جزء لزيد لانه حيوان باطوق مع التشخيص والجزء مقدم على الكلي والشارح نظر  
 الى ان مفهوم الجزئي وجودي ومفهوم الكلي عدي والوجودي مقدم على العدي  
 قال نفس تصور مفهومه اي مر حيث انه متصور فان قلت لم يقدم نفس التصور  
 بقوله من حيث انه متصور لان نفس التصور جزئي لقيام بالنفس الجزئي وجزئية الكل  
 يتلزم جزئية الحاله قال واما بقية نفس تصور المفهوم فلانه لو لم يقيد المفهوم با  
 التصور بل قال ما يتبع مفهومي عن وقوع الشك قيد لزم ان يكون الواجب لوجود  
 الذي هو الكل جزئيا لانه مانع عن وقوع الشك فيه بالنظر الى دليل خارجي فلا يكون  
 تعريف الجزئي مانعا ولا تعريف الكلي جامعاً ولا قيداً لمفهومه بالنفس خرج عن تعريف  
 الجزئي ودخل في تعريف الكلي لان تصور مفهومه لم يمنع من وقوع الشك فيه وان  
 كان مانعاً بالنظر الى الدليل الخارجي فيكون تعريف الجزئي مانعاً وتعريف الكلي جامعاً  
 قال الكلي ما ذاتي الح اقول لما فرغ المصنف من بيان تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي  
 والجزئي شرع الان في تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي اي ذاتي وعرضي دون الجزئي  
 مع ان الجزئي اشرف لان مفهوم الجزئي وجودي ومفهوم الكلي عدي والوجودي  
 اشرف من العدي قلنا لئلا ان الجزئي اشرف لكن شرفه من جهة واحدة وهو الوجودي  
 واما اشرف الكلي فهو الاول ان يقع في العلوم كلها والثاني دخول في الضبط  
 والثالث الاعتبار ذاته اقول وكذا بالنسبة الى الفرس اقول فان الفرس  
 هو عبارة عن الحيوان السافل الذي حقيق هذا الفرس وغير ذلك من الجزئيات  
 والحيوان داخل فيه لان الفرس مركب من الحيوان والهاكل قال وعلى هذا يكون  
 نفس الماهية من العرضيات اقول وانما يكون لو كان خارجاً عن تلك الحقيقة  
 فلا يكون نفس الماهية ذاتية الوجود لان تلك الحقيقة لا عرضية لعدم وجودها

عن الحقيقة بل يكون واسطه بين الذاتي والعرض يمكن ان يجاب عنه بانه لما دل الدليل على  
 ان الذاتي هو الذي يكون داخله في الحقيقة والدلالة على كون نفس الماهية ذاتية اولى  
 قلت قد يقال الذاتي ما ليس بعرض اقول الذاتي مقول بالاشتراك على معنيين الاول  
 يكون داخل حقيقة جزئية والثاني ما ليس بعرض والثاني اعم من الاول وكذا العرض  
 معنيين الاول ما لا يكون داخل حقيقة جزئية والثاني ليس بذاتي والا اول لعم من الثاني  
 قال لا يقال الذاتي هو المنسوب الى الذات هو الذي ينسب الى الذات فان اليا فيه  
 المنسبه ونفس الماهية على الذات فلو كانت ذاتية لزم انتساب التي الى نفسه وهو مح  
 لان المنسوب لا بد ان يكون مغايراً للمنسوب اليه فلا يكون تعريف الثاني للذاتي صحيحاً  
 فتعين التعريف الاول قال لانا نقول الح اقول حاصل هذا الحد ان يقال ان الذاتي  
 معنيين الاول لغوي وهو الذي ينسب الى الذات والثاني اصطلاحي وهو الذي لا يكون  
 خارجاً عن حقيقة جزئية سواء كان داخل فيها او لا وسواكم انما يريد على المعنى  
 اللغوي الذي لا يكون مرادادون المعنى العربي الذي هو المراد قال واعلم ان الذاتي  
 اما جنس او فصل او نوع فان قلت لم قسم الذاتي الى هذا الاقسام الثلاثة دون  
 والعرضي لا بد ان يكون خارجاً عن التي فلا يجوز انقسام العرض الى الجنس والفصل  
 والنوع ولذلك قسم المصنف الذاتي دون العرض قال لانه ان كان مقولاً في جواب  
 ما هو يجب لشركه الح فان قلت لم قدم الجنس على النوع والفصل ولم يفعل بالعكس  
 قلت اما تقديم على النوع فان الجنس جزء والنوع كل لانه مركب من الجنس والفصل والجزء  
 مقدم على الكل طبعاً فقدم عليه وضعا لوافق الوضع الطبع واما تقديم على الفصل فان  
 الجنس اعم من الفصل والاعم لشرفه يستحق التقديم قال بانه كل مقول على كثيرين  
 اقول قوله كل جنس شامل الكلمات جنساً كان او فصلاً او نوعاً او خاصية او  
 عرضاً فاما قوله مقول على كثيرين مختلفين بالمقايين يخرج النوع كانه ان مثلاً قوله في جواب

ان لا يكون خارجاً عن التي مع



ما هو يخرج الفصل قوله قولا ذاتا يخرج الخاصه والعرض العام قال الكل زائد الخ اقول  
يمكن ان يجاب عنه بان يقال لان قول الكل زائد لا يلائم تحت لانه جنس شامل لاي  
الكليات والمعقول انما ذكر ليتعلق به على كثيرين فليس شي منها مستدركا وانما يدرك  
على كثيرين ليوسف بقوله مختلفين بالحقيقة قوله في جواب ما هو يخرج الكليات  
الباقية اما اخراج الفصل والخاصة فانها مقولان في جوابي شي هولا في جواب  
ما هولا في جواب اي شي كما سياتي ان شاء الله تعالى قال لانه تمام الماهية المحققة  
اقول لان ان الانسان تمام ماهية المحققة زيدا لانسان هو الحيوان الناطق و  
الماهية المحققة زيدا هو الحيوان الناطق مع الشخص فلا يكون الانسان الا الماهية  
المشتركة بين افراد دون الماهية المحققة به قلت لا خفاء في ان تمام ماهية  
كل واحد من افراد الانسان هو الانسان والشخص عارضه لها لانهما زبعض الجزئيات  
عن الا البعض لا تمام الماهية قال وترسم بانه كلي بقول علي كثيرين مختلفين  
بالعدد دون الحقيقة اقول فان الانسان مثلا كلي بقول علي زيدا وعمر وبكر خاله  
وعز ذلك من الافراد المختلف بالعدد دون الحقيقة فان حقيقة الكل هو  
الانسان بخلاف الجنس فانه بقول علي كثيرين مختلفين بالحقيقة هو الحيوان الناطق  
على الانسان والفرس وغير ذلك وحقيقة كل واحد منهما محققة فان حقيقة  
الانسان من الحيوان الناطق وحقيقة الفرس من الحيوان الساهل قال وان  
كان غير مقول في جواب ما هو اقول فان قلت لم لم يكن الفصل مقولا  
في جواب ما هو قلت لان المقول في جواب ما هو قلت لان المقول لا بد ان  
يكون مشتركة بين الاشياء كالجنس او حقيقة محققة منها كالنوع والفصل ليس  
كذلك فلا يكون مقولا في جواب ما هو قال ولو قال او في الوجود الخ اقول  
كانه اشارة الى سوال مقدم هو ان الفصل على ضربين الاول ما يميز الشيء لحد  
شركة

شركة في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميزه على الفرس والبغل وغيرها  
من الاشياء المشتركة للانسان في الحيوانية الثاني ما يميز الشيء عن الشيء الاخر  
في الوجود كما اذا تركت شي من الامرين المتساويين كالجنس العالي وهو الجوهر  
المركب من اوب اورب ووح فان كل واحد مرهدين الامرين بغير الجنس العالي عن  
المشاركة في الوجود لانه لا شيء منهما جنس لانهما متساويات والجنس  
لا بد ان يكون اعم من الفصل ف تعريف المصنوع بالضرب الاول فلا يكون تعريف  
الفصل جامعا فلا بد ان يكون التعريف جامعا يمكن ان يجاب عنه بانه لما كان للفظ  
همنا مذهبان منهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء عما يشتركه مطلقا اعم  
ان يكون في الجنس او في الوجود بناء على جواب تركب الماهية عن الامرين المتساوين  
وعرف الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس ومنهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز  
الشيء في ذاته عما يشترك في الجنس بناء على بطلان ان الماهية اراد المصنوع ان يشير  
الى كلا المذهبين فذكر لفظ الجنس في الفقرة اشارة الى المذهب الثاني وترك في الرسم  
اشارة الى المذهب الاول فيكون تعريف الفصل جامعا اما بطلان تركب الماهية  
عن الامرين المتساويين لانه لو تركب من الامرين المتساوين فاما ان يحتاج احدهما  
الى افراد او لا لا سبيل الى شيء منهما الثاني فلضرورة وجوب احتياج بعض اجزائه  
لماهية الحقيقة الى البعض واما الاول فلانه ح اما ان يحتاج كل منهما الى الآخر  
او يحتاج احدهما الى الآخر ولا يحتاج فعلى الاول يلزم الدور ليتوقف وجود الآخر  
وعن الثاني يلزم المحكم لانها داتان متساويان فاحتياج احدهما الاخر من غير كس  
محال واعلم ان كل ماهية لها جنس لا بد ان يكون لها فصل واخلا فيه لكن يختلف  
في ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون اتمها جنس ام لا قال بعضهم لا بد ان يكون  
لكل ماهية لها فصل لا بد لها ان يكون لها جنس وقال بعضهم لا يجب ذلك يجوز



تركب الاشياء الماهية من الامرين المتساوين او لامور المتساوية فان كل واحد منهما  
 فصل ولا يمتزج لها قال عايناركة 2 الحيوان كالفرس والبغل وغيرها اقول 1 لان  
 كل واحد من الفرس والبغل وان كان حيوانا الا انه ليس بناطق فيكون الناطق  
 يميز الانسان عايناركة 2 الجنس الذي هو الحيوان قال لان السؤال باي شيء هو  
 اقول اذا قيل في السؤال اي شيء هو كان المطلوب هو التميز المطلق ذاتيا كان  
 او عرضيا وكل واحد من الفصل والخاصة جوابا عنه واذا قيل في ذاته كالمطلوب هو  
 التميز الذاتي وكان الجواب هو الفصل دون الخاصة واذا قيل في عرضه كان المطلوب  
 هو التميز العرضي كان الجواب هو الخاصة قال يميز الانسان عن غيره اقول فان قلت  
 لا يخلو من ان يكون المراد بالتمييز ما التميز عن جميع ما عدا الانسان او التميز عن بعضه  
 فان كان الاول خرج عن التعريف الفصل البعيد كالحسن بالنسبة الى الانسان فانه  
 لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لانه يميز عن الجادات دون الفرس والبغل وغيرها  
 فان كان المراد الثاني دخل في التعريف الجنس فالحيوان مثلا لانه يميز الانسان عن النباتات  
 مع انه جنس لا فصل قلت المراد الثاني قوله يدخل في التعريف الجنس قلنا لا يتم حيزه  
 فيه لان البعل لا يبدن يكون تمامه ماهية مشتركة بين الاشياء والجنس ليس كذلك  
 فلا يكون فصلا قال كل جنس الكليات اقول ولعايدان ما يقول وذكر من قبل  
 ان الكليات لا يدرك ههنا بانه جنس وما الفائدة من هذا القول قلت اشارة  
 2 المومنين الى المذهبيين الاول ان قوله كل ما زيد قوله الجنس مقول والثاني ان  
 الجنس هو مقدر لما يذكره لتعلق به على كثيرين كما مر قال لا يقال في الجواب اصلا اقول  
 فان قلت لم لا يجوز ان يقال العرض العام 2 الجواب قلت لان المقول في جواب ما مر  
 ماهية مشتركة للخصم فالمقول 2 جواب اي شيء هو التميز للشيء والعرض العام ليس  
 كذلك فلا يكون مقولا في الجواب اصلا قال العرض باللازم او مفارقا اقول فان قلت

لم قدمه اللازم على المفارق ولم يفعل بالعكس قلت لان مفهوم اللازم وجودي ومفهوم  
 المفارق عددي والوجودي مقدم على العددي كما مر غير مرة قال وكل واحد منهما اقول  
 ان قيل ان انقسام كل واحد من العرض اللازم والعرض المفارق للخاصة والعرض العام يترجأ  
 واللازم ان يكون الكليات سبعة وهي النوع والجنس والفصل والعرض اللازم العام والعرض  
 اللازم الخاص والعرض المفارق العام والعرض المفارق الخاص والمتميز ان الكليات  
 خمسة لا سبعة قلت المراد ان يكون تلك الكليات خمسة انما كذلك بالنسبة الى الاول  
 لا قسم القسم ويكون سبعة بالنسبة الى الثاني وهو المصنف قسم القسم ولا بناء 2 قسمها  
 قال فان هذه التعريفات اقول كانه اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال  
 انما قال المصنف في تعريف هذه الكليات الجنس يرسم ولم يقل يعرف ويجد قال ملزوما  
 متباينة اقول لما حصل ان يكون تلك التعريفات تعريفات باللازم وتعرف الخارج رسم  
 رسم لا مبدء ولذلك قال يرسم دون غير قال لكن المكتب اقول اشارة الى دراج  
 كون هذه التعريفات رسوما للكليات الخمس قال بان حدودها اقول بل اولى  
 ان يقال ان يكون تلك المفهومات حدودا للكليات المذكورة لان تلك المفهومات  
 مفهومات اعتبارية لا مفهومات حقيقية ولا حقائق لها وراي تلك المفهومات المعقولة  
 فيكون حدودا لا رسوما والله اعلم بحقيقة الحال قال لا يجب العلم اقول لانه تلك  
 المفهومات رسوما يتوقف بان يكون وراء تلك المفهومات ماهيات ملزومات متباينة  
 كون لها تلك المفهومات حدودا وهمها ليس وراء تلك المفهومات ماهيات فيجب ان  
 ان يقال ويعرف قال القول الشارح اقول فان قلت لم قدم المصنف الكليات  
 جزء من قول الشارح لان اعداد التام مركبة على مرسا الجنس والفصل الترتيب فيكون الجزء  
 مقدم على الكل ما قلت لم قدم المصنف قول الشارح على الوجه قلت لان القول الشارح  
 تصور والوجه تصديقي والتصور مقدم على التصديق ولاجل ذلك قدمه عليه قال احدنا



قول الخارج الخ قول فان قلت لم يسم قول شارح قلت اما الاول فان القول  
مركب في اللغة وقول الخارج مركب ولاجل ذلك سمي قول شارحا واما الثاني فلنفسه  
ما هي ان الاشياء كطيون الناطق فانهما شرح ماهية الانسان ومخرج غيره قالوا لا  
حجة الخ قول فان قلت لم يسم هذا حجة قلت لان حجة هي الغفلة وهي تلك  
غلب على حضم ولاجل ذلك سمي حجة قال مع عدم اعتبار الحكم الخ قول وهو  
شاذ امر الى اخرها باقولنا الانسان كاتب او سلبا بقولنا الانسان ليس كاتب  
قال موصلا الى المطلوب التصوري قول وهو الذي اذا ادركه كان ادراكه  
تصوريا كطيون والانسان وغيرها واما المطلوب التصديقي قول وهو  
الذي اذا ادركه كان ادراكه تصديقا كقولنا

العالم حادثا وزيدا قائما وغيرها

قد وقع الفراغ من تصديقي

الكتاب بعون الله

الملك الوهاب

والله الموفق

والملك

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد في اللغة هو الثناء بالشيء على جميل الاختيار فمما مطلقا ان يكون  
لذلك قول حان المحسن ويورده في الاصل لا مع بل هو قول الشارح  
تنظيم المنفعة لكونه متعلقا ففهم هذا التعريف اللغوي ان  
الحمد ان يستعمل في غير الاختيار ولا يقال حمدت زيدا على  
حسنه او شجاعته لان المحسن والشيء اعلم ليسا من فعلين اختار  
بل يقال حمدت زيدا على علمه واعلم ان الذين هم الكسبيات فان قداما  
الفرق بين الممدوح والشكر والثناء وان الممدوح والاشكر يكونان  
في مقابلة النعمة فنظمه لكون الفرق بينهما ان الممدوح يكون قبل النعمة والاشكر  
والشكر يكون بعده واما الثناء والحمد فلهما وجهان قد يكونان قبل  
النعمة وقد يكونان بعدهما وقد يكونان في مقابلة النعمة غير النعمة  
ايضا لكون الفرق بينهما ان الممدوح مخصوص بالثناء دون الثناء وقد  
يكون بغير اللسان كالقلب مثلا فعلى هذا الفرق بين المعان المذكورة  
فهو ان كان في معنى قوله الحمد ان الممدوح ثابت لله وهو لا يورده فعل  
الحامد حادث فلذلك ثبت الحمد لله مع لزوم كونه محلا للحوادث وهو  
مع والاشكر كونه محلا لثبات الحادث لان محل الحادث حادث وهو ايضا بالضرورة  
قلنا لانهم ان معنى قوله الحمد ان الممدوح ثابت لله فانه بالذات لا بالمفعول  
ان الحمد في الحقيقة يكون مختصا به مع اختلافه في ثناء الممدوح في قولنا المالح  
لزيم فلا يلزم من هذا الاختصاص ان يكون الحمد حادثا بل هو كما لا يلزم قيام  
الماد لزيم في مثاله المذكور فلا يكون الباري محلا للمحادثات الذي ذكرت  
هنا او نقول ان معنى قوله الحمد ان الممدوح ثابت لله مع حيث ذكر المصنف  
اعني به الحمد وازيد به الحاصل من المعنى المصدر اعني به المحمودية تامل تمت



فایده

لازمه در همه امور از جمله این است که بعضی چیزها را  
که از دسترس نیستند و خداوند تعالی آنها را در اختیار  
نمی‌دهد و بعضی را که در قدرت او است و در اختیار  
ماست.



۲۰۰۰

سرور علی احمد صاحب

الحمد لله الذي جعلنا منكم  
للخير نذيرًا وإلى غيركم  
نذيرًا



فوق فضل و فضل و فضیله

الشاه جيهان و الحمد لله  
 والشكر والثناء  
 الحمد لله من ابد الى ابد  
 لا اله الا الله  
 محمد بن عبد الله  
 سنة ١٠٢٠

لا اختصاص فان قلت التمجيد واجب ولم يجد الشارح بل خبر عن شمس  
 الحمد لله قلت المراد بالتمجيد اتيان ما يشتر بالتحقيق او قوله الحمد لله يدل  
 على صدق الحمد منه باعتبار راضية او قوله الحمد لله من الصنع المشتركة بين الاخبار  
 والاشياء والواجب الوجود هو الذي يقتضي ذاته وقوده وقيل هو الذي  
 يلزم من فرض عدمه محال والتمتع هو الذي يقتضي ذاته عدمه وقيل هو الذي  
 يلزم من فرض وجوده محال والممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه  
 وقيل هو الذي لا يلزم من وجوده ولا عدمه محال والواجب ينقسم الى قسمين  
 وهو واجب الوجود بالذات كالباري تعالى وواجب الوجود بالغير كالوجودات  
 حين وجودها لان وجود العلة الساتية يستلزم وجود المعلول والتمتع ايضا  
 ينقسم الى قسمين متمتع بالذات كتركيب الباري وتمتع بالغير كعدم المعلول عند  
 وجود علة الساتية والممكن ايضا ينقسم الى قسمين احدهما الممكن الموجود كافراده  
 الانسان وثانيهما الممكن المحض كالفناء فان قلت لم قدم الواجب على  
 المتمتع والممكن قلت لان الواجب صفة جرت على من بهي له وغيره صفة جرت  
 على غير من بهي له فان قلت الواجب صفة جرت على غير من بهي له لان وصف  
 الوجود لا وصف الله تعالى كما ان المتمتع وصف النزيل والممكن وصف السوي والغير  
 قلت الوجود عين الذات والامتناع والامكان وصف النزيل والغير حقيقة  
 فان قلت لم قدم المتمتع على الممكن مع ان كل واحد منهما ليس وصف الله تعالى حقيقة  
 مع شرف الممكن عليه بالوجود قلت لان الوجوب والامتناع يشتركان في كون  
 كل واحد منهما مقتضى الذات اذ لانه لما كان امتناع النزيل مستلزما للوجودانية  
 المستلزمة للرد على الشؤنية والمجوس والنفاري والطبايقية والافلاكية لان  
 الشؤنية والمجوس زعموا ان صانع العالم اثنان احدهما خالق الخير والآخر خالق  
 الشر وبغير منهما بعضهم سيزدان وابهر من وبعضهم بالبور والظلمة والنفاري  
 انه ثالث ثلثة وبغير واعنهم بالاثانيم الثلثة وهي ذات وعلم وهوية ورغم  
 بعضهم انه ارب وهو الله تعالى وابس وهو عيسى وزوجة وهي مريم تعالى الله  
 عن ذلك علوا كبيرا والطبايقون ان الصانع اربعة الحرارة والبرودة

مكتبة جامعة القاهرة

باب في المنطق

وَاَذْهَبَ بِالْاَخْبَارِ ذَاكَ  
 حَقَّقَ الْحَمْدَ مَسْهُدًا  
 اِذَا هَلْ اَجْمَعُهُ اَمْسًا  
 اَوْ مَعَهُ اَمْسًا مَسْهُدًا  
 كَبِيتَ وَاسْتَمَرَّتْ فَاِنْهَا لَمْ يَسْتَقِرْ  
 لَانْشَاءِ السَّيِّئِ وَالْشَّرِّ اَوْ كَرِهَتْ لِكَيْسَتِهَا  
 لِلْاَخْبَارِ عَنْهَا فَعَوْلَ الْاَمْسَ كَمَا يَسْتَقِرْ  
 وَالْاَخْبَارُ عَنْ شَيْءٍ اَلَمْ يَسْتَقِرْ  
 وَانْ كَالْغَيْزِ شَاءَ فِي الْاَسْتَقْلَالِ  
 مَسْهُدًا  
 وَاَيُّهَا كَالْاَمْسَاءِ ذَاتَا  
 كَلِمَةُ عَقْلِي الذَّاتِ مَسْهُدًا



[illegible]

وجعل الظن والنور **قال** نهية وامره **اقول** فان قلت لم قدم النهي على الامر  
 قلت ليناسب السابق لان النهي لا يكون الا في النهي عنه وهو الشر والامر لا يكون  
 الا في المأمور به وهو الخير **قال** فان كتاب الشيخ الامام فقه الحكماء **واقول** الشيخ هو  
 الكبير سنأ ويطلى على الكبير علما والامام هو الذي يؤتم ويقتهى به والبعده بكتبه  
 وفيها مجمع المفتي **قال** نير الدين الابهرى **اقول** اي تحارره والدين في الاصل لاطاعة  
 والانتقاد وقيل نير الدين لقب الشيخ والابهرى بفهم الباء وسكون الاء اسم قبيلة  
 واما الابهرى بسكون الباء ففتح الاء فغلط مشهور **قال** طيب الله ثراه وجعل  
 الجنة مثواه **اقول** اي طيب الله حاله في ثراه فيكون من قبيل المجازة والنثرى التراب الذي  
 والنوى المكان **قال** المشهور يساغوبى **اقول** انه صفة الكتاب **قال** كما كان على  
 بعض الاخوان متسرا **اقول** الاخوان بكسر الهمزة جمع الاخ كالاخوة **قال** وعلى بعضهم  
 متسرا **اقول** لا دخل لهنه في ارادة كتابة الشرح للكتاب لانه التفسير واما ذكره لتفصيل  
 التيسر **قال** اردت ان اكتب بالتمسكهم او راقا **اقول** وقع في بعض النسخ كتبت بالتمسكهم  
 وهذه الاولى لان الارادة لا توجب الفعل بسبب طلبهم والتمسك بالتمسك منها مفاه  
 اللغوي وهو الاستعداد والطلب لا مفاه الاصطلاح لان تادى الطالبين  
 سببا للمطلوب عنه وهو الشرح فان قلت لم قال اوراقا ولم يقل حرفا مع ان المكتوب  
 هو الحرف لا الاوراق قلت هذا من قبيل ذكر الحرف واردة الحال فان قلت لم قال اوراقا  
 ولم يقل كتابا قلت للتواضع اوله لانه على صنعه كمنه **قال** وتتم تيسره **اقول** اي لجعل  
 ملك الاوراق عاتا تيسره الكتاب غير مخصوص ببعض الاخوان دون بعض فان قلت  
 انا ذكر ازالة التفسير فني عن ذكر تيسر لانه يستلزمه قلت لانم استلزامه لان ازالة  
 التفسير لا تدل الا على التيسر وتيسر غيرهم من السوق فتولد تيسر وتيسر بما يفهم من  
 السوق ويعلم التيسر اما **قال** وابد غير التيسر بالموقفين **اقول** قوله وابد غير التيسر  
 بالنظر الى ازالة التفسير وقوله والموقفين بالنظر الى تيسر لان بعضهم يعرف التوفيق  
 بجعل السباب حاضرة لحوال المفتي **قال** اعلم بالمنطقيين اصطلاحا **اقول** الاصطلاح  
 اتفاق قوم على استعمال اللفظ على موضع معين لا يكون في اصل الوضع لذلك اصطلاحات  
 المنطقيين هي المذكورة في ابواب النطق وابواب التسعة على ما عرفت فان قلت يلزم



ان لا يصح الكتاب بحث الالفاظ لانها ليست من الاصطلاح المنطقية قلت  
 مباحث الالفاظ موقوف عليها تلك الاصطلاح لان الافادة والاستفادة بدون  
 الالفاظ غير ممكن **قال** يجب اختصارها **اقول** فان قلت لم يجب اختصار تلك الاصطلاح  
 على المبدى اذا اراد ان يشرح في شئ من العلم قلت لان المنطق آلة للعلوم والآلة  
 الشئ مقدمة على ذلك الشئ والمراد من الوجوب ههنا الوجوب العادي لا الوجوب  
 الشرعي الذي يكون تاركه انما كالصلوة والصوم والذكوة ولا الوجوب العقلي الذي يمنع  
 الشروع بدون كالتقوى بوجه ما والمقصود بقاءه ما لان كثيرا من المحققين يحصل  
 العلوم من غير شئ من الاصطلاح فان قلت يلزم من كون المنطق آلة للعلوم  
 كونه آلة لنقله لانه من جهة العلوم قلت المراد من العلوم في قوله ان يشرح في شئ من  
 العلوم سوى المنطق **قال** منها ايساغوجي **اقول** اي من الاصطلاح المنطقية ايساغوجي  
 وهذه اللفظ مر كمن ثلث كلمات ايساغوجي وقيل اكي ثم ثلثت الكات الا الجيم  
 فصار اكي مفعول الاول بالبرية انت ومع الثاني انا ومع الثالث ثم الا انه حذف  
 الف اكي للاختصار ثم نقل المنطقيون وعلموه علميا للكليات الجنس وسبب تسميتها به  
 ان كليا يكلم شخصا الكليات الجنس ورسم ذلك الشخص ايساغوجي وكان يخطب بانشاء  
 ورسمه يا ايساغوجي هكذا امرار افضا علميا لا و هذا منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي  
 فح يكون تسمية الشئ باسم ما رنه وقيل انه كان عالما بالحكيم استخرج الكليات الجنس ودونها  
 ثم جعل علميا لا و هذا الوجه منقول عن مولانا مسارك شاه قدس سره ما قلنا من مولانا  
 قطب الدين الرازي روج انه رده فعلى هذا يكون تسمية المستخرج باسم المستخرج وقيل  
 ان ايساغوجي في الاصل رسم المور الذي له الجنس وروح ثم نقل الى هذا الكتاب  
 لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه فيكون تسمية شئ باسم غيره **قال** يراو الكليات  
 الجنس **اقول** فان قلت لم اخف الكليات في الجنس قلت لان الكليات انما تنسب الى ما  
 تحته من الجزئيات فاما ان يكون تاما يتبها او دافلا فيها او خارجا عنها فان كان  
 الاول فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما وان كان الثاني فلا  
 يخرج من ان يكون مقولا في جواب ما هو اول الاول الجنس كالحوان بالنسبة الى الانسان  
 والفرس والثالث الفصل كالتا طي بالنسبة الى زيد وعمرو وان كان الثالث فلا يخرج

فان قلت قد مر ان ايساغوجي هو الذي  
 كان يخطب في المنطق فلهذا  
 سمي بالاساغوجي

فان قلت قد مر ان ايساغوجي هو الذي  
 كان يخطب في المنطق فلهذا  
 سمي بالاساغوجي

فان قلت قد مر ان ايساغوجي هو الذي  
 كان يخطب في المنطق فلهذا  
 سمي بالاساغوجي

فلا يخفى اما ان يكون مقولا في جواب اى شئ هو اول الاول الخاصة كالفصل بالنسبة  
 الى زيد وعمرو والثاني العرض العام كالكليات **قال** وهي النوع والجنس **اقول** فان قلت  
 ان التقسيم بعد التوفيق فيجب ان يوقف الكليات اولاً ثم يقسم الى هذه الالف ثم قلت لا لم  
 ان هذا التقسيم للكليات بل انما ذكره لمناسبة قوله يراو الكليات الجنس واما تقسيم الكليات بعد توفيق  
 فليس هو اولها انما تقسيم الكليات ليس يقين في التقسيم موزع الشئ بوجه ما فلاحاجة الى  
 تزييفه فان قلت لم تقدم النوع على الجنس مع ان الاول على عكس لان الجنس جزء النوع  
 والجزء مقدم على الكل قلت لان ما صدق عليه النوع فليقل هذا اوله بالتقديم على ما هو  
 كثير وقد تقدم ايضا على الفصل مع ان الاول على عكس لان النوع يقع في جواب ما هو  
 الفصل لا يقع فيه والواقع اوله بالتقديم وعلى الخاصة والعرض العام لانها عارضان و  
 النوع مروض والمروض مقدم على العارض وقد تقدم الجنس على الفصل لانه يقع في جواب  
 ما هو الفصل لا يقع فيه اولاً لان الجنس امر مبهمة غير مفصل بنفسه والفصل يحصل بيزيل  
 ابهامه اولاً لان الجنس مبهمة الاشتراك والفصل مبهمة الامتياز وما به الاشتراك مقدم  
 عليه وقد تقدم على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان والذاتي اولي التقديم  
 وقد تقدم الفصل عليهما بعين هذا الدليل وقد تقدم الخاصة على العرض العام لانها تقع في جواب  
 اى شئ هو اولاً لان ما صدق عليه الخاصة فليقل **قال** وهذه توقوف موزعها **اقول** هو اشارة  
 الى جواب سؤال مقدم كانه قيل لم قدم بحث الدلالة ذات الف اللفظ على بحث الكليات  
 الجنس مع ان المقصود الاصلى بانها اجاب عنه بقوله توقوف موزعها آه يعني ان مقصودهم  
 استحصال المحمولات والمجهولات بالتصورى واما تقديفي والموصول الى الاول القول الشارح  
 المركب من الكليات الجنس الى الثانية الحجة المركبة من القضايا فمظهرهم امانى القول الشارح  
 وما تيركب هو منه واما في الحجة وما تيركب هي منه وهو لا يتوقف على الالفاظ ولا على الدلالة  
 فان ما يوصل الى المجهول التصوري ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وما يوصل الى المجهول  
 التقديفي ليس الالفاظ القضايا بل معناه ما كس كما توقوف افادة المعاني واستفادتها  
 على الالفاظ قدمت مباحث الالفاظ على مباحث الكليات وغيرها من المباحث المنطقية  
 ولما كان توقف الافادة والاستفادة على الالفاظ من حيث انها اولها لا بل المتأخر  
 بحث الدلالة على الف اللفظ المقدم على المقصود الاصلى **قال** المطابقة والتفهم و



والا لزام **اقول** وانما قدم الدلالة المطابقة على الدلالة المنقضية والالزامية لانها  
تصور بدورها وما هو بالاسقلال مقدم وقدم الدلالة المنقضية على الالزامية لان  
المنقضية جزء المطابقة والالزامية خارجة عنها والجزء اول بالتقديم اول الدلالة  
المنقضية سابقة الى الزعم من الالزامية والسابق الى الزعم اول بالتقديم **قال** والدلالة  
كون الشيء اه **اقول** فان قلت لم عرف مطلق الدلالة دون الدلالة الثلاثية المنقضية  
بها قلت لان الدلالة الثلاثية معينة بالنسبة الى مطلق الدلالة والعلم بالمطلق  
سابق على العلم بالمعينة لان المطلق جزء المعينة ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل واعلم  
ان لفظ العلم يطلق على معان اربعة مطلق الادراك الذي يعم التصور والتقدير و  
ثابتها التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق  
للواقع وثالثها مطلق التصديق الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره والمراد من العلم بها  
هو المعنى الاول فان قلت لم قدم الدلالة على الدليل والمطلوب مع ان الادراك عكس  
لان الدلالة امر نسبي بينها قلت الدلالة على ان تصاف الدلالة بالية وتضاف  
المطلوب بالمدلولية والعلة مقدمة فان قلت لم قدم الدلالة على المدلول قلت لان العلم  
بالمدلول موقوف على العلم بالدال والموقوف عليه مقدم **قال** فمن هذا عرفت **اقول** اي  
معرفة الدلالة عرفت الدليل والمدلول لانها مشتقان من الدلالة ومعرفة المشتق منه  
مستلزمة معرفة المشتق والدليل لغة المكنى وما به الاشارة واصطلاحاً هو  
الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وهو المدلول والمراد من اللزوم بهما اعم من ان  
يكون شيئاً او غيره ليعلم جميع قسم الدليل من العلم بهما الادراك اعم من ان  
يكون تصوراً او تصديقاً او غيرهما فان قلت تعرف الدليل غير جامع كرفع  
الاقضية الاستثنائية لان ما يلزم منها ليس مغايراً لمعناها كونها ان كان  
هذا حيواناً فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم فان كونها فهو جسم بعينه مذكور في هذا  
العكس قلت هذا اللازم وهو قولنا فهو جسم مغاير لما هو المذكور في الدليل لان هذا  
القول موصوف بكونه لازماً للملزم مذكور في الملازمة وهو قولنا ان كان هذا  
حيواناً وما يلزم من المعنيين ليس هو فاكونه لازماً للملزم مذكور فيه  
لكنه موافق له في المعنى وهذا القدر كاف في عدم الاتحاد واجيب بوجه آخر

آخر وهو ان ما هو جزء القياس الاستثنائي لا يحتمل الصدق والكذب وما هو  
لازم للقياس يحتملها **قال** والدلالة تنقسم الى طبيعية اه **اقول** لما فرغ من تعريف  
الدلالة والدليل والمطلوب شرع في تعريف تنقسم الدلالة الى اثباتية المذكورة  
بها واعلم ان الدلالة تنقسم الى لفظية وغير لفظية لان الدال ان كان  
لفظاً فالدلالة لفظية والا غير لفظية فاللفظية ايضا تنقسم الى طبيعية وعقلية  
ووضعية لان دالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بآراء المعنى او  
بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع فان كان الاول فالدلالة دالة  
لفظية ووضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وان كان الثاني فالدلالة  
دلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الحجاب لا من المشاهدة على  
وجود لفظ وان كان الثالث فالدلالة دالة لفظية طبيعية كدلالة اخ ينج  
الهمزة والحاء بالجمجمة على الوجه مطلقاً وكدلالة اخ ينج الهمزة وضمها والحاء المهملة  
على وجه الصدور وهو السعال والجمجمة والحاء بالجمجمة على التلذذ والسرور فان قلت  
لان ان دالة اخ على الوجه بواسطة الطبع بل بواسطة العقل لان الطبع لا  
يتقضي حدوث ذلك اللفظ على ذلك المعنى بل مقتضى ذلك هو العقل فيكون تلك  
الدلالة عقلية لا طبيعية قلت ليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل فكل  
فيه والاك ان جميع الدلالة عقلية لان العقل مدخل في الدلالة كلها بل المراد من  
الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع والطبع مدخل فيه وفيما نحن بصدده للطبع فكل  
فيه فيكون طبيعية ولا عقلية وغير اللفظية ايضا تنقسم الى ثلثة اقسام طبيعية وعقلية  
ووضعية لان الدلالة الغير اللفظية اما يكون بواسطة الوضع او بواسطة الطبع  
او بواسطة العقل فان كان الاول فالدلالة لفظية ووضعية كدلالة الدال اللاحق  
على ما وضعت هي له وان كان الثاني فالدلالة دالة لفظية طبيعية كدلالة تغير  
وجه الشئ عند رؤية المعشوق على المعشوق وان كان الثالث فالدلالة دالة  
غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر ولم يذكر الشارع الدلالة الغير اللفظية شيئاً  
لان المقصود بالمنطق الدلالة اللفظية الوضعية فان قلت لم قدم الطبيعة على  
العقلية والوضعية قلت لان الطبيعة وجودها بآثارها والعقلية قبل الكثير واما تقديم

في طبع اللفظ او طبع  
الشيء مع مفهده

وان الدلالة في المثال  
بالثبوت لا باللفظ

فالدلالة الغير اللفظية ليست بمادة لان  
الافادة لا تستلزم مادة فتوقف على اللفظ  
والدلالة اللفظية الطبيعية والعقلية غير  
الاولى لانها تختلف باختلاف الطبع  
والعقل فكلما كان العقل اقرب الى الطبع  
كانت الدلالة اللفظية اقرب الى الطبيعة  
وان كان العقل اقرب الى العالم بالوضع  
كانت الدلالة اللفظية اقرب الى الوضع

وكذلك الدلالة الجارية على العقل  
والصفة على الوجه

وكذلك الدلالة الجارية على  
الناسخ والنار والقياس



العقلية على الوضعية فلان الوضعية تتوقف على العلم بالوضع بدونه العقل والعلانية  
فلا تتوقف بدونه العقل اليه على شئ اصلا فان قلت هذه الدلالة اللفظية في ان  
الثنية غير حاصلة لوجود دلالته اخرى غير هذه كدلالة الحروف فانها ليست بالوضع ولا بالعلم  
ولا بالعقل بل بطريق استعمال الخطا فالحكم غير تام قلت هذه الدلالة عقلية اذ قد يكون استعمال  
خطا منشا للدلالة بالعقل **قال** والمراد بالدلالة ههنا **اقول** اي المراد من الدلالة  
في قول المص للفظ الدلالة الدلالة الوضعية لان غير الوضعية سواء كانت لفظية او غير  
لفظية واللفظية اما طبيعية او عقلية وكل واحدة منهما تختلف باختلاف الطبايع والتعقولات  
بجلائ الوضعية فتكون الدلالة الوضعية مرادة دون غيرها والمراد من الوضعية اللفظية  
الوضعية لان الافادة والاستفادة تحصلان منها بلا شئ بخلاف غير اللفظية الوضعية  
فانها يحصلان منها بالتعريف والحاصل ان المراد من الدلالة ههنا الدلالة اللفظية الوضعية  
لان غرضهم لا يتعلق بغيرها كما عرفت انفا **قال** وبشئ ثنية **اقول** اي الدلالة اللفظية الوضعية  
منحصرة في ثنية وجه الحكم معلوم من الشرح فان قلت اللفظ اذ كان دالا على تمام ما وضع له  
وعلى جزء وعلى لازمه في الذهن كان دالا على المجموع والمجموع من حيث هو مجموع مغاير  
لكل واحد من تلك الثنية فلا يكون دلالة اللفظ على المجموع مطابقة ولا تفصيلا ولا التزاما  
فلا يصح حكم الدلالة اللفظية الوضعية في الثنية قلت دلالة اللفظ على المجموع التزامية  
اذ يفيد عليه انه يلزم من فهم الموضع له فهمه فالحكم صحيح واعلم ان الحكم على ثنية  
ان حكمه على وجه الحكم الذي يربى النفي والاثبات كالحكم مطلق الدلالة في اللفظية  
وغيرها كالحكم اللفظية الوضعية في المطابقة والتفصيل والتزامي وهو مستقر اتي وهو  
الذي لم يوجد مع الاستقراء قسم اخر كالحكم الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعة  
والعلانية وهو جعلي وهو الذي يجعله الجاهل على نحو الحكماء الكتاب في خرافه  
فان قلت اما ان يكون المراد من الوضع المأخوذ ههنا وضعاً شخياً او نوعياً  
فان كان الاول يلزم خروج دلالته المكررات والمجاز على معانيها المكررة والمجازية  
عن تعريف الدلالة لان وضعها على معانيها ليس بالوضع الشخصي وان كان المراد الثاني  
يلزم خروج دلالته المفردة عن معانيها عن تعريف الدلالة لان وضعها شخياً قلت  
المراد من الوضع مطلق فان قلت لا يتحقق المطلق الا في حق الخاص فيلزم ما ذكرنا

ما ذكرنا من الخروج قلت لا يلزم من عدم تحقق العلم في نفس الخاص عدم ارادته  
الا في ثنية **قال** كالانسان اذ ادل على احد هما **اقول** الدلالة التقينية دلالة  
اللفظ على جزء معناه المطابقة حين ارادة المعنى المطابقة ان كان له جزء لا دلالة  
على جزء مطلقا لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابقة ولا يكون  
دلالته عليه تقينية بل مطابقة كدلالة لفظ الانسان على الحيوان او الناطق عند  
ارادة احدهما من لفظ الانسان لا عند ارادة الجميع لانه ج يكون من قبل ذكر  
الكل وهو الانسان وارادة الجزء وهو اما الحيوان او الناطق فيكون معنى مجازيا  
له ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لا تقينية فيكون دلالته الانسان على احدهما  
عند ارادة واحد منهما مطابقا لا تقينيا **قال** كالانسان اذ ادل على قابل العلم و  
صنعة الكتابة **اقول** بمقتضى الدلالة التزامية دلالة اللفظ على الامر الخارج  
عن الموضوع له حال ارادة المعنى الموضوع له من اللفظ لا دلالة على الامر الخارج مطلقا  
سواء كان حال ارادة المعنى الموضوع له او لا لان الدلالة على الامر الخارج اذ لم  
يكن حال ارادة المعنى الموضوع له لم يكن التزامية بل مطابقة لانه ج يكون من قبل  
ذكر المعلوم وارادة اللازم فيكون مجازيا لان دلالة اللفظ على المعنى المجازي  
مطابقة لا التزامية كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة حال ارادة  
الحيوان الناطق منه فان قلت لان دلالته الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة  
بالتزام لان المعبر عن المنطقيين في الدلالة التزامية ان يكون اللفظ بحيث  
اذا تصور المعلوم يلزم منه تصور كدلالة الاربعة للزوجية والثنية للفردية  
وههنا ليس كذلك لانه اذا تصور الانسان لا يلزم منه تصور قابل العلم وصنعة الكتابة  
قلت مقصودهم مجرد التمثيل للدلالة التزامية سواء كانت موجبة عن المنطقيين  
او لا والحال ان المناقشة في المثال ليست من ادب المنطقيين **قال** لان اللفظ لا  
يدل على كل امر خارج عنه **اقول** اي عن المعنى الموضوع له والآي وان كان اللفظ  
دالا على كل امر خارج عن المعنى الموضوع له لزم ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على  
معان غير متساوية لان الامر الخارج عن المعنى الموضوع له غير متساو مثلا الانسان موضوع  
للحيوان الناطق وماعداه من الاشياء الغير المتساوية خارج عنه ولو كان اللفظ



الموضوع لمعنى الاعمال كل امر خارج عنه لكان الموضوع الحيوان الناطق والاعلى  
كل امر خارج عنه وانما ظاهر البطلان فلما بدلالة على الخارج مع شرط وهو المعلوم  
الذهني واما الدلالة المطابقة فيكون فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان  
اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلما بد ان يتقبل فانه من سماع ذلك اللفظ الى ملاحظة ذلك  
المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة واما الدلالة التقسيمية فلا يحاج ايضا الى شرط  
لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان ذلك اللفظ الاعلى كل واحد اجزاء دالة  
تقسيمية لان فهم الجزء وهو الدلالة التقسيمية لازم لفهم الكل وهو الدلالة المطابقة  
**قال** لان الملازمة الخارجية اه **اقول** لا بد منها من صورة الملازمة مطلقا والملازمة  
الذهنية والملازمة الخارجية والنسبة بنسبها والملازمة والشرط والمشرط  
اعلم ان الملازمة مطلقا والملازمة بنسبها والملازمة بنسبها امتناع انفكاك الشيء  
واصطلاحها هي كون الشيء مقتضيا للآخر والشيء الاول هو مقتضى للآخر يسمى المعلوم والثاني  
وهو مقتضى للاول يسمى اللازم والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضيا للآخر في الخارج  
اي في الاعيان بمعنى كلما تحقق المعلوم في الخارج تحقق اللازم فيه كالتروحية والهيئ  
بما يدور بين الاثنين والفردية وهي عدم الافتقار الى اثنين للثلاثة فانه كلما تحقق  
ماهية الاثنين والثلاثة في الخارج تحقق الفردية والتروحية فيه فيكون الاثنان والثلاثة  
معلومين والتروحية والفردية لازمين والملازمة الذهنية هي كون الشيء مقتضيا للآخر  
في الذهن كما ان اربع المذكرات وكالاته ام المضافة الى ملكات كالحلوى بالنسبة الى البهر  
والجواهر بالنسبة الى العلم والموت بالنسبة الى الحيوة وغير ما فانه كلما تحقق المعلوم في الذهن  
في جميع هذه الامثلة المذكورة تحقق اللوازم فيه والنسبة بينهما اي بين الملازمة الخارجية  
وهي الملازمة الذهنية عموم وحقوق مطلقا لان الملازمة الذهنية اعلم مطلقا من الملازمة  
الخارجية لانه كلما تحقق الملازمة الخارجية تحققت الملازمة الذهنية وليس كلما تحقق  
الملازمة الذهنية تحقق الملازمة الخارجية فان الملازمة الذهنية تحققت في الاعداد  
المضافة الى ملكاتها مع ان بين الاعداد وبين الملكات المضافة اليها معان في الخارج  
قبل الملازمة بين الشئين اصلا فلم قلتم ان الملازمة الذهنية شرط للدلالة الخارجية  
دون الملازمة الخارجية مع انها فسمان من مطلق الملازمة لانه لو تحقق الملازمة بين

هذا هو المقصود

بين الشئين لكانت غير مفرقة ولازم لكونها نسبة بينهما و لا يخ انا ان يكون الملازمة  
لازمة للمعلوم او لا يكون فان لم يكن لازمة للمعلوم جاز تحقق المعلوم بدون الملازمة  
الذي هي عبارة عن كون الشيء مقتضيا للآخر فجاز تحقق المعلوم بدون الملازم ايضا لان  
جواز وجود المعلوم بدون الملازمة يستلزم وجود المعلوم بدون اللازم وهو بسيط  
قطعا وان كانت لازمة لم يتحقق ملازمة اخرى بالضرورة وهي الملازمة الاخرى  
لا يخ انا ان يكون لازمة للمعلوم او لا يكون فان لم يكن لازمة فهو بسيط لما ذكرنا وان  
كانت لازمة فيتحقق ملازمة اخرى ويغفل الكلام اليها فيتم التسلسل وهو واجب  
عنه بوجهين الاول ان ما ذكره ثم من الدليل على نفي الملازمة ان يستلزم المدعى وهو نفي  
المعلوم فيتحقق التلازم وان لم يستلزم المدعى فلا يلزم نفي التلازم والثاني انما نخار  
ان الملازمة لازمة للمعلوم ولا ثم امتناع هذا التسلسل لانه في الامور الاعتبارية  
لان الملازمة من الامور العقلية والتسلسل في الامور الاعتبارية يخرج عن ادعائه فانه  
يقصد ان يقال ان الواحد نصف الاثنين وثلاث الثلثة وربع الاربعة وخمسة الخمسة  
وبكذا العجز النهاية والشرط هو ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا عنه ولا يكون مؤثرا  
والمتروط هو ما يتوقف على الشيء الخارج الغير المؤثر فيه واعلم ان توقف الشيء على الشيء  
ان كان من جهة الشروع يسمى معدة وان كان من جهة الشؤسية يسمى مؤثرا وان كان من  
جهة الوجود وان كان داخل في ذلك الشيء يسمى كائنا باعتبار كونه جزءا وعنه باعتبار  
كونه بحيث يتبادر منه التركيب واسطفا باعتبار كونه منتهى التحليل ومادة وهو لي  
باعتبار كونه قابلا للصورة المعنوية واصلا باعتبار كون التركيب مأخوذا منه وموضوعا  
باعتبار كونه محملا للصورة المعنوية بالفعل وان كان خارجا فالخارج ان كان مؤثرا في وجود  
الشيء اي يكون الابدان مسند اليه يسمى عليه فاعلم ان الملازمة بالنسبة الى الصلوة وان لم  
يكن مؤثرا في وجود الشيء بل مؤثرا في كون الشيء في الوجود يسمى عليه غائية وان لم يكن الخارج  
مؤثرا في الوجود ولا في كون الشيء في الوجود يسمى عليه واسدا وان كان وجوبا كالحق والظاهرة  
بالنسبة الى الصلوة او وجوبا كازالة النجاسة عن الثوب بالنسبة اليها وهذا التقسيم  
على اصطلاح اهل النظر واما على اصطلاح الحكماء فما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان  
دافعا للشيء فوجوده ان كان بالقوة يسمى عليه ما دية كالحطب بالنسبة الى الشراب كالماء



به بالفعل يسمى على صورته كصوره السير وان كان خارجا عنه فان كان مؤثرا في  
وجود المعلول يسمى على فاعلية كالتحريك بالنسبة الى السير وان كان مؤثرا في مؤثرته يسمى على  
غائية كالجوهر بالنسبة اليه وان لم يكن كذلك يسمى شرطا ويندرج في الشرط عدة امور  
كالتموضع الى المحل مثل الثوب للصباغ وكالاته مثل الفدوم للتجارة وكالاته مثل الصيف  
الذي يصنع الاديم فيه وكالاته اعيته مثل الجوع للانس وكالاته مثل ذوال الغنم للفقار  
وبغير ذلك من الاشياء التي المؤثرة فاعلم ان لكل واحد من الركن والعلية الغائية  
والغائية والشرط وذلك لان المقسم كالجس وكل واحد من القيود التي يتميز كل واحد  
منها به على غير ما كالفصل اذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية ليست شرطا للملازمة  
الاتزامية اذ لو كانت شرطا لم يتحقق الدلالة الاتزامية بدونها لكن اللازم باطل والمعلوم  
منه ان الملازمة فعلان الدلالة الاتزامية على تقدير كون الملازمة الخارجية  
شرطا لا مشروطة بها والشرط يتحقق ان يتحقق بدون الشرط فالدلالة الاتزامية يتحقق  
ان يتحقق بدون شرطها وهو الملازمة الخارجية على ذلك التقدير واما بيان بطلان  
اللازم فعلان كل عدم ضعف الى ملكاته فاللفظ الال عليه الال على الملكات الى الوجود  
بالاثر ام مع استغناء الملازمة بينهما في الخارج بانه ان الوجود عبارة عن عدم البصر على ما  
ان يكون بغير افعولنا عدم البصر كالجس والثاني كالفصل يخرج الشجر من الجراد  
وبغيرهما والعمى يدل على عدم المضاف الى البصر بالمطابقة لانه موضوع له لا لعدم والبصر  
معا وعلى البصر بالانضمام لان البصر خارج عن الموضوع له وهو عدم مع قبه لاضافته لازمه  
واما قلنا لازم له فعلان عدم المضاف يستلزم بقوه المضاف اليه واذ استلزم  
بقوه لعدم المضاف بقوه البصر تحققت الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ الال على المضاف  
من حيث هو مضاف بالمطابقة الال على المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بالانضمام واما  
الملازمة الخارجية فغير متحققة هنا اذ وجود البصر في الخارج ينافي عدمه فيه ولو وجد معا  
في الخارج بل يترجم اجتماع الوجود والعدم في آن واحد وهذا ضروري الاستحالة **قال**  
عالم مشاهير **ان** المراد من الثاني اعم من ان يكون شيئا خفيا نوعا او جنسا  
فالاو كالتحريك الذي صار اعمى بعد كونه بصيرا فانه يحسب خفيا قبال البصر والثاني  
كالأكمة فانه يحسب نوعا وهو الانس قبال البصر والثالث كالتعريف فانه يحسب

جنس التعريف وهو الحيوان قبال البصر **قال** ثم اللفظ اما مفردا **اقول** اور ولفظ ثم التي  
للراعي اشارة الى ان هذا متأخر عن الدلالة في المرتبة لانه لما كان تعريف المفرد المركب  
مشتقاً على الدلالة وجب تعريفها عليها **قال** فتقول اللفظ اه **اقول** فان قلت المنطوق من  
حيث انه منطوق لا يبحث عن الالفاظ بل عن المعاني لانها الموصلة الى الجهد فلا فم ذكر كحيث الالفاظ  
قلت نعم لكن لما توقف الافادة والاستفادة على الالفاظ كما مر اور وبحث الالفاظ  
ومرور القسم هو اللفظ الموضوع للمعنى فان قلت لم قدم تعريف المفرد على تعريف المركب  
مع ان الاول عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المركب وجودية وفي المفرد عدمية  
وان الاعداد انما تعرف بملكاتها فقلت المتبادر منها ان التعريف لان قوله لانه اما ان  
يراد به شرطية منفصلة والشرطية المنفصلة تعيد التقسيم التعريف يستفاد منها تقسيم  
انما هو باعتبار الافراد دون المفهوم والمفرد بالنظر الى الافراد مقدم على المركب وان كان  
بالنسبة الى المفهوم توجب العكس فان قلت لا يخفى اما ان يكون المراد بعدم الارادة والارادة  
اما بالفعل او بالقوة فان كان الاول لزم ان يكون المركبات مثل زيد قائم قبل  
استقباله او القصد الى معانيها مفردات لانه لا يراد بجزء منها دلالة بالفعل على جزء منها  
فلا يكون تعريف المفرد مانعا ولا تعريف المركب جابجا وان كان الثاني لزم ان يكون  
نحو الحيوان الناطق العليم وعبد الله العليم كبا لانه يراد بجزء منه دلالة بالقوة على جزء معناه  
قلت نعم القسم الاول لكن حين ان يراد بالمعنى الموضوع له **قال** والحجارة مثل على جسيم  
**اقول** فان قلت ان الحجارة لانه لا على جسيم تا وهو من افراد الحجر وافراده غير متفصلة  
قلت المراد من التعيين هو التعيين النوعي الى الحجر المسمى بل على النوع المعين وهو نوع  
الحجر فان قلت الحجر المسمى بس نوع الحجر بل فرد من افراده فكيف يدل على الجسيم المعين وهو النوع  
المعين قلت لا وجود للنوع الا في نفس فرد من افرادها فاذا كان فرد من افراد نوع مرصا  
كان النوع مرصا فيكون الحجر المسمى بالاعلى الحجر المعين وهو النوع المعين **قال** صدق على  
اربعة اقسام **اقول** فان قلت الاقسام خمسة وهي الاربعة التي ذكرها الشارع وما كان للفظ  
جزءا لكن لا المعناه كالنقطة قلت لما كان مال القسمين واحد اعمهما الشارع فتساوا واحدا  
**قال** الاول ان لا يكون له جزء اصلا **اقول** اي القسم الاول من المفرد ان لا يكون لللفظ  
الموضوع لمعنى جزء اصلا سواء كان لذلك المعنى جزءا او لا فيقول في قوله الاول ان لا يكون آه

المبني اذا كان نحو  
ايضا على اشتغال بالالفاظ  
مسألة

اي المفرد والمركب  
الموضوع لاسم اللفظ مطلقا  
ذلك ظاهر  
مسألة  
فلا يراد النقص بالالفاظ البنية  
الاله والالفاظ الاله  
المعنى بحسب الطبع والعقل على  
تعريف المفرد مسألة

الوجودي بالان يكون في مفهوم  
سلفيته كالعلم فانه عبارة  
عن حصول صورة الشيء في العقل  
والعلم بالان فانه عبارة عن علم  
بشيء كالحال فانه عبارة عن علم  
بشيء كالحال فانه عبارة عن علم  
بشيء كالحال فانه عبارة عن علم

لان كل واحد من  
متعدد في عدم حصول البنية في التعيين  
وان كانا متماثلين في البنية لفظ  
التعيين لا يكون بنية ان احد  
المعاني جزءا من المعاني فانه  
الاولى كالفصل فانه  
الاولى كالفصل فانه  
الاولى كالفصل فانه







فان منع نفس تصور مفهوم مشترك اه **اقول** اعلم ان المراد من منع المشترك بين كثيرين  
عدم مطابقة الكل في العقل لكثيرين ومنع عدم المطابقة لكثيرين ان يحصل من تغفل واحد  
اشترجه دافنا اذا ارأينا زيدا اذ لا حفظاه مع شخصاته يحصل منه الصورة الانسانية  
المتصفة بالواقع واذا ارأينا بكره اعقبه ولا حفظاه ايضا مع شخصاته يحصل صورة اخرى  
غير الصورة الاولى ونفس على هذا يشترط خالدا اذ انما يقيد المثال وهو زيدا يقول علما لانه اذا  
لم يكن علما كان مصدر افكيول كليا لا جزئيا **قال** وان لم يمنع نفس تصور مفهوم **اقول**  
واعلم ايضا ان المراد من عدم منع المشترك مطابقة الحاصل في العقل على كثيرين ومعنى مطابقة  
لكثيرين ان لا يحصل من تغفل كل واحد اشترجه دافنا اذا ارأينا زيدا او جردناه عن شخصاته  
تحصل منه في ذاتنا الصورة الانسانية المعروفة عن الواقع واذا ارأينا بعد ذلك فانه  
وجردناه ايضا لم يحصل منه صورة اخرى في العقل بل الحاصل ان هو الحاصل انفا فان  
الحاصل في العقل هو الكلي لا غير فان الجزء يحصل في الآلة فقلت المراد بالحصول في العقل اعم  
من ان يحصل فيه الذات او بسبب الحصول في الالات **قال** وانما قيد الكلي والجزء بالتصور  
**اقول** يعني لو قال المصنف المفرد اما ان يمنع مفهوم من الشبهة او لا يمنع لهما ان المقصود  
منع ذلك المفهوم من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر وعدم منعه من الاشتراك في نفس  
الامر في يلزم ان يكون مفهوم واجب الوجود واخلاني هذا الجزء لكونه مانعا من الاشتراك  
فلما قيدت بما بالتصور علم ان المراد منع مفهوم اللفظ المفرد وعدم منعه في العقل من الاشتراك  
اي ان يمنع المفهوم العقل من ان يحكيه مشترك في الجزء ولا يمنع في الكلي واما التيقيد بنفس  
فلما يتوهم فقول مفهوم واجب الوجود في هذا الجزء يعني لو قال الكلي لا يمنع تصور مفهوم  
وقوع الشبهة لهما ان المراد منع الشبهة بحسب التصور والحصول في العقل سواء لو حفظ منته  
اخر اذ لا يلزم فقول واجب الوجود في هذا الجزء اذ لو حفظ مع بيان التوحيد فان العقل  
في اي حين ملاحظة بيان التوحيد لا يمكنه فرض مشترك والحق ان مدار الكلية امكان  
فرض صدق الكلي على كثيرين بجزء التصور واما الجزئية امتناع فرض صدق الجزء على كثيرين  
فيحصل الواجب والعمليات الفرضية في الكلي فان قلت في دخول حفظه لان التصور حصول  
صورة الشيء في العقل فلو كانت كلمات كانت اشياء فقلت الشيء المأخوذ في تعريف  
التصور هو بالمعنى المعنوي لا بالوجود والمعدوم والشيء والماضي **قال** الكلي قسم الى

الى ذات وعرفني **اقول** بما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الجزء والكلي ابتداء بالكلي وبيان  
اقتسامه وانكساره فقال الكلي قسم الى قسمين ذات وعرفني لانه اي الكلي اما ان يكون داخلا  
في حقيقة الافراد المندرجة تحتها سواء كانت تلك الافراد شخصية او نوعية او لا يكون داخلا فيها  
فان كان داخلا فيها فهو الكلي الذاتي كالحوان بالنسبة الى الانسان فان الانسان حقيقة زيدا  
وعمره وغيرهما من الافراد الشخصية المندرجة تحت الانسان والحوان داخلا في الانسان  
لكونه مركبا من الحيوان والناطع وكذا الحيوان كلفي ان بالنسبة الى العرس والبقرة وغيرهما  
من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان والمراد من القول في قولنا اما ان يكون  
داخلا عدم الخروج ليدخل نفس الماهية في الكلي الذاتي وما مراد المصنف من القول لا هذا  
والا لما صح بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل وان لم يكن الكلام اخلا  
في حقيقة الافراد المندرجة تحتها الشخصية والنوعية بل كان خارجا عنها فهو كلفي عرضي  
كالفاك بالنسبة لزيد وعمره فانه خارج عن حقيقة لانا حقيقة لانا الحيوان الناطع  
والفاك خارج عنها فان قلت لم تقسم الكلي الى الذاتي والعرضي دون الجزء مع ان كلا  
منهما قسم من المفرد قلت لان هذه القسمة لا يتصور في الجزء لان هذه القسمة بالنسبة الى  
ما صدق عليه والجزء اذا نسب الى ما صدق عليه هو عينه لا يكون داخلا ولا خارجا فان  
قلت لم قدم الذاتية على العرضي قلت لان الذاتية اما ان يكون نفس حقيقة الشيء كالنوع  
او جزءه كالجنس ونفس الشيء وجزءه مقدم على العاقل الخارج **قال** وعلى هذا يكون نفس  
الماهية من الوفيات **اقول** قد عرفت انما ان المراد بالداخل عدم الخروج فيكون نفس  
الماهية ذاتية **قال** لا يقال ان الذاتية هو مقتضاها **اقول** اعترض الشيخ على من يجعل نفس  
الماهية ذاتية بان الذاتية هو مقتضاها الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية  
والا اي وان كانت ذاتية لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو م لا بالنسبة تعقبي المتعارف  
بين المتبني والمتبني اليه والشيء لا يباير نفسه ثم اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية  
اي تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية كما كانت لغوية في تسمية افراد الماهية في يلزم  
ذلك اي انتساب الشيء الى نفسه بل انما هي اي هذه التسمية اصطلاحية فلا يرد ذلك المخدور  
وذكر بعضهم عن هذا اجوابا اخر على تقدير تسليم كون التسمية لغوية بان يقال ان الذات كما  
يطلق على نفس الماهية كذا كذا يطلق على ما صدق عليه الماهية من الافراد وفراد من الذات



هنا المنة انما فيمكن ح نسبة نفس الماوية الى ما صدقت هي عليه من الافراد  
كما يمكن نسبة خبرها الى جزء الماوية اليه اي ما صدقت هي عليه ويجوز ان يراد  
الاعم منها فينسب الماوية الى الافراد وجزء الماوية الى الماوية نفسها **قال**  
اعلم ان الذات اما جنس او نوع او فصل **اقول** كما فرغ عن تقسيم الكل الى الذات  
والرعي شرح في تقسيم الذات الى الجنس والنوع والفصل ثم في تقسيم الرعي الى الماوية  
والرعي العام ونحن نذكر لك هنا فصلا بطلا لفتحها ما هو المراد منها وهي ان السؤال  
قد يكون بما هو وقد يكون بما في شيء اما اذا كان بما هو فهو انما يطلب تمام ماوية  
الشيء وحقيقته فلا يقع ان يجاب عنه بما هو خارج عن الماوية ولا بما هو خبر منها كما  
اذا اسئل عن زيد بما هو كان الجواب **الان** لانه تمام حقيقة فلو اجيب عنه بما هو  
خبر منه وهو الحيوان او الناطق او بما هو خارج عنه وهو الفاسك مثلا لم يكن الجواب  
صحيحا لان كل واحد منها ليس تمام ماوية زيدا ثم لا يخارج اما ان يكون السؤال بما هو سؤال  
عن شيء واحد عن اشياء فان كان عن شيء واحد كان السائل طالبا لتمام الماوية  
المختصة به وان كان عن اشياء كان طالبا لتمام الماوية المشتركة فاذا اسئل عن  
**الان** والفرس بما هو كان الجواب بالحيوان لانه تمام ماوية المشتركة بينهما فلو اجيب  
هنا بما هو خبر الحيوان كالجم النامي او الحرس او بما هو خارج عنه كالمتمنفس مثلا  
لم يقع لان كل واحد منها ليس كمال الجزء المشترك بينهما اي بين **الان** والفرس اذا  
استفش هذا على الحقيقة الخاطئة علم ان الكل الذي لا يخرج في شئ اتم جنس نوع  
وفصل لانه اي الكل الذي ان كان مقولا في جواب ما هو اي في جواب السؤال بما هو  
بحسب الشك المحقق والخالفه اي لا الخصوصية ايضا يعني كما ان يكون مقولا في جواب  
السؤال بما هو حال الشك لم يكن مقولا في جواب مال الخصوصية ايضا فهو جنس اي جسمي  
الكل المقول جنس كالحوان بالنسبة الى **الان** والفرس اي بالنسبة الى الافراد المختلفة  
الحقيقة فانه اذا اسئل بما عنهما كالحوان جوبا عنهما لما عرفت من ان السؤال بهما  
عن شيئين لطلب تمام الماوية المشتركة بينهما وهو الحيوان فقط واذا افرد كل واحد منهما  
في السؤال لم يقع الحيوان ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لما عرفت من ان السؤال بما هو عن شيء  
واحد لطلب تمام ماوية المختصة به وليس الحيوان كلك بل هو خبر عن تمام ماوية كل واحد منهما

منها اي من الفرس **والان** فيكون الجواب في السؤال على **الان** وحده هو الحيوان  
الناطق وعلى الفرس وحده هو الحيوان الصاهل لكونها تمام ماوية كل منهما هذا اذا كان  
السؤال بما هو اما اذا كان بما في شيء فالملوك بماوية الماوية بما في شيء ركا فيها اضيف  
اليه لفظ شيء فان قلت لم قدم اتم الكل الذي اني على اتم الكل الرعي قلت نعم  
الذات على الرعي كما عرفت فان قلت لم قدم الجنس هنا على النوع مع انه قد قدم النوع  
على الجنس صدر الكتاب قلت تقديره هنا نظر الى ان الجنس خبر النوع والجزء مقدم  
على الكل وتقدم النوع هناك نظر الى التعلل والكثرة فان قلت لم قدم النوع على الفصل  
قلت لان الجنس والنوع مشتركان في كونها مقولتين في جواب ما هو **قال** كل ما لا  
يلازمه **اقول** لان المقول على كثيرين يعني عنه لان مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثيرين  
تفصيلا فاما في تحت ذكر الكل **الحق** ان الكل هنا جنس الجنس شيل الكل باسرها وذكر  
المقول يتعلق به قوله على واما ذكر كثيرين فليكون موصوفا لقوله مختصين لكن يردح  
انه لا حاجة الى ذكر الكل بل يكفي ذكر المقول بواحد ان يكون جنس الجنس متعلقا بالذات  
في الجواب ان يقال لانه ان الكل ايد غاية ما في الباب ان يكون الكل المقول على كثيرين  
متساويين ولا ثم ان ذكر المتساويين يقتضي ان يكون احدهما سعة ركا لانهم اتفقوا  
على ان مثل جابر بل وان كان جميع بين الحرس والتمرك لا رادة في تعريف الحيوان فان قلت  
لازم ان الكل جنس الجنس لان جنس الجنس لا بد وان يكون اعم منه وخص الجنس اخص من مطلق  
الجنس لان الجنس يتناول غيره قلت ان الكل اعم من الجنس نظر الى ذاته لانه يصدق  
على الجنس غير من الكل وانفس منه باعتبار كونه جنس الجنس فيكون اعم منه من وجه  
واخص من وجه **قال** وقوله مقول متساو للخرات والكلية **اقول** اما متساو للكلية فظاهر  
لان الكل يحمل على افراده فيقال لكل من حيوان فالحوان كل على افراد **الان** واما  
متساو للخرات فلان الجزء يحمل على احد بحسب الظاهر فيقال هذا زيد واما فكل بحسب الظاهر  
لان الجزء الحقيقي لا يكون مقولا محمولا على شيء اصلا بحسب الحقيقة بل المحمول حقيقة هو مفهوم  
الكل الذي يحمل بالتأويل فتاويل قولنا هذا زيد هذا اسمي زيد او صاحب اسم زيد وهذا  
المفهوم كل وان فرض اخفاره في شخص واحد **قال** وقوله مختصين بالحيات يخرج النوع **اقول**  
ويخرج ايضا مفصولا لانواع اي الناطق **الان** والصاهل للفرس والناطق للحيار







نوع ففاه فسرته بقوله ما يميز الشيء أنه من هذا التفسير عرفت أن كل ما يميزه فيها فصل وجب  
 أن يكون لا جنس في هذا عند المتقدمين **قال** ولو قال أدنى وجوده أيضا **اقول** أي لو قال  
 المصداق في الوجود بعد قوله في الجنس لكان قوله أشمل لدخول الفصل الذي يميز الشيء عما يشترك  
 في الوجود كجدة الماهية المركبة من أمرين متساويين أو أمورتين في تميز المتوالي في جواب  
 الحاشية هو في ذاته كما إذا فرضنا أن ماهية **س** مركبة من **ج** و **د** المتساويين في الصفة  
 كان كل منهما يميز ماهية **س** عايشا ركبا في الوجود فإن قلت أن كلامهما فصل فميز على  
 كل ماعدا ما وكل ماعدا الماهية واحد فيلزم نوارده عليتين مستقلتين على معلول واحد الشخص  
 وهو **قلت** أن كل واحد منهما يميز على كل ماعدا ما دون نفسه فلا يكون المميز شيئا واحدا  
**قال** بناء على بطلان تركب الماهية **اه** **اقول** يستدل على بطلانها بما يقال لو تركب ماهية  
 حقيقة من أمرين متساويين فاما أن لا يحتاج أحدهما من الآخر لاخر وهو محذور  
 وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقة لبعضها كمال الاتصال واحتياج فان  
 احتياج كل منهما إلى الآخر يلزم الدور وهو محال وإن احتياج أحدهما إلى الآخر دون الآخر  
 إليه يلزم البرقع بل يرجع لانهما ذاتان متساويتان فاما أن احتياج أحدهما إلى الآخر ليس بواجب  
 من احتياج الآخر إليه **قال** فعلى هذا كان اللازم عليه أن يذكر **اه** **اقول** اختلف الشيخ بهما  
 توقع في بعضها أن يذكر في بعض الآخر لا يذكر لكل واحد منهما وجه أما على الأول فيكون  
 معنى الاعتراض فلا بد للمصداق هذا أي على تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية  
 من أمرين متساويين أن يذكر الجنس أي حفظ الجنس في التعريف أي في تعريف الفصل وهو  
 قوله على ما علم الشيء أو كما ذكر في التفسير وهو قوله وهو الذي يميز الشيء عما يشترك في  
 الجنس فلا يلزم التساقض واجيب عن هذا بوجهين الأول أنه لما كان للمنطقيين فيهما  
 لأن منهم من ذهب إلى أن الفصل يميز الشيء في ذاته عايشا ركبا مطلقا العلم من أن يكون  
 في الجنس أدنى الوجود بناء على وجه ذلك الماهية فونه الفصل لم يذكر فيه لفظ الجنس منهم من  
 ذهب إلى أن الفصل يميز الشيء في ذاته عايشا ركبا في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية فزاد  
 في تعريف لفظ الجنس فقال لا على ما علم الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته من جنسه أراد المص  
 أن يشبه المذهب في ذكر لفظ الجنس في التفسير إشارة إلى المذهب الثاني وذكر في التفسير

الشيء الذي يميزه فيها فصل وجب أن يكون لا جنس في هذا عند المتقدمين قال ولو قال أدنى وجوده أيضا اقول أي لو قال المصداق في الوجود بعد قوله في الجنس لكان قوله أشمل لدخول الفصل الذي يميز الشيء عما يشترك في الوجود كجدة الماهية المركبة من أمرين متساويين أو أمورتين في تميز المتوالي في جواب الحاشية هو في ذاته كما إذا فرضنا أن ماهية س مركبة من ج و د المتساويين في الصفة كان كل منهما يميز ماهية س عايشا ركبا في الوجود فإن قلت أن كلامهما فصل فميز على كل ماعدا ما وكل ماعدا الماهية واحد فيلزم نوارده عليتين مستقلتين على معلول واحد الشخص وهو قلت أن كل واحد منهما يميز على كل ماعدا ما دون نفسه فلا يكون المميز شيئا واحدا قال بناء على بطلان تركب الماهية اه اقول يستدل على بطلانها بما يقال لو تركب ماهية حقيقة من أمرين متساويين فاما أن لا يحتاج أحدهما من الآخر لاخر وهو محذور وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقة لبعضها كمال الاتصال واحتياج فان احتياج كل منهما إلى الآخر يلزم الدور وهو محال وإن احتياج أحدهما إلى الآخر دون الآخر إليه يلزم البرقع بل يرجع لانهما ذاتان متساويتان فاما أن احتياج أحدهما إلى الآخر ليس بواجب من احتياج الآخر إليه قال فعلى هذا كان اللازم عليه أن يذكر اه اقول اختلف الشيخ بهما توقع في بعضها أن يذكر في بعض الآخر لا يذكر لكل واحد منهما وجه أما على الأول فيكون معنى الاعتراض فلا بد للمصداق هذا أي على تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية من أمرين متساويين أن يذكر الجنس أي حفظ الجنس في التعريف أي في تعريف الفصل وهو قوله على ما علم الشيء أو كما ذكر في التفسير وهو قوله وهو الذي يميز الشيء عما يشترك في الجنس فلا يلزم التساقض واجيب عن هذا بوجهين الأول أنه لما كان للمنطقيين فيهما لأن منهم من ذهب إلى أن الفصل يميز الشيء في ذاته عايشا ركبا مطلقا العلم من أن يكون في الجنس أدنى الوجود بناء على وجه ذلك الماهية فونه الفصل لم يذكر فيه لفظ الجنس منهم من ذهب إلى أن الفصل يميز الشيء في ذاته عايشا ركبا في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية فزاد في تعريف لفظ الجنس فقال لا على ما علم الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته من جنسه أراد المص أن يشبه المذهب في ذكر لفظ الجنس في التفسير إشارة إلى المذهب الثاني وذكر في التفسير

في التفسير إشارة إلى المذهب الأول والوجه الثاني أن المصداق المذهب الثاني فذكر  
 لفظ الجنس أو لا ثم تركه ثم نأى اكتفاء بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم التساقض وأما على  
 الثاني فيكون محل الاعتراض ولا بد للمصداق هذا أي على بطلان تركب الماهية من أمرين متساويين  
 أن لا يذكر الجنس في التعريف أي في التفسير كالم يذكر في الرسم لأنه لا يجزئ به شيء واجيب  
 جميع اليتود المذكورة في التعريف لا يجب أن يكون للماض أزلا يجوز أن يكون بعضها لبيان  
 الواقع كما مر **قال** إنما يطلب ما يميز الشيء عن غيره **اقول** فإن قلت أن الفصل إنما يطلب  
 به التميز عن جميع ماعدا الشيء أو لا فإن كان الأول يلزم أن لا يكون الفصل عينا كالحس  
 فضلا لأنه لا يميز عن جميع ماعداه وإن كان الثاني يلزم أن يكون الجنس فضلا لأنه يميز في الجملة  
 قلت المراد هو الثاني لكن بشرط أن لا يقع في جواب ما هو أو نقول أن الجنس من حيث أنه جنس  
 لا يميز الماهية **قال** قوله كلي جنس **اقول** فإن قلت ما السبب أنه قال فيما سبق أن الكل لا يميز  
 وهذا ما قال جنس قلت لأنه يحمل أن يكون قوله يقال دفع التوهم لا للتحسين لأن المنطقيين  
 ذكروا أن الفصل على حصة النوع من الجنس فكان في مظنة التوهم أن الفصل لا يقال  
 ولا يحمل عليه لأن العلة لا يقال على المعلول **قال** الوضوح ما لازم أو مفرق **اقول** لما فرغ من  
 مباحثه أنه شرع في مباحث الوضوح أي الخارج عن الماهية **قال** والاول هو الوضوح  
 اللازم **اقول** لا متناع انعكاسه على الماهية سواء امتنع انعكاسه على الماهية من حيث هي  
 كالحايات بالقوة للأنس وكالفردية للثقل **اه** الماهية الموجودة كالسواد للجنس لأن  
 لأن السواد ليس بلازم لماهية الجنس من حيث هي والآن كان كل انسا سوادا ليس كذلك  
**قال** والثاني الوضوح المفرق **اقول** لا مكان المفارقة سواء وقعت المفارقة بالفعل سريعا  
 كفسفرة الوجع أو بطيئا كالشباب ولم تقع أصلا كالفرق الدائم بين بكر وصاله وكالتوهم  
 الدائم بين بكر وصاله **اه** فإن قلت لم تقدم اللازم من الوضوح على المفارقة منه قلت لأن مفهوم  
 اللازم وجودي **قال** وكل واحد منهما إلى من الوضوح اللازم والمفارقة **اقول** فإن قلت  
 أن انتقام كل واحد من الوضوح اللازم والمفارقة إلى الخاصة والوضوح العام غير جائز واللازم  
 أن يكون الكليات سبعة وهي النوع والجنس والفصل والوضوح اللازم الخاصة والوضوح  
 اللازم العام والوضوح المفرق الخاصة والوضوح المفرق العام قلت أن لكل من الخاصة  
 والوضوح العام لازما كان أو مفارقة ما هو مادة أو هو كونه متولا على حقيقة واحدة أو على

أي الماهية الوضوح اللازم  
 بالوضوح اللازم لا متناع  
 انعكاسه منكم



صياح فباختار هذا المفهوم صار الرضى منحرفا في تسميته واما فائدة تسميته الى اللانام  
 والمفارقة فتبين على ان كلا من الخاص والرضى العام يكون لازما ومفارقا **قال** قوله  
 يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس **اقول** فان قلت ان هذا الاشمل الجنس والرضى العام  
 لانهما لا يقالان على ما تحت حقيقة واحدة بل هما يقالان على صياح مختلفة قلت انها  
 يقالان على ما تحت حقيقة واحدة لان مقولته الشئ على ما تحت حقيقة واحدة على ضربين احدهما  
 ان يكون مقولا بحسب الخصوصية والآخر ضمن الاشياء كالتقسيم الثاني متحقق في الجنس والرضى  
 العام فلا بد من قيد فقط لغيرها **قال** وقوله فقط يخرج الجنس **اقول** وكذا يخرج فصول الاجناس  
 كالجنس للحيوان والنامى للجسم النامي والابعاد الثلاثة الى الطول والرضى والعمق  
 للجنس لكن لا يخرج فصول الانواع كالناطحة والهابطة والناهي والماضي فخرج بالقيده  
 الاخر وهو قوله مقولا عرضيا فذلك استند اخراج الفصل ههنا اليه فان قلت لم قدم الخاصة  
 على الرضى العام قلت لا مفهوم الخاصة وجودي **قال** ويسمى الرضى العام بانه كلي **اقول**  
 فان قلت قد مر مرارا ان الرضى العام لا يقال في الجواب اصلا وههنا حكم بانه مقول في الجواب  
 شافض هرج قلت ما مر مرارا ان نفي ان يقع في جواب ما هو اذ في جواب اي شئ هو لانه  
 ليس جزءا لما به ولا نفسا ولا خاصا وما حكم ههنا هو كونه مقولا اي مقولا على افراد  
 لا كونه مقولا في جواب ما هو اذ في جواب اي شئ هو فيكون المحكوم به ههنا غير المحكوم به ههنا  
 فلا يلزم التناقض لعدم اتحاد الجمل هو شرطية **قال** وقوله يقال تحت صياح مختلفة يخرج  
 النوع والفصل والخاصة **اقول** خرج النوع بهذا الوجه مطلقا وكذا اخرج فصل النوع و  
 خاصة واما فصول الاجناس اعني الفصول البعيدة للانواع فيخرج النوع الاخر واما فصول  
 الاجناس فلا يخرج من تعريف الرضى العام كونه عرضيا عاما بالنسبة الى الانواع ولا يدخل  
 في تعريف الخاصة كونه غير مقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط ووجه الدفع من كونه المطلقا  
 فان قلت تعريف الخاصة والرضى العام يوهم ان لا يقال على نفس الحقيقة قلت اراد ان  
 يشير الى التحقيق وهو ان المراد بالتول ههنا الجمل والرضى انما يحمل على الافراد الشخصية  
 بالاستقلال على الصياح بالواسطة وهي كون الحقيقة في ضمن افراد **قال** وكون هذه  
 التعريفات **اقول** كانه إشارة الى جواب سوال معتد وهو ان يقال انما مال المص  
 في تعريفات هذه الكليات الجنس يرسم ولم يقل يعرف او يحد وتغير الجواب ان كان

لانه اعتبر ما تحت  
 حقيقة وما تحت  
 كليات مثلها

هذه التعريفات رسوما للكليات الجنس بناء على مبنى على مكان ان يكون لا اي للكليات الجنس بناء  
 وصياح وراة تلك النصوص اي التعريفات المذكورة من قبل ملزوما اي ما بها ملزوما متساوية  
 لا اي لتلك المفهومات المذكورة فتكون تلك المفهومات لوازم مساوية للمساواة الممكنة فيكون  
 التعريفات المذكورة تعريفات باللوازم المساوية فيكون رسوما لاحد ودالا ان التعريف  
 باللازم تعريف بالجارح والتعريف بالجارح رسم والحق انهما حد ودالا ما به للجنس مثل اوراق  
 هذا المعنى الذي ذكره فيكون الحيوان جنسا لكونه مقولا على كثير من مختلفين بالحقايق في جوار  
 ما هو ويكون الانسان مقولا لكونه مقولا على كثير من مختلفين بالحد ودون الحقيقة في جواب  
 وقس عليها البواقي وقد يقال انما كان هذه التعريفات رسوما لان المقولية عارضة والتعريف  
 بالعارض رسم وقيل في ردّه انه من باب اشتباه العارض بالموجود فان المقولية عارضة  
 للجنس الطبيعي الذي هو موضوع للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه **قال** لكن المناسب ذكر التعريف  
**اقول** اي المناسب على تقدير المكان ان يكون لا ما بهيات وراة تلك النصوص ما ذكره التعريف  
 الذي هو العلم من الحد واسم لان عدم العلم بانه حد وادى عدم العلم بان تلك المفهومات  
 حد ودالكليات لا يوجب العلم بانها اي المفهومات رسوم بل يوجب عدم العلم بانها رسوم وانما  
 الموجب للعلم بانها رسوم هو العلم بعدم كونها حد ودالا **قال** العلم على تسميتين احدهما  
 القول الشارح **اقول** قد ذكرنا في اول الكتاب ان للمنطق طرفين الموصل الى التصور  
 والموصل الى التصديق ولكل منهما مباد ومقاصد ومبادى الموصل الى التصور الكليات  
 الجنس ومقاصده القول الشارح والمبادى مخدنة على المقاصد ولذا اقدم مباحث  
 الكليات الجنس فلما خرج من مبادى الموصل الى التصور اعني الكليات الجنس شرع في مقاصده وهو  
 القول الشارح فالتعلم اي التصور مطلقا حصول صورة الشئ في العقل فيقسم الى قسمين احدهما  
 القول الشارح والآخر المحج وكذا المعلوم ينقسم الى قسمين احدهما معلوم بتقوي  
 والآخر معلوم بتدقيق والمجهول ايضا ينقسم الى قسمين مجهول بتقوي ومجهول بتدقيق  
 والفرق بين المنطق استحقاق المجهولات الشهورية والتصديقية فالادل اعني اكتساب المجهولات  
 الشهورية انما هو القول الشارح ويراد به الموقوف التسمية بالقول فلان القول هو المكب  
 والموقف مركبا كلياً عنه نوم وغالبا عنه الاخرين واما ما يشارع فلهنم وايضا مفهومات  
 الاشياء وحقايقها والثاني اي اكتساب المجهولات التصديقية انما هو المحج واستوقف عليها



مفصلة فان قلت لم قدم الموصل الى التصور على الموصل الى التصديق قلت لعدم المقصود  
على التصديق **قال** الحد قول العلي ما يتيه الشيء **آه** **اقول** فان قلت لم قدم الحد على الرسم  
قلت لان بعض الحد اى الحد العام يدل على كنه الشيء بخلاف الرسم **قال** يخرج الرسم آه  
**اقول** لان الرسم لا يدل على ما يتيه الشيء حقيقة فان قلت المراد باله لانه على ما يتيه الشيء  
اما اله لانه على ما يتيه او اعلم فان كان الاول لا يكون تعريف الحد جامعاً لخروج الحد انفس  
عنه فان كان الثاني لا يكون ما ناله قول الرسم فيه قلت المراد هو الاول والتعريف للحد العام  
لكن الرسم يطلق الحد اذ هو كونه في ضمن الخاص على الحد العام **قال** قلنا لانم آه **اقول** لان الحد  
قول ال على ما يتيه الشيء وهذا الحد ايضا قول ال على ما يتيه الشيء وفيه نظر لان حد ليس في الحد  
بل فرد من افراده فالأولى ان يكون اياها ان يقال ان التسلسل غير لازم لان موقف الموقف  
من حيث هو غير محتاج الى موقف آخر لبدء افراده او لكونها معلومة واما بان التسلسل هنا  
انما هو في الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس بحال لانه ينقطع باعتبار المعبر **قال** من جنس  
الشيء وفصله القريب **اقول** الجنس ما قريبا وجيدا لانه ان كان الجواب على الماهية وعن  
بعض ما يشترك فيه ليس الجواب عنها وعن كل ما يشترك فيه فهو الجنس القريب كما في النسبة  
الى الانسان فالجواب عن السؤال على الانسان والقرن وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع  
المشاركة في الحيوانية وان كان الجواب على الماهية وعن بعض ما يشترك فيه غير الجواب عنها و  
عن البعض الاخر فهو الجنس البعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه فان الانسان والحيوان اما تشترك  
الانسان في اي في الجسم النامي فانه اى الجسم النامي يكون جوابا عن الانسان وعن بعض المشاركين  
وهو الملك ركائز النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركين كما في الاخر الحيوانية بل الجواب  
عنه وعن بعض المشاركين الحيوانية والفصل كالجنس ما قريبا وجيدا لانه ان كان يميز  
الشيء عن جميع ما يشترك فيه في الجنس القريب فهو فصل قريب كالتأطير للانسان فانه يميزه عن  
ما يشترك فيه في الحيوان وان كان يميزه عن ما يشترك فيه في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالتأطير  
للانسان والقرن فانه يميزه عن كل واحد منهما على ما يشترك فيه في الجسم النامي وهي النباتية **قال**  
كالحيوان الناطق **اقول** فان قلت ان التمثيل للحد العام بالحيوان الناطق ليس صحيحا لان  
الحد العام قسم من النوازل الشارح الذي هو قسم من العام قسم القسم مع ان الحيوان الناطق  
من قبيل العاقل وكذا التمثيل للحد الخاص القسم العام والرسم الناطق قلت العلم الذي

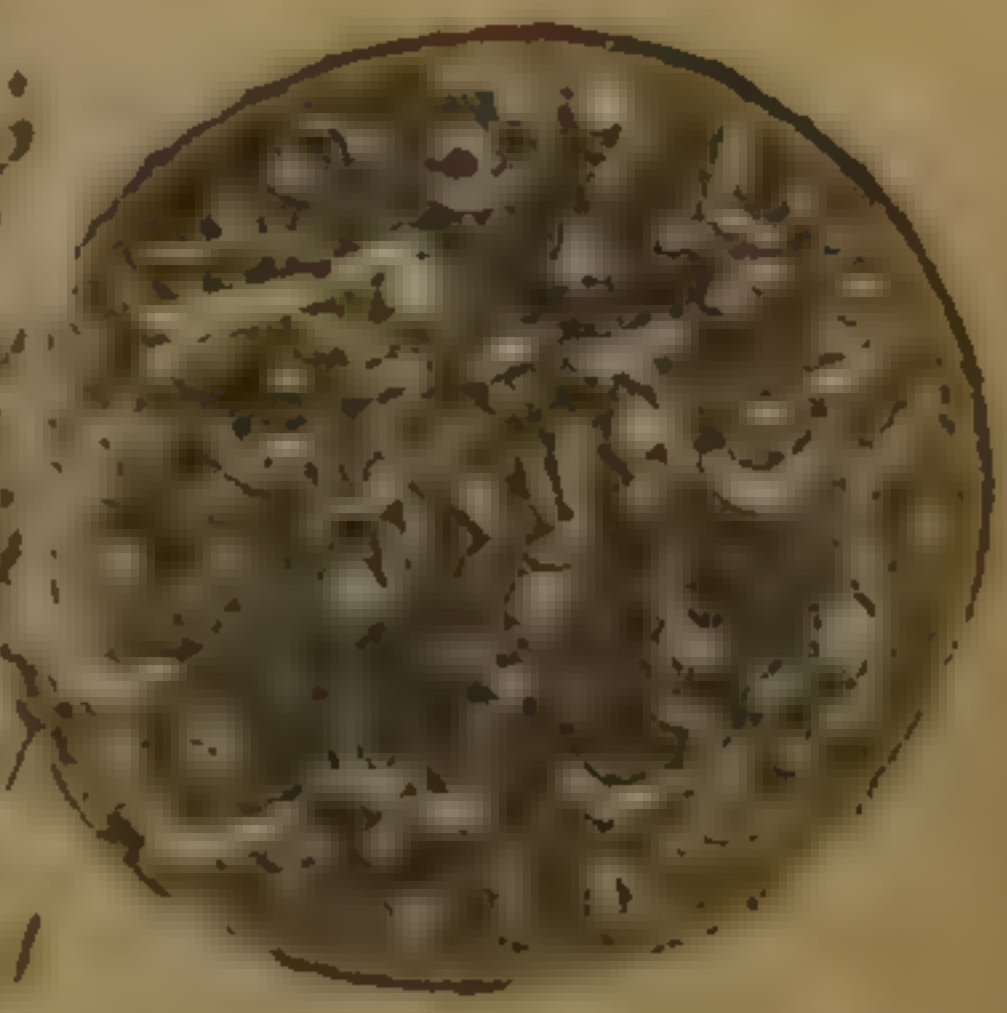
انما كان قالوا ولم ينفك الصواب لان كون  
من افراده اى ان يتيه في ذاته كونه في ذاته  
في الجواب باعتبار الاول من حقيقة الرسم

انما كان قالوا ولم ينفك الصواب لان كون  
من افراده اى ان يتيه في ذاته كونه في ذاته  
في الجواب باعتبار الاول من حقيقة الرسم

الذي هو مورد التسمية بحد الناطق بالحد العام مجاز فان الحد العام  
في الحقيقة هو العلم بالجنس والفصل **قال** فانه اذا سئل عن الانسان بما هو جيبا به جسم  
ناطق **اقول** هذا الجواب كانه لعدم مطابقة السؤال بما هو لان السؤال بما هو انما يطلب  
تمام ما يتيه الشيء والحد النامي ليس تمام ما يتيه الانسان اللهم الا ان يقال مقصود الشارح مجرد  
التمثيل للتفهم لا انه كذلك في نفس الامر **قال** من جنس الشيء وخاصة اللازمة **اقول** انما قيدت  
باللزمة لا متناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذي الخاصية والتعريف بالافضل  
جائز **قال** انه ما يشترك فيه **اقول** قوله ما يشترك فيه قد يخرج المكش على الاطلاق اى الاربع كاش  
كمنه يوجد في الطيور وقوله ينفك لاطفا يخرج ما ليس به نفس لاطفا ركا لطفا كمنه يوجد  
في نحو القرص وقوله ياتي البشرية اى يكشف البشرية عن الشرح ما هو مستور البشرية كمنه يوجد  
في مثل الجنة وقوله مستقيم القامة يخرج ما هو مني القامة كالقرص كمنه يوجد في نحو الاشجار فلما  
قال ضحاكنا بطبع اخص الجميع للانسان **قال** لما فرغ من بيان النوازل شارح شرح في الخطة  
**اقول** كما ان للقول الشارح مباد يتوقف هو عليها ويجب توفيرا عليه وهي مباحث الحكمة  
الجنس لتزكيب المفومات منها كذا لك الخ مباد يتكرب هي منها وتوقف موزة الخ على موزة ملك  
المبادى وهي مباحث القضا ياولد لك قدما على مباحث الخ وما كانت الخ مركة من  
القضا بالكان الشرع في القضا بالشرع في الخ لان الشرع في الشيء المركب انما يكون  
بالشرع في جزء من افراده وقوله لما فرغ من بيان النوازل شارح آه اشارة الى ان  
المطلب الاعلى من التصور النوازل الشارح والمقصود انقص من التصديق الخ والمركب من  
القضا ياتي تعريف الخ ما فوق قضية واحدة لتبادل التعريف المركبة من القضايا وكذا لك كل  
جمع يستعمل في الترتيب في هذا الفن **قال** والقضية قول صحيح ان يقال القائله آه **اقول** فان  
قلت قوله صحيح ان يقال القائله مستدرك اذ يمكن قوله انه صادق او كاذب قلت انهم  
اخذوا الخنة تعريف الصادق والكاذب اللذين هما صفا القضية ولو اخذوا في تعريف  
القضية لتوهم الدور وانهم لم يأخذوا الخنة تعريف الصادق والكاذب اللذين هما  
صفا الحكم فان قلت هذه التعريف صادق على الخ فيلزم ان لا يكون ما نال قلت هذا  
انما يلزم ان لو لم تكن الخ قضية **قال** كما في القضية المملوطة **اقول** القضية تطلق مارة على  
المملوطة كترديا ثم وما ردة على المعقولة اى المفهوم العقلي الذي يعتبر عنه بترديا ثم انا



بالاشتراك اللفظي بان تكون القضية موضوعا لها او بحقيقة المحازبان تكون  
موضوعا لاحدهما دون الآخر فاطلاقها على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر لعلامة  
بينها محازب والثاني اولى لان المعبر القضية المعقولة واما المملوطة فانما اعتبر  
لدلالة على المعقولة فتسميها قضية تسمية الدال اسم المدلول وكذا القول يطلق على  
المملوطة والمعتول فالقول المملوطة حسن للقضية المملوطة والقول المعتول حسن  
للقضية المعقولة فان قلت زيادة لفظ في في قوله كما في القضية المملوطة وقوله كما في  
القضية المعقولة لا يخفى على السامع لانه يلزم منه ان يكون الشيء ظرفا لنفسه قلت المملوطة  
هو الامر الكلي وهو للفظ المركب والمفهوم العلي المركب والظرف كل واحد مع افرادهما  
فلا يلزم ان يكون ظرفا لنفسه **قال** يتناول الاقوال الامة **اقول** سواء كانت الاقوال  
الامة اضافة كزيتا ثم وقام زيد او اضافة كاذب ولا يضر وسواء كانت  
الاقوال الامة اضافة كغلام زيد او تقيدية كالحوان الناطق والمراد من القول  
السام ما يفيد المخاطب فائدة تصح السكوت عليها ومن غير السام ما ليس كذلك **قال** وقوله  
ينبغي ان يقال لعلامة صادقة فيه او كاذب فيه **فصل** **اقول** فان قلت قد عرفت فيما  
سبق ان الفصل تسمي من المفرد فكيف يطلق على هذا المركب قلت اطلاق الفصل  
عليه مجاز او المضاف مقدر اى بشرط الفصل **قال** عن الاقوال الامة قضية **اقول** القضية  
والكذب مجازيان في الخبر دون الاشياء والقول الامة قضية لان صدق القول مطابقة  
الحكم للواقع وكذبه عدم مطابقة للواقع ولا حكم في نفس الامر في الاشائيات والتقيدية  
**قال** وهي اى القضية تنقسم **اقول** لما فرغ من تعريف القضية شرعا في تقييدها الى اشياء  
فان قلت لم قدم تعريف القضية على التقييد قلت لان معرفة اسم الشيء انما يكون بعد  
معرفة ذلك الشيء فان قلت لم قدم الجملة على الشرطية قلت مفهوم الجملة وجودى او جملة  
فرد من الاشياء **قال** وفيه نظر **اقول** لان بعض الجملة هو قولنا زيد ابوه قائم وزيد قائم  
بفاده زيد ليس قائم والحوان الناطق يستقل بغيره فخرج عن تعريف الجملة  
فلا يكون تعريفها بما ودخل في تعريف الشرطيات فلا يكون تعريفها ما خاوده وجب  
ان يكون التعريف بما خاوده واجيب عنه بان المراد بالمفرد في تعريف الجملة اعم من  
ان يكون بالفعل كزيد قائم او بالقوة وهو الذي يمكن التغير للفظ المفرد والاطراف



والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردا بالفعل الا انه يمكن التغير بالانطاط  
المفردة وانما ان هذا اذا كان الموضوع محمول وغير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن  
ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلما يقال فيما اى في الشرطيات هذه القضية تلك القضية  
بل يقال ان تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية في المنفصلة واما ان يتحقق هذه القضية  
او تحقق تلك القضية في المنفصلة وهي ليست بالفاظ مفردة فان قلت يمكن التغير عن  
طرفي الشرطية بمفردين وان قلت ان يقال هذه مفرد لمفرد في المنفصلة وذلك معان ذلك  
في المنفصلة فدخل الشرطيات في تعريف الجملة بناء على الجواب المذكور قلت لا يجوز التغير  
طرفي الشرطية بالمفرد لان اطراف الشرطيات يجب ان يكون مملوطة بالفعل **قال**  
كقولنا ان كانت الشمس طالعة او **اقول** فانه حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار  
موجود على تقدير صدق قضية اخرى وهي الشمس طالعة فان قلت ان طرفي الشرطية ليسا قضيتين  
لان اداة الشرط يخرجها عن ان يكونا قضيتين قلت هما وان لم يكونا قضيتين بالفعل لكنهما  
قضيان بالقوة القريبة من الفعل **قال** كقولنا ليس ان كانت **اقول** فانه حكم في هذه القضية  
بسلب صدق قضية وهي الليل موجود على تقدير صدق قضية اخرى وهي الشمس طالعة **قال**  
كقولنا اما ان يكون العدد ادا **اقول** فانه حكم فيما بان يكون العدد دينا في كونه فردا **قال**  
ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا وكاتبنا **اقول** فانه حكم في هذه القضية بسلب  
المنافات بين كون الانسان اسودا وبين كونه كاتبنا فانه يكون كجوز ان يكون اسودا  
وكاتبنا وان لا يكون اسودا ولا كاتبنا وتسمية المنفصلة بالشرطية ظاهرة لاشتمالها على اداة  
الشرط واما تسمية المنفصلة بان قلت بينهما المنفصلة في الطرفين من حيث انها مركبان  
من القضيتين فيكون معنى الشرطية في المنفصلة حقيقة وفي المنفصلة مجازا **قال** الجزء الاول  
**اقول** لما قسم القضية الى الجملة والشرطية شرعا الآن في بيان فرد الجملة والشرطية وقدم فرد  
الجملة على فرد الشرطية لما قد عرفت وجه تسمية الجملة على الشرطية وايضا قد عرفت ان للقضية  
طرفين احدهما المحكوم عليه والآخر المحكوم به ويسمى المحكوم عليه في القضية الجملة موضوعها لانه  
انما وضع لان يحكم عليه بشئ اما الجواب او سلبا وفي الشرطية يسمى مقدماته في الذكر  
المحكوم به الجملة يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحكم على شئ وهو الموضوع وفي الشرطية  
تاليا لقوله المقدم والمراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المعلوم حتى اذا قيل الانسان



هو ان كان المقصود من الالف افراده الكثيرة من زيد وغيره من الحيوان  
وهو جسم تام من غير ان يكون بالارادة والمقصود من آفروهي نسبة التي يرتبط بسببها المحل  
بالموضوع وتسمى نسبة حكمية ولم يذكر المحل الجزء الاخر وهو نسبة الحكمية ولا بد منه لانه يريد ان  
يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى الجملة والشرطية وما سبق ليس الى الطرفين فان  
قلت لم يذكر هذا الجزء الاخر فيما سبق قلت لان ذلك الجزء محذوف كثيرا والمقصود  
ما هو اكثر ذكره **قال** تقسيم القضية ثانيا **اقول** لما فرغ من تقسيم القضية الى الجملة  
والشرطية شرع الآن في تقسيمها الى الموجبة والسالبة فانه انقسمت الى  
انقسمت اولاً الى الجملة والشرطية وثانياً الى الموجبة والسالبة لان الجملة تنقسم  
القضية والجملة تنقسم اولاً باعتبار النسبة الحكمية الى الموجبة والسالبة والجملة الاولى  
للتقسيم ثمانية للمقسوم الا انقسمت الى الموجبة والسالبة اثنتان ثانياً للقضية  
فان قلت فيلزم ان يكون القسم الثاني للقضية انقسم الشرطية من قبل الى متصلة  
ومتفصلة وان يكون انقسم الجملة الى الموجبة والسالبة قسمين ثالثة قلت هذا هو الظاهر  
لكن الشارح لما نظر الى امكان اندراج الشرطية في هذا التقسيم لانه يمكن ان يقال القضية  
اما موجبة او سالبة لانه ان كان الحكم في القضية بالايضاح فاجاب وان كان بالانتراع  
فقلب والعدم امكان اندراج الجملة في ذلك التقسيم وهو انقسم الشرطية الى المتصلة  
والمتفصلة مع ان المقصود من القضية في القسم الثانية وهي انقسمت الى الموجبة  
والسالبة دون الاوليه وهي انقسمت الى المتصلة والمتفصلة قبل الانقسام الى الايجاب  
والسلب فسميت ثمانية للقضية ودون الانقسام الى المتصلة والمتفصلة **قال** وان كان حكماً  
يقال للموضوع آه **اقول** قال قلت تعريف الموجبة والسالبة متوقفان بالقضية الكاذبة  
كقولنا الانسان جحر وكاشي من الانسان الحيوان **قال** الاول موجبة والثاني سالبة مع ان  
تعريفهما لا يعتمد عليهما قلت ان المراد ان يحكم بان يقال الموضوع محمول سواء كان كذلك  
في نفس الامر ام لا فان قلت لم تقدم الموجبة على السالبة قلت لكون مفهوم الموجبة وجودياً  
**قال** وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة **اقول** لما فرغ من تقسيم القضية الى الموجبة والسالبة  
شرع الآن في تقسيم الجملة سواء كانت موجبة او سالبة الى مخصوصة ومهملة وهذا  
تقسيم للقضية الجملة باعتبار الموضوع وبيان الاخصار باعتبار رد انه ان كان الموضوع في

في القضية الجملة المتداولة في العلوم شخصاً معيناً وقريباً حقيقياً فالقضية مخصوصة  
وشخصية ودووجه التسمية والمثال كلاهما ظاهران وان لم يكن موضوع الجملة  
شخصاً مخصوصاً وقريباً حقيقياً بل كلياً غير معين فان بين كمية افراد الموضوع اي  
فان بين الحكم بالاجاب والسلب على كل الافراد او على بعضها فالقضية مخصوصة مسوقة  
وان لم يبين فمهملة فان قلت قولنا المماثلة من حيث هي لا كائنة ولا خبرية قضية فان  
كان الموضوع كلياً لا يصدق الحكم بكونها لا كائنة وان كان قريباً لا يصدق الحكم بكونها  
لا خبرية وايضا قولنا المفهوم اما كلي او جزئي قضية فان كان الموضوع شيئاً منها  
لزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وايضا قولنا زيد قائم ليس كلياً ولا خبرياً قضية  
صادقة لان الكلي والجزئي قسم من المقادير المقيدة في الجملة في الثلاثة غير صحيح قلت  
اما الجواب عن الاول فلاننا نحن ان المماثلة كلية والحكم بكونها لا كائنة صحيح لان المراد  
منه نفي خبرية الكلية من المماثلة لا عرضها واما عن الثاني فلاننا نحن ان موضوع  
القضية الثانية كلي لا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان المفهوم مجرد اعرض  
الكلية جعل تقسيمها واما الجواب عن الثالث فلان موضوعها ايضا كلي بالباويل  
**قال** والسورة الموجبة الكلية **اقول** سورت الموجبة الكلية كل الجموع وطراً وكافة  
وما طبة والالف واللام في مقام الاستغراق في الاجاب كذا الانسان في خبرية الآ  
الدين امنوا كوقوع النكحة في سياق النفي في السلب سورت السالبة الكلية لكاشي ولا  
واحد سورت الموجبة الجزئية بعض دواحد سورت السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس كل  
محو ليس بعض الانسان بكاشي وليس كل كاشي يعقل المعضون **قال** وان لم يكن كذلك  
**اقول** اي وان لم يكن الموضوع في القضية الجملة شخصاً بل كلياً غير معين ولم يكن الحكم فيها  
على كل الافراد او على بعضها اي ان لم يبين كمية الافراد فالقضية تسمى مهملة لتركيبها  
عدد الافراد **قال** لا يقال **اقول** محصل الامر ان القضية اربعة اقسام لان الحكم في  
القضية الجملة اما على طبيعة الموضوع نحو الانسان نوح والحيوان جنس والناطق فصل والخاصة  
خاصة والمكش عن عام فان الحكم في هذه القضية على نفس طبيعة الموضوع لا على افرادها  
كان على الطبيعة فالقضية طبيعة وان كان على الافراد فاما على فرد معين اولا فالاول قضية  
والثاني اما ان يبين كمية الافراد اولا فالاول مخصوصة والثاني مهملة فلا يصدق في مصر



المصحح خروج الطبيعة عنه ومحصل الجواب ان الحكم في القضايا المبصرة في العلوم والطبيعة  
 ليست بمبصرة في العلوم لان الحكم في القضايا المبصرة على الافراد والحكم في الطبيعة على  
 الطبيعة والطبيعة ليست من الافراد فخرجها عن التقسيم لا يحل بالاخصار وهذا كله في  
 الحكمة واما في الشرطيات فتقول القضية الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة انما تكون كلية  
 اذ كان السال لا زما للمقدم اى في المتصلة للضرورة او معاندا له اى في المنفصلة العنادية  
 فجميع الازمان وعلى جميع الاوضاع اى الاحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم نحو كلما كان  
 زيد انسانا كان حيوانا والمكفي ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الازمان وان  
 ذلك للزوم متحقق على جميع الاحوال التي امكن اجتماعا مع وضع انسانية زيد اى مع حال  
 انسانية مثله كونه قائما او قاعدا او غير ذلك مما لا يتناهي هذا امثال المتصلة واما امثال  
 المنفصلة فتقولنا دائما انا ان يكون العدد زوجا او فردا المكفي ان معاندة الفردية  
 للزوجية ثابت في جميع الازمان وان ذلك المعاندة متحقق على جميع الاحوال التي امكن  
 اجتماعا مع المقدم ونفس على ذلك الجزئية المتصلة والمنفصلة كوننا قد يكون اذ كان الشيء  
 حيوانا كان انسانا فان الحكم بلزوم الانسانية انما هو على وضع كونه ناطقا وقد يكون  
 انا ان يكون هذا الشيء عالما واما ان يكون جاهلا وكوننا قد يكون انا ان يكون شمس  
 طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما حصول الشرطية فتبين بعض الازمان والاحوال  
 كوننا ان جئني اليوم اكرمك واما امالها فبما حال الازمان والاحوال كوننا ان كانت  
 الشمس طالعة فاننا موجود وكوننا العدد واما زوج واما فردا والحال انه ان كان الحكم بالاحوال  
 والانفصال في الشرطية على وضع معين وفي زمان معين فهي مخصوصة والآفاق هي كسبة الحكم  
 بانه على جميع الادوات او على بعضها فهي محصورة والآفاق هي كسبة الكلية في المتصلة  
 كلما دمتي وهما وفي المنفصلة واما وسوال البتة الكلية فيها ليس البتة وسوال الجزئية فيها  
 قد يكون وسوال البتة الجزئية فيها قد لا يكون واما في حرف السلب على سوالياب الكل كلي ليس  
 كلما وليس مدها وليس متى في المتصلة وليس ائاما في المنفصلة هذا كله بحسب الاجمال وان ارد  
 التفصيل فارجع الى المحولات **قال** ان كان صدق السال **اه** **اقول** القضية الشرطية المتصلة  
 انا ان يكون زيد ناطقا بعلاقة معلومة يتقضي ان يكون السال صادقا على تقدير  
 صدق المقدم او لا يكون فان كان الاول بالقضية للضرورة وان كان السال منفصلة

لا مجال للشك في ان هذه القضايا هي قضايا منطقية لا قضايا طبيعية  
 على ان خصوصياتها والخصوصيات هي قضايا منطقية لا قضايا طبيعية  
 فخرجها عن التقسيم لا يحل بالاخصار وهذا كله في الحكمة  
 واما في الشرطيات فتقول القضية الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة انما تكون كلية  
 اذ كان السال لا زما للمقدم اى في المتصلة للضرورة او معاندا له اى في المنفصلة العنادية

فتفصله اتفاقية والمراد بالعلاقة ما يتبع به من المقدم والسال طارئة وهي في العلاقة  
 على ذات المقدم في الاكثر كونه علة للسال فتقول ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة  
 او معلول فان كان الزمان موجودا فالشمس طالعة او مضايقا للسال كوننا ان كنت عاكفا  
 بعد كان الله مشوقا له والمتضايقا لهما الشئان اللذان لا يتعقل احدهما بدون الآخر  
 كالأب والابن والكشف والمكشف واما طائفة الاكثر لان العلاقة رباعية بسبب  
 منفصل كونها اى المقدم والسال معلول على واحدة فوان كان الزمان موجودا فالعالم  
 مضي فان وجود الزمان واداء العالم معلولان لطلوع الشمس ومن هذا عرفت ان  
 قول الشارع تنشأ عن ذات المقدم يكون باعبار التعليب **قال** فانه لا علاقة بين  
 ناطقة الانسان وناطقة الحمار **اقول** فان قلت الاتفاقية لا بد لها من علاقة تقتضي  
 مجامعة الطرفين على الصدق كونها امر امكنا لا بد لها من علة قلت نعم لكن العلاقة للعالم  
 يحصل الشعور بانه الاتفاقية حكم بديم العلاقة والمنفى العلاقة المعلومة لا العلاقة  
 المطلقة فان قلت لكل احد يعلم ان كل واحد من ناطقة الانسان وناطقة الحمار معلول  
 للواجب فكيف يكون بينهما علاقة معلومة للحاكم قلت المراد يكون الحاكم عالما بالعلاقة  
 هو ان يلاحظ الحاكم العلاقة ويسمي الحكم عليها لا مجرد حصول صورة العلاقة في ذهنه فان  
 قلت لم تسميت الاول بالضرورة والثانية بالاتفاقية قلت كاشف الاحوال على اللزوم  
 والثانية على الاتفاق وان علم ان هذا التعريف للمتصلة للضرورة لا يتناول للضرورة  
 الكاذبة فتقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود لعدم اعتبار صدق السال في العلاقة  
 بينهما فالاول ان يقال للضرورة ما حكم بصدق قضية على تقدير اخرى لعلاقة بينهما موجبة  
 لذلك وهو متناول للضرورة الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان طابق الواقع كان للضرورة  
 صادقة وان لم يطابق كانت كاذبة وايضا ان هذا التعريف للاتفاقية لا  
 يتناول للاتفاقية الكاذبة كوننا ان كان الانسان ناطقا فالحمار جاهل لعدم صدق  
 السال على سبيل الاتفاق ولو قال هو الذي حكم فيها بصدق السال على تقدير صدق المقدم لا  
 لعلاقة بل مجرد صدقها ليتناول للاتفاقية الكاذبة لكان اولها ان الحكم بصدق السال  
 على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل مجرد صدقها ان طابق الواقع فالعلاقة صادقة  
 والا فكاذبة **قال** واما الشرطية المنفصلة **اه** **اقول** فان قلت لم قدم الشرطية



المتصلة على الشرطية المنفصلة قلت لان الشرطية اصل في المنفصلة واما المنفصلة فتفرع  
 عليها **قال** حقيقة ومانعة الخلو ومانعة الجمع **اقول** فان قلت لم قدم الحقيقة على مانعة  
 الجمع وقدم مانعة الجمع على مانعة الخلو قلت لان الثاني في الصدق والكمية انما في تحقق  
 الانفصال من الثاني في احدى هاتين الثاني في الصدق انما من الثاني في الكذب **قال** كوننا  
 العدد اما زوج واما فرد **اقول** الاحتمال العلى في هذه القضية اربعة صدق المقدم  
 والى معا او كذبهما معا او صدق المقدم مع كذب الثاني او صدق الثاني مع كذب المقدم  
 فالاولان كاذبان والآخران صادقان **قال** كوننا هذا الشيء اما مجرد او متجاذ **اقول**  
 الاحتمال ههنا اربعة ايضا صدقهما او كذبهما او صدق المقدم مع كذب الثاني او صدق  
 الثاني مع كذب المقدم والاول كاذب والباقي صادق **قال** زيد اما ان يكون في  
 البحر واما ان لا يكون **اقول** ههنا ايضا اربعة احتمال الاول ان لا يكون في البحر وان يكون  
 والثاني ان لا يكون في البحر والثالث ان يكون في البحر والرابع ان لا يكون في البحر  
 في البحر وان يكون في البحر والاول باطل والباقي صحيح **قال** اما المنفصلة الحقيقية آه **اقول** الشرطية  
 المنفصلة سواء كانت حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو قد تتركب من اكثر من جزئين  
 مثال الحقيقة ما ذكره الشارح من نحو العدد اما زايه او ناقصا مساويا **قال** مانعة الجمع  
 كوننا اما ان يكون الابيض ثوبا او قطن او عاجا او مانعة الخلو كوننا هذا الشيء  
 اما ان يكون انسانا او فرسا او لاحمارا او امرا او كون العدد زايه او ناقصا او  
 مساويا **قال** الكسور مقصورة في العدد من الكسور تسعة والى نصف والثالث والربع و  
 الخمس والسادس والسبع والثمن والتسع والعشر زايه على العدد وكان في عشر فان الكسور مقصورة  
 فيه والى نصف والثالث والربع والسادس زايه عليه لان نصفه ستة وثلاثة اربعة وربعه  
 ثلثة وكسره اثنان فالجمع خمسة عشر وخمسة عشر زايه على اثنى عشر او ناقصا عنه كالثمانية  
 فان الكسور مقصورة فيه من النصف والربع والثلث فنصفه اربعة وربعه اثنان وثلثه واحد  
 والجمع سبعة والسبعة ناقص عن الثمانية او مساويا كالسبعة فان نصفه ثلثة وثلثه اثنان  
 وكسره واحد فالجمع ستة والستة مساوية لستة فان قلت ربما يوجد عدد لا يتصور فيه الزيادة  
 ولا النقصان ولا التساوي بهذه المعنى كالأعداد لا يتصور فيه الكسر فلا يكون ملك  
 القضية منفصلة حقيقية قلت الواحد ليس بعدد لان العدد ما يكون نصف مجموع كاشية

كاشية اي طرفه كالأربعة فان له كاشيتين احدى ثمانية والاخرى خمسة فمجموع كاشيتين  
 ثمانية والاربعة نصف الثمانية فلا يكون الواحد عدد والعدد طرفه فان قلت ما تقول  
 في احد عشر وثلثة عشر وسبعة عشر وتسعة عشر وغير ذلك من الاعداد التي لا يتصور فيها  
 الكسر قلت هذه داخله في العدد الناقص لان الناقص لا يبلغ كسوره اليه وعدم بلوغ  
 الكسور اما بان لا يكون له كسر اصلا او بان يكون له كسر ولا يبلغ اليه ومن هذا عرفت  
 ان المراد بالزيادة والنقصان وليس اى معانيها الاصطلاحية لا معانيها اللغوية  
**قال** بل الحق ان الحقيقة قد تتركب **اقول** الحق انه ان اعتبر الظاهر فالمنفصلة مطلقا  
 قد تتركب من جزئين نحو الكلى اما نقى او جنس او فصل او خاصية او فرق عام وان اعتبر  
 التحقيق فالمنفصلة مطلقا لا تتركب الا من جزئين لان النسبة الانفصالية الواحدة  
 لا تكون الا بين شيئين ففئة زائدة الاجزاء تعدد المنفصلة والظاهر ان مراد المصنف هو  
 النظر الى الظاهر فانظر الشارح وايضا الحكم بان مانعة الجمع قد تتركب من ثلثة اجزاء  
 فصاعدا دون غير ما تحكم **قال** واصل العدد دائما ولذلك العدد **اقول** اى اصل هذا  
 القول من جملة ومنفصلة العدد دائما ولذلك العدد او غير ساوية له لكن اذ لم يكن مساويا  
 له اى لذلك العدد كان زايه اعليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة اعنى قولنا او  
 زايه اعليه او ناقصا عنه في قوة تلك الجملة وهى قولنا او غير ساوية له اقيمت تلك المنفصلة  
 معكم هذه الجملة فظن انما اى القضية المركبة من قبلية ومنفصلة مركبة عن ثلثة اجزاء هذا مراد  
 الشارح **قال** التناقض وهو اختلاف قضيتين **اقول** هذا شروع في احكام التقابلا  
 ولو احقنا بعد الفراغ عن تعريف القضية او انما امرنا انما افرقت عن التعريف والتقسيم  
 لان التعريف لبيان مفهوم الشيء والتقسيم لبيان افراده والحكم على افراد الشيء بعد بيان مفهومه  
 وافراده او لما فان قلت التناقض كما جرى في التقابلا كما جرى في المفردات فلا بد من تخصيصه  
 بالتقابلا اذ ينافى مفهوم قواعدهم لا يقال التناقض بين المفردات غير متحقق لانه ان اعتبر  
 الحكم لا يتحقق الافراد وان لم يجر لتحقق الاختلاف بالاجاب والسلب لان قول التناقض  
 كما يتحقق بالاختلاف بالاجاب والسلب كذلك يتحقق بالثبوت والانتفاء كالاتان والثاني  
 انسان قلت المقصود ههنا تناقض التقابلا لان الكلام ههنا في احكامها واما تناقض المفردات  
 فيعرف بالخاصية فلا حاجة الى ادراج تعريف التناقض ههنا وتعلم قواعد انما يكون بحسب

اعلم ان العدد قد يقين  
 احدى ما ذكره فلا يكون  
 الواحد عدد اى لا يكون  
 والثاني ما يحد به الشيء  
 يكون الواحد عدد  
 الاشكال على ما ذكره  
 سلكه على ما ذكره



المعاهد ولا غرض لهم منه في التناقض الواقع في المفرد **قال** قوله اختلاف جنس اه  
**اقول** الاختلاف المذكور في تعريف التناقض جنس متبادل للاختلاف بين قضيتين  
وهي مفرد من كالماء والارض والمشرق والمغرب وبين مفرد وقضية كمنزلة وزيت  
وقوله قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين كالاختلاف مفرد من واختلاف  
مفرد وقضية كمنزلة هذا القيد مع القيد الاول جنس متبادل للاختلاف بين  
قضيتين بالاجاب والسلب وبالجملة الشرطية كوننا زيدا كاتب وان كان زيدا لم  
كان عمدا ابنه وبالمنفصلة والمنفصلة كوننا ان كانت الشمس طالعة فالها موجود  
والعد اما زوج واما فرد واما مجسدة والمهله كوننا كل انت حيوان والانت حيوان  
وبالكلية والجزئية كوننا كل انت حيوان وبعض الانت ليس بحيوان والكلية والتحصيل  
كوننا زيدا لاجل وزيد ليس بحجر والمراد من العدد كون حرف السبعة كالمثال الاول  
التحصيل بالايكون حرف السبعة كالمثال الثاني فنعني قوله زيدا لاجل ان التاجرية ثابته  
لزيد ونعني كون زيدا ليس بحجر ان الجزئية مسلوته عنه فيكون الاول موجبة والثاني سالبة لان  
المراد من المثال الاول ربط السلب وربط السلب بالاجاب من الثاني سلب الربط والسلب  
سلب وقوله بالاجاب والسلب يخرج ما عدا الاختلاف بالاجاب والسلب من المذكور  
ونحو ما وهذا مع القيد الاول جنس متبادل ايضا متبادل للاختلاف الواقع بين  
القضيتين سواء كان ذلك الاختلاف يعقضي صدق احدهما وكذب الاخرى او لم يعقضي  
كوننا زيدا حسن زيد ليس يتبع فانها ربما تصدقان وربما تكذبان وكوننا زيدا حسن  
زيد ليس يتحرك وقوله بحيث يعقضي اخرج الاختلاف الغير المتقضي وهذا القيد مع القيد  
الثالث ان بقية جنس متبادل للاختلاف المعقضي سواء كان له انة وصورة او  
لم يكن كذلك بل بوسطه او بغيره مادة وقوله لانه فصل يخرج الاختلاف المعقضي  
بوسطه او بغيره مادة اما الوسطة فكما في الجاي بالشيء وسلب ما ياب وكوننا زيدا  
ان زيدا ليس باطع فان الاختلاف بينهما لا يعقضي لانه صدق احدهما وكذب الاخرى  
بل انما يعقضي ذلك اما لان كوننا زيدا ليس باطع في قوة كوننا زيدا ليس باطع واما لان كوننا  
زيدا انت في قوة كوننا زيدا باطع واما خصوص المادة فكما في كوننا كل فرس حيوان وكاشي  
من الفرس حيوان وكوننا بعض الانت ليس بحيوان فان اختلافنا

اختلافنا بالاجاب والسلب يعقضي صدق الاخرى وكذب الاخرى لانه انة وصورة وكما في  
كليات او جزئيتين بل خصوص المادة والاي وان كان ذلك لا يقتضيه بصورة لا خصوص  
المادة لزم ان يكون ذلك لاقتضا في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك فان كوننا كل  
حيوان انت لا يقتضيه من الحيوان بان كل انت كليتان مختلفتان بالاجاب والسلب مع ان  
اختلافنا لا يعقضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبان وكذلك كوننا بعض الحيوان  
فرس وبعض الحيوان ليس بفرس جزئيتان مختلفتان بالاجاب والسلب ليس احدهما صادقة و  
الاخرى كاذبة بل هما صادقان مختلفان كوننا بعض الحيوان فرس وكاشي من الانت حيوان  
بفرس فان الاختلاف الواقع فيها يعقضي لانه وصورة ان تكون احدهما صادقة و  
الاخرى كاذبة واعلم ان كل قية اخيرة هذا التعريف يخرج ما اخرج القيد الثاني عليه الا ان  
استدلالنا اخرج الى كل قية وجعلنا اقرارا وليس جعل بعض القيد لتحقيق الماتية **قال**  
فان كانا مخصوصتين **اقول** الغرض من التناقض بينهما ان كانت مخصوصتين  
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثلثي هذه الاولي الى الوحدة الاولى والوحدة  
الموضوع اي الحاد القضي في الموضوع لانها لو اختلفتا في هذه الوحدة بان يكون موضوع  
احدهما زيدا مثلا وموضوع الاخرى عمدا لم تناقضا كوننا زيدا قائم وعمدا ليس قائم جاز صدقهما  
معاد كذبهما والثانية الى الوحدة الثانية وحدة الجمال لولا اختلافنا في تلك الوحدة بان يكون  
محمول احدهما كاتبا مثلا ومحمول الاخرى شاعرا لم تناقضا كوننا زيدا كاتبا وشاعرا معا وكذبهما معا كوننا زيدا  
كاتب وزيد ليس شاعرا والثالثة الى الوحدة الثالثة وحدة الزمان لولا اختلافنا في وحدة  
الزمان بان يكون زمان احدهما ليلا و زمان الاخرى نهارا لم تناقضا كوننا زيدا ليلا ونهارا معا وكذبهما  
معا كوننا زيدا ليلا وزيد ليس نهارا والرابعة الى الوحدة الرابعة من الوحدات الثمانية وحدة  
المكان لانها لو اختلفتا في وحدة المكان بان يكون مكان احدهما دارا مثلا ومكان الاخرى  
سوقا لم تناقضا كوننا زيدا دارا وكذب فيها كوننا زيدا قائم في الدار وزيد ليس قائم في السوق و  
الخامسة وحدة الاضافة لانها لو اختلفتا في وحدة الاضافة بان يكون الاضافة في احدهما  
لعمد مثلا وفي الاخرى ليكر لم تناقضا كوننا زيدا لعمد وكذب فيها كوننا زيدا لعمد وزيد ليس ليكر  
والسادسة وحدة القوة والفعل لانها لو اختلفتا فيها في القوة والفعل بان يكون نسبة  
الجمول للموضوع في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تناقضا كوننا زيدا بالجملة في القوة



يعني من شأنه الاسكار والخز ليس كمرى بالفعل لجواز الصدق والسبب هذه الكلي الجز  
لان العقيقتين اذا اختلفتا في الكل والجز بان يكون الحكم الموجبة على بعض اجزاء الموضوع  
وقال السالبة على كل اجزاء لم تتناقضا في الركني اسودا الى بعض اجزائه من الركن والوجود واليد  
والرطل وغير ذلك والركني ليس سودا الى كل اجزائه بل بعض اجزائه ابيض نحو السواد والى  
لكونها حادثتين والثانية وهذه الشرط لعدم التناقض بين العقيقتين عند اختلاف النقط  
بابا يكون ثبوت المحمول للموضوع في احدى العقيقتين بشرط اتصاف الموضوع بوصف معين سلبه  
عنه في الاخر بشرط الاتصاف بوصف معين آخر كقولنا الجسم مفروق للبرق يزيل عن العين  
رؤيتها الى بشرط كونه ابيض والجسم مفروق للبرق بشرط كونه اسود لانهما حادثتا  
معاً قال ولمية هذا **اقول** ان الله كون نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية دون السالبة  
الكلية وكون نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية دون الموجبة الكلية سائدا في المحصور  
**قال** وانما هو وصفه بيقين المحصور **اقول** اي موضع ايراد هذا القول بعد تحقيق شرط التناقض  
في المحصور اذ فيه نظر لان هذا الكلام واقع موقعا لان مقصود المحصر من قوله ونقيض الموجبة  
الكلية اذ دفع من توهم من تعدد الوحد المتشككة بين المحصور او الممتلأ ان نقيض  
الموجبة الكلية السالبة الكلية ونقيض الموجبة الجزئية السالبة الجزئية لا بيان التناقض بين  
المحصور واقع يكون موضع بيقين المحصور لانه لما قال المحصر لا يتحقق ذلك لا بعد اتفاقهما  
في الموضوع توهم المتوهم انه لا تناقض بين الكلية والجزئية بل نقيض الكلية الكلية ونقيض الجزئية  
الجزئية لان اتحاد الموضوع شرط في التناقض ولا اتحاد في الموضوع بين الكلية والجزئية لان  
موضوع الكلية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعض الافراد فلا يكونان متحدتين فاما الالمهي  
ولكن التوهم قوله ونقيض الموجبة الكلية آه يعني ان المراد بالموضوع هو الموضوع في الذكر لا في  
الموضوع وباتحاد الموضوع هو اتحاد الموضوع المذكور لا اتحاد افراد الموضوع بالكلية والجزئية  
كما سبقت **قال** ان كانت العقيقتان اه **اقول** لما فرغ من تحقيق شرط التناقض المتشكك بين  
العقبتين اراد ان يبين الشرط المحصور للمحصور افعال ان كانت العقيقتان المتناقضتان  
محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في بعض اختلاف تلك العقيقتين المتناقضتين  
المحصورتين في الكمية اي في الكلية والجزئية بان يكون احدى العقيقتين المحصورتين المتناقضتين  
كلية والاخرى جزئية وهذا الشرط اي لاختلاف في الكمية انما يكون شرطا بعد اتفاقهما في الوحدة

في الوحدة الثمانية المشتركة المذكورة من قبل **قال** ولوقيد بعد قوله في الكمية قولنا ايضا  
**اقول** يعني لوقيد المصنوع قوله والمحصور لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية قولنا  
ايضا اي بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة لكان اولى ان يكون ايضا كاشرة اليه كمال اتفاق  
المحصورتين المتناقضتين في الوحدة المذكورة واجبة لانه لا حاجة الى قيد ايضا لكاشرة المذكورة  
لان اتفاق المحصورتين المتناقضتين في الوحدة الثمانية يعلم من قوله قبل ذلك ولا يتحقق ذلك الا بعد  
اتفاقهما في الموضوع لان الفقرة قوله لا بعد اتفاقهما عائدة الى العقيقتين المذكورتين في تعريف التناقض  
والعقيقتان المذكورتان في التعريف علم من ان تكونا محصورتين او محصورتين او هاتين **قال** لان  
العقيقتين قد يمكن ان **اقول** وانما قال لم يبق في المفيدة الجزئية الحكم لان الكلين والجزئيتين قد يختلفان  
صدا فاذ كانا كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان كقولنا بعض الانسان ناطق وبعض الانسان  
ناطق فان قلت صدق الجزئيتين المذكورتين في الشرح انما هو لعدم اتحاد الموضوع وهو شرط في  
التناقض لان البعض الحكم عليه بالكتابة يغير البعض الحكم عليه سلب الكتابة قلت المراد بالموضوع هو  
المذكور في القضية لا في الموضوع وهو في المثال المذكور متحد والا اي وان لم يكن المراد الموضوع في  
الذكر بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض لان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد  
وفي الجزئية بعضها وهما ليس بتحديين بل هما مختلفان ويجوز ان يكون الحكم لايجاب والسلب  
ثابتا لجمع الافراد من حيث هو مجموع في الكلية ولا يكون ثابتا لبعضهم من حيث هو بعض الجزئية  
واعلم ان هذا اذا كانت القضية جملة واما اذا كانت شرطية فنقيض الكلية منها الشرطية الجزئية  
المخالفة لاني الكيف في الايجاب والسلب الموافقة لانه الجنس اي في الاتصال والانفصال  
وهذا النوع اي في اللزوم في المتصلة والعناد في المنفصلة والاتفاق فيها اي في المتصلة والمنفصلة  
وبالعكس اي نقيض الشرطية الجزئية الرئية الكلية المخالفة لانه الكيف الموافقة لاني الجنس والنوع  
فنقيض اللزومية الموجبة الكلية السالبة اللزومية الجزئية ونقيض العنادية الموجبة الكلية العنادية  
السالبة الجزئية ونقيض الاتفاقية الموجبة الكلية الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فاذا  
قلت كلما كانت الشمس طالوا فالزاد موجود كان نقيضه ليس كلما كانت الشمس طالوا فالزاد موجود  
فاذا قلت دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فنقيضه ليس دائما اما ان يكون العدد زوجا  
او فردا او اذ اقلت كلما كان الانسان ناطقا فالزاد موجود كان نقيضه ليس كلما كان الانسان  
ناطقا فالزاد موجود **قال** من الاصطلاح المنطقية المذكورة العكس **اقول** لما فرغ المحصر من بيان



شرط الساقض في المحضيات والمخصوصتين شرح في بيان العكس المستوي للقيضة **قال**  
وهو عبارة عن ان يصير الموضوع اه **اقول** اي العكس المستوي عبارة عن ان يصير الموضوع  
بتشديد الياء على صيغة المجهول اي ان يجعل الموضوع في القيضة محمولا في الجمول فيها موضوعا على  
بقاء الكيفية وانما قلنا بتشديد الياء لان العكس المستوي يطلق على اثنين احدهما المصدر  
وهو جعل الموضوع محمولا في الجمول موضوعا وثانيهما القيضة الحاصلة بعد جعل المذكور محمولا في جملة  
صار له معنى ثالث **قال** مع بقاء التصديق والكنية **اقول** فيلزم منه ان صدق الكل صدق العكس  
وان كذب العكس كذب الاصل كما هو الشأن للزوم فلما يرد قول الشارح فيما بعد فعلى هذا **اقول**  
المصدر الكندي يكون خطأ **قال** اي ان كان الكل صادقا بما في وجهه كان **اقول** سواء كان  
صدقه بحسب نفس الامر او بحسب فرض الفاضل كان العكس ايضا اي يكون العكس صادقا بحسب **قال**  
لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا **اقول** فانك قد عرفت ان المراد من الالف الذي هو الموضوع  
الاخر المتكثرة من الحيوان الذي هو محمول مفهوم الجنس النامي الحس المتحرك بالارادة ومن البديهي  
ان اذا عكس تلك القيضة وقلنا بعض الحيوان ان لا يصير محمولا الذي هو مفهوم الحيوان موضوعا  
ولا الموضوع الذي هو ذات الالف محمولا وجوابه ان الموضوع والمحمول يطلقان مرة على ذات الموضوع  
وزموا المحمول هو الموضوع والمحمول حقيقة ومارة اخرى على اللفظين الدالين عليهما الموضوع والمحمول  
والفصل راد الثاني اي الموضوع والمحمول في الذكر **قال** لكن يخرج عن التوفيق فكيف نرى **اقول** اوجب  
بالا المصل لم يتقدم البحث على عكس الشرحيات انما للاقتضا راد للعلم بالقياسية على عكس الحقيقة  
معرفة العكس الذي قصدت به اذ ذكر الموضوع والمحمول اراة الجزء الاول والثاني مجازا من قبل ذكر  
الخاص اراة العلم **قال** في الاكثر **اقول** انما قال في الاكثر ولم يقل في الكل لانه منسب للشيء  
**قال** لا يلزم ان يتكلم كناية **اقول** فان قلت لم قال لا يلزم ان يتكلم كناية قلت لان الموجبة  
الكلمية تنكسر من جهة كناية في بعض الصور كما اذا كان الموضوع مساويا للمحمول نحو كل انسان  
ناعم وكل فاطم ان دون بعض الصور كما اذا كان المحمول اعم من الموضوع نحو كل انسان  
حيوان فانه تنكسر جزئية نحو بعض الحيوان ان لا تنكسر كلية اي كل حيوان انسان والالزام  
صدق الاخص على الكل انراة العلم ولذلك قال لا يلزم **قال** والاول فيه ان يقال **اقول** اي  
الدليل الاول في عكس الموجبة الكلية الموجبة جزئية ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم  
من صدق ان يصدق بعض الحيوان ان لا يصدق ان لا يصدق هذه الجزئية وجب ان

انما قصد العكس المستوي لان العكس المستوي عبارة عن ان يصير الموضوع  
بمعنى ان يصدق بعض الحيوان ان لا يصدق ان لا يصدق هذه الجزئية وجب ان  
على ان اختلاف الخطا في هذا الخطا لان  
الخطا ما لا يتبين صدق او زيفه  
منه

على ان لا يكون العلم  
والاخص اخص

ان يصدق نقيضا وهو لا شيء من الحيوان بان لا والاي وان لم يصدق هذا ولا  
ذاك يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال فيلزم من صدق السالبة الكلية المناقاة  
الكلمية بين الالف والحيوان فيصدق ليس بعض الالف بحيوان لان الانسان  
لما كان مسلما على جميع الحيوان وجب ان يسلب الحيوان على بعض الالف وقد كان  
الماصل المنكسر كل انسان حيوان وهو نقيض ليس بعض الالف بحيوان فيلزم اجتماع  
النقيضين وهو محال فيكون هذا اي لو كان ليس بعض الالف بحيوان خلفا اي باطلا لان  
الاصل صادق بحسب الفرض فان قلت لم كان هذا التعليل على صورة العكس  
الاكتفاء في البديهي لانه بخلاف التعليل الذي ذكره المصنف انه على صورة العكس  
الاكتفاء في البديهي لانه بخلاف **قال** ونظم ذلك النقيض اه **اقول** هذا دليل ثالث  
لانكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ونقيض هذا الدليل ان يقال اذا صدق كل انسان  
حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان ان لا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان  
بان لا ونظم ذلك النقيض الى الاصل بان نجعل الاصل صغرى تكون ايجابا لصغرى شرط  
في الشكل الاول النقيض كبرى لكونه كلياً فينتج من الشكل الاول سلب شيء من نفسه وهو  
اي سلب الشيء عن نفسه اذ كان الشيء موجودا او اما اذا كان معدوما فلا يترتب عنها  
لكون القيضة موجبة بهذا اكل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان ينتج من الشكل الاول  
لا شيء من الالف بان لا وهو محال لان ما هو ان لا فهو ان لا وهذا المحال ليس يلزم  
من صورة القياس لكونها صحيحة لوجود شرط الشكل الاول وهو ايجاب الصغرى وكلمة الكبرى  
بل من المادة وليس من الصغرى لكونها صادقة بحسب الفرض فحين ان من الكبرى فيكون  
الكبرى كاذبة لكونها مستلزمة للصح ونقيضا صادقا وهو المطلب **قال** ويلزم منه لا شيء من  
الحيوان بان لا **اقول** اي يلزم من صدق نقيض العكس هو قولنا لا شيء من الالف بحيوان صدق  
قولنا لا شيء من الحيوان بان لا لكون السالبة الكلية منقصة كمنفرد وهذا العكس مناف  
للاصل فيكون العكس كاذبا لا متناع اجتماع التناقضين وكذا به يستلزم كذب قولنا لا شيء من  
الالف بحيوان لان كذب اللازم يستلزم كذب الملازم وكذا الملازم يستلزم صدق نقيضه  
لاستحالة ارتفاع النقيضين وهو عكس الاصل فثبت المطلب **قال** ونظم هذا اللازم **اقول** اي  
نظم نقيض الاصل فيلزم من الشكل الثاني سلب شيء من نفسه بهذا بعض الحيوان ان لا

انما قال في الاول  
فيمكن ان يكون  
مطلوبا



ولاشئ من الحيوان بان ينتج من الشكل الثاني بعض الحيوان ليس بحيوان وهو مع وهذا  
الحل ليس يلزم من الصورة لكونها صحيحة لوجود شرط الشكل الثاني وهو اختلاف المتعديتين بالاجاب  
والسلب وكلية الكبرى فحين ان من المادة وعلى تقدير لزوم المادة اما ان يلزم من الصغرى  
او من الكبرى والاولى بالكل كون الصغرى صادقة بحسب الفرض فحين ان من الكبرى فيكون  
الكبرى كاذبة وكذا يلزم كذب مقدمها لان كذب اللازم يستلزم كذب الممزموم وكذا يلزم  
يستلزم صدق نقيضه لا متناع ارتفاع النقيضين وهو المظنون ان يقال منها انهم هذا  
النقيض الا الاصل في يلزم من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه كذا بعض الحيوان انتج وكذا  
من الثاني حيوان ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس بحيوان **قال** فانما يقيد بقوله لزوم لان  
قد يصدق **اقول** انما يقيد المقول باللبنة الجزئية لا عكس لا بقوله لزوم لانه قد يصدق العكس  
فما بعض هو اول لبنة الجزئية وهو الذي يكون بين الموضوع والمحل تباين كلي ومحموم وجهه سلبا  
يصدق بعض الانتاج ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بلبنة هذا مثال التباين  
الكلي واما مثال المحموم من وجه فكلونا بعض الحيوان ليس بحيوان وهو صادق ويصدق عكسه ايضا  
وهو قولنا بعض لا بعض ليس بحيوان واما اذا كان بين الموضوع والمحل عموم مطلق فيصدق  
اللبنة الجزئية بسلب لا فحين بعض العام ولا يصدق عكسه بسلب العام على بعض الاخص والآ  
لوجه الاخص بدون العام وهو مع لانتفاء العموم والمفروض المطلقين ح واعلم ان الشرطية المنفصلة  
ان كانت موجبة كلية او موجبة جزئية تنعكس العكس المستوي موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية  
تنعكس سالبة كلية واما ان لبنة الجزئية فلا تنعكس هذا اذا كانت الشرطية منفصلة لزومية واما  
اذا كانت منفصلة او متصلة فتبقى فلا يتغير انعكاسها لعدم فائدة هذا الكلام اجمالى التفصيل  
في المطولات **قال** المطلب الاعلى **اقول** فان كنت لم كان العياني هو المطلب الاعلى من  
الاصطلاح المنطقية المذكورة فقلت لان المقاصد من العلوم المدونة مسائلها التي  
اوراها تقييدات فالمعقود الاصيل من العلوم المدونة هو الادراكات الحقيقية  
لا التصورية واما الادراكات التصورية فانما تطلب فيها الى في العلوم المدونة لكون تلك  
التصورات مسائل الملك المقديقا والسرف ذلك ان في كون المعقود من العلوم المدونة  
الادراكات الحقيقية واما الادراكات التصورية فانما تطلب كذا مسائل الى  
الادراكات الحقيقية ان المقديقا الكاتبة هي التي وصلت الى مرتبة البعيت وهذه

42  
وهذه يمكن ان تحصل بسبب الانظار الصحيحة في المبادئ المنطقية فصارت تلك المقديقا  
الواصلت الى مرتبة البعيت مطلوبة في العلوم الحقيقية وهي التي لا تبدل بتبدل الادبيات  
والكامل من المقصورات ما وصل الى كنه حقيقة الشئ وذلك الوصول مقدر فلم تطلب بقصور  
في العلوم الا ان يكون وسائل الى المقديقا المطلوبة فيما الى في العلوم الحقيقية فذلك  
صار العياني مطلوبا اعلى بالنسبة الى سائر الاصطلاحات **قال** ورسومه بانه قول آه  
**اقول** فيه بحث من وجوه الاول ان قوله المؤلف مستدرك والجواب عنه انه ذكر لكون مقبلا  
للجواب ايضا ولم يذكر لكونهم ان العياني قول من الاقوال والثاني انه لا شك في ان  
للتصورات خلاف في الانتاج فلا يلزم النتيجة من ذات القضايا المحصورة التي هي مادة  
فلا يصح قوله لزوم عنها لانه انما قول آخر والجواب عنه انما يلزم عدم الصحة ان لو كان معناه لزوم  
عنها وهذا ليس كذلك بل معناه لزوم عنها بدون ملاحظة مقدمه اجنبية فهذا لا ينافي في حقيقة  
الصورة فلهذا لم يزم النتيجة والثالث ان كلمة متى تفيد كلية الوقت فحين ليس المسألة خارجا  
لانه اذا سلم المقدمة الاجنبية لم يلزم النتيجة فلا حاجة لافراجه الى قوله لانه انما والجواب  
عنه ان يقال نعم الا ان فزوج عياني مسألة واه به غير ظاهر لحوار ان ملاحظة المقدمة  
الاجنبية دائما وفردية بقوله لانه انما ظاهر كمال الخلف والرابع ان التعريف صادق على  
القول المؤلف من العياني من مقدمه اخرى فيلزم ان يكون ذلك القول متباين بالنسبة  
الى النتيجة والجواب عنه ان المبدأ من قوله لزوم عنها ان يكون لكل منها دخل في اللزوم  
والخمس ان هذا التعريف يقتضي ان لا يكون شئ واحد داليل لان الدليل الثاني ان لم  
ينتج لا يصدق التعريف عليه وان انتج يلزم تحصيل اصل الجواب عنه ان كون الثاني  
دليلا على الفرض بمعنى انه ان اقيم قبل فاته الاول لزوم عنه النتيجة والسبب ان هذا التعريف  
يصدق على القضية المركبة المستندة لعكسها وعكس نقيضها والجواب عنه ان المراسم المركبة  
في العرف المركبة من قضيتين **السابع** ان هذا التعريف لا يصدق على قولنا كل انتاج  
حيوان وكل حيوان حيوان اذ لا ينتج كل انتاج حيوان لانه عين التوليد والجواب عنه  
انما لانم ان هذا يسمى قياسا ولو سلم فالغاية ثابتة لان احد التوليد شرط بان يكون  
مؤلفا مع آخر باليفاض صا بالعدم والتأخر والنتيجة ليست كذلك **قال** والمراد  
من القول عام من ان يكون **اقول** العياني فسمان مقول مطلقا اما العياني



المعقول فهو الذي يتركب من العضايا المعقولة واما العيا المعقولة المعقولة فهو الذي يتركب  
من العضايا المعقولة والاول منها هو العيا حقيقة والثاني انما يسمى عيا لانه لا يخال  
الاول والتعريف المذكور للعيا ليس ان يجعل تعريفها كل واحد منها وان جعل تعريفها للعيا  
المعقول يراد بالمعقول الاقوال لا هو المعقولة وان جعل تعريفها للعيا المعقولة يراد منها  
الامور المعقولة وعلى كلا التقديرين يراد بالاقوال الاخر الذي هو نتيجة القول المعقول  
لان اللفظ بالنتيجة غير لازم فان قلت لا يلزم القول المعقول ايضا من القول المعقول على  
غير كون التعريف للعيا المعقولة قلت تلفظ العضايا يستلزم تفعل ما ينشأ وتعلل على  
غير التسليم يستلزم النتيجة وهذا ليس بوسط مقدمة اجنبية فاللزم له انما قال المراد  
من الاقوال ما فوق قول احد اقول اي المراد من الاقوال اي العضايا التي ركبت الدلائل  
منها سواء كانت معقولة او ملفوظة وهي اي الاقوال جميع في التعريف وكل جمع في التعريفات  
في هذا الفن يراد به فوق الواحد والاقوال اراد بها ما فوق الواحد لتبادل تعريف  
العيا المؤلف من قولين والعيا المؤلف من اقوال فوق اثنين فالقول الواحد اي  
الغنية لا تسمى عيا وان لم يزل له انه قول آخر كعكس المستوى اللازم للغنية الواحدة  
له انما يكون كل حيوان انما فان قولنا بعض الحيوان انما لازم قولنا  
كل انما حيوان له انه وكعكس النقيض اللازم له انما يكون كل انما حيوان فانه  
ينعكس النقيض اي كل ليس حيوان ليس انما قال ويجوز ان يكون الاستدراك اقول  
الاستدراك هو الحكم على كل وجود ذلك الحكم في اكثر خبريات ذلك الحكم كقولنا كل حيوان  
يحرك فكذا الاستدراك المضع فاحيوان كل حكم عليه بثبوت تحرك الفلك الاستدراك عند  
المضع وذلك الحكم بوسطه نتج اكثر خبريات الحيوان من الانا والقرن البقر وغير  
ذلك مما يستدراك الاستدراك لا يفيد العيا لحيوان ان يكون حال البعض الذي  
لم يستدراك مخالفا للبعض الذي استدراك كالتماح فانه جزء من خبريات الحيوان  
مع انه لا يترك فكذا الاستدراك المضع بل يترك فكذا الاستدراك المماثل هو اثبات حكم في  
جزء لثبوت ذلك الحكم في جزء آخر لم يمتد كمنها اي بين الخبرين كقولنا العالم مؤلف  
فهو حادث كالبية بغير البية حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون  
العالم حادثا ايضا قال بل بوسطه مقدمة اجنبية اقول وهي التي لا يكون لازمة لاحد

لا احد مؤلف العيا كما في العيا مساواة وهو اي العيا مساواة ما يتركب من  
قولين بحيث يكون متعلق بمحول اولها موضوع كقولنا اسد وليب وب مساو لبيان  
هذين القولين يستلزمان قولنا آخر وهو ان اسد وليب لانه انهما بل بوسطه  
مقدمة اجنبية غير لازمة لمؤلف العيا وهي ان كل مساو للمساو في الشيء من ذلك الشيء  
والا اي ولو كان الاستدراك له انما لا بوسطه مقدمة اجنبية لكان هذا النوع من  
التأليف متجاذا انما وليس كذلك لانما لا افند بال مساواة المساواة او النقصية لم يلزم  
نتيجة فاذ قلنا امباين لست وب مباين لم يلزم منه ان يكون امباين لال مباين  
مباين المباين لا يلزم ان يكون مباين له فان الانا مباين للقرن والقرن مباين  
للساطع مع ان الانا ليس مباينا للساطع وكذا اذا قلنا ان انصف لست وب  
انصف لم يلزم منه ان انصف لم يلزم منه ان انصف لال ان نصف النصف لا يكون نصف بل ربعا  
هذه اعرفت ان هذا التأليف ينتج بوسطه مقدمة اجنبية اذا كانت المقدمة الاجنبية  
صادقة واما اذا كانت كاذبة فلا وهما مناقضة ظاهرة وهي ان قولكم في تعريف  
العيا مساواة ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق بمحول اولها موضوع الاخر ليس  
بصحيح لان متعلق بمحول الاول هو الجار والمجور وموضوع الاخر هو المجور فقط فلا يكون  
هذا اذ ان جواب هذه المناقشة ان يقال ان المتعلق في الحقيقة هو المجور فقط والجار  
آلة للمتعلق لانك اذا قلت مررت بزيد يكون المتعلق في الحقيقة هو المتعلق في الحقيقة  
والمتعلق في الحقيقة هو زيد فيكون المتعلق في الحقيقة زيدا قال وهو اما انما اقول انما اقول  
المص من تعريف العيا فرع في تقسيمه فان قلت لم قدم تعريفه على نفسه قلت لان مقنة  
الشيء مقدمة على تقسيمه فان قيل لم قدم العيا لانما على العيا الاستثناء مع ان  
مفهوم العيا الاستثناء وهو مفهوم العيا لانما على العيا الاستثناء مع ان  
الانما اكثر الاستدراك من العيا الاستثناء قال كقولنا ان كانت الشمس طالعة بالانار  
اقول عن نتيجة العيا الاول مذكورة في العيا الاول بالفعل وهي قوله انما موجود في  
نتيجة العيا الثانية مذكورة في العيا الثانية بالفعل وهو قوله الشمس طالعة واما قيد ذكر  
النتيجة او تقيدها وعدم ذكرهما في التعريفين بالفعل لانه لم يمتد له حل الاقرايات  
في تعريف العيا الاستثناء فلا يكون تعريف الاقرايات جامعا وتعريف الاستثناء



ما قال ان النتيجة مادة وهي طر فاما صورة وهي بئس الاصلية فصوره الشئ  
ما يحصل هو بالفعل ومادة الشئ ما يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة المذكورة في العيس  
الاقرانه وان لم يكن صورتهما مذكورة فيه فيكون النتيجة مذكورة في الاقران بالثبوت  
فلو اطلق ذكر النتيجة او نقيضها في تعريف الاستثناء لانتقض تعريف الاستثناء منفا  
وتعريف الاقرانه فاما ان قلت لا يجوز ان يدكر عين النتيجة في العيس الاستثناء  
بالفعل والالم يكن الاستثناء قياسا لانه اعتبر في تعريف العيس ان يكون القول  
اللازم مغاير للحل واحد من المقدمات فاذا كانت النتيجة مذكورة في الاستثناء  
بالفعل لم يكن مغاير للحل واحد من المقدمات فلا يكون قياسا قلت لا ثم ان النتيجة اذا  
كانت مذكورة بالفعل لم يكن مغاير للحل واحد من المقدمات وانما يكون عدم المغايرة لولم  
كن النتيجة جزء المقدمه بل عينها وهو محقق فان المقدمه في الاستثناء ليس قولنا الشمس  
طالته وفده بل هو مع قولنا النهار موجود فيكون النتيجة جزء المقدمه لا عينها فتحصل المغايرة  
بين المقدمه والنتيجة **قال** وانما يسمى الاول اقرانيا لكون الحدوده **اقول** المراد  
من الحد والحد الاصف وهو موضع المط والحد الاكبر وهو محمول المط والحد الاوسط  
وهو الامر المكرر بين مقدمتي العيس **قال** والمراد من كون عين النتيجة **اقول** هذا جواب  
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان النتيجة ونقيضها قضيتان لاحتمالهما الصدق وال  
الكذب والمذكورة في العيس الاستثناء ليس بنقيض لعدم احتمال الصدق والكذب  
فلا يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورة في العيس بالفعل فاجاب عنه بقوله المراد من  
كون عين النتيجة او نقيضها **قال** لوسط بين طرفي المط **اقول** هذا التعليل صحيح  
في الحد الاوسط للشكل الاول دون غيره من الحد الاوسط للشكل الباقي لانه  
الا ان يقال لما كانت الباقية مرتبة الى الاول عند الاستنتاج كان الحد الاوسط  
مستطابا بين طرفي المط ولو قل في التعليل لانه وسيله لنسبة الاكبر الى الاصف فيكون  
في المنحوسط كان اولي فان قلت لم قدم الحد الاوسط على الحد الاصف الذي هو  
موضع المط على الحد الاكبر الذي هو محمول المط قلت لان الحد الاوسط مشترك بين  
مقدمتي العيس **قال** سواء كان موضوعا او محمولا او مقدها او ماليا **اقول** اي سواء كان  
الحد الاوسط موضوعا او محمولا كما في المثال الاول المركب من جمليتين للعيس الاقراني

الاقرانه او مقدها او ماليا كما في المثال الثاني المركب من جمليتين للعيس **قال** وقدر  
مثالها انما **اقول** اي قدر مثال كون الحد الاوسط موضوعا او محمولا او مقدها او ماليا  
وماليا انما اي قبل هذا الشار قوله انما المثال الاقرانه لا الى الاقرانه والاستثناء  
معانها انهم بعض الشارحين ثم قال **اقول** هذا ضبط منه لان الحد الاوسط الذي ذكره  
لا يكون الا في الاقرانه دون الاستثناء يعرف ذلك من تتبع كتبهم هذا الكلام **اقول**  
منشأ هذا التوهم عدم تتبع نسخ الشرح لان المثال الثاني للاقرانه قد سقط عن بعض  
النسخ سهوا من قلم النسخ فرائى المتوهم هذا البعض وتوهم ان انفا كشاره الى  
مثال الاقرانه والاستثناء معا من هذا عرف ان الاشكال لاربعة المذكورة  
في المنطوق لا يتصور الا في العيس الاقرانه دون الاستثناء **قال** لانه اخص في  
الاغلب **اقول** وانما قيد اخصيه الموضوع واعينه المحمول لا يغلب لانها قد يكونان وفيها  
توكل انشا فضاك وكل ضا حكا طو نتج من الشكل الاول كل انشا فضاك وفيها  
متساويان **قال** والمقدمه من العيس التي فيها الاصف **اقول** اي بسمي المقدمه المشتملة  
على الاصف الضمني كونه ذات الاصف وصاحبه والمقدمه المشتملة على الاكبر الكبرى  
لكونه ذات الاكبر وصاحبه وتسمى الضمني والكبرى بالمقدمه ايضا لانهما على القول  
اللازم باقتضا حصول من العيس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله من اي من العيس مطلوب  
**قال** بسمي قترية وقربا **اقول** لكون الضمني قترية بالكبرى ومقدومة فيها سواء كان الاقرانه  
من مرجعتين كليتين او جزئيتين او كليتين كليتين او جزئيتين او جزئيتين وسالنه  
**قال** بسمي شكلا **اقول** تشبيها بالاثنية الجسميه الحاصله من احاطه الحد والحد والمقدمه  
**قال** انا كان محمولا في الضمني اه **اقول** فان قلت لم وضعت الاشكال لاربعة على هذا  
الطريق قلت لان الشكل الاول على نظم الطبع لانه هو الانتقال من موضع المط الى الحد الاوسط  
ثم من اي من الحد الاوسط الى محمول المط حتى يترجم من الانتقال من موضع المط  
الى محمول وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول ولهذا اوضح في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني  
لانه قريب من الشكل الاول لما ذكرته اياه في صوابه وهي شرف المقدمتين كاشما لا على  
موضع المط الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ثم وضع الشكل الثالث  
لان له قربا ايضا لما ذكرته اياه في كبراه وهي اخص المقدمتين كاشما لا على محمول المط



الذي هو اقل من الموضوع لانه انما يطلب لاجل الموضوع ثم وضع الشكل الرابع لانه لا بد له  
اصلا من الفقه اياه في المقدمات معاد وجه الحكم معلوم من الشرح **قال** وفرد به النتيجة **اقول**  
فان قلت ينبغي ان لا ينتج الشكل الاول للزوم الدوران العالم بالنتيجة كالعالم بكون العالم  
حادثا موقوف على العلم بكنية الكبرى اعني ثبوت الاكبر كالحادث لكل واحد من افراد الاوسط  
اي المتغير فيلزم توقف العلم بالنتيجة على ثبوت الاكبر للاضطرار وهو عين النتيجة فيلزم الدوران قلت  
انما يلزم الدوران لو كان التوقف من جهة واحدة وهو ممنوع لان العالم بالنتيجة التي  
هي ثبوت الاكبر لذات الاضطرار حيث ان ذات الاضطرار هي موقوف على العلم بثبوت الاكبر  
جميع الاوسط من حيث ان افراد الاوسط وهذا العلم موقوف على ثبوت الاكبر لذات  
الاضطرار من حيث ان ذات الاوسط لا من حيث ذات الاضطرار فلا دور ولا خلاف  
الجزء **قال** وبقي اربعة **اقول** فان قلت لم قدم الضرب الاول على الثاني والضرب الثاني على  
الثالث والضرب الثالث على الرابع قلت لان الايجاب والكلية اشرف **قال** والنتيجة  
سالبة كلية **اقول** اعلم ان النتيجة تابعة لافضل المقدمات والسالبة اخس من الموجبة ولذا  
كانت النتيجة سالبة وكذا الجزئية **قال** ان ايجابا لصوي وكلية الكبرى شرط **اقول**  
فان قلت كلما هما ممنوعان اما الاول فلان الاوسط اذا كان مساويا لأكبر فكل شيء  
سلب عنه الاوسط سلب عنه الاكبر لان سلبا ههنا متساويين عن شيء يستلزم سلب  
الآخر عنه نحو كاشيء من الانسان بقرض وكل من قرضه مال فانه ينتج كاشيء من الانسان  
بقرضه فانتاج الشكل الاول غير مشروط بايجابا لصوي واما الثاني فلان الاوسط  
اذا كان مساويا للاضطرار فاجل على الاوسط بايجابا الجزئية او سلب عنه بالسلب  
الجزئية يلزم ايجابا على الاضطرار او سلب عنه لان ايجابا ههنا متساويين او سلب عنه بوجب  
الايجاب على الاضطرار او سلب عنه نحو كاشيء من الانسان بقرضه فانتاج كاشيء من الانسان  
بقرضه كاشيء من الانسان ليس بجواب فانتاج الشكل الاول غير مشروط  
بكلية الكبرى قلت في الجواب عنهما ان لزوم السلب او الايجاب بواسطة العلم بان كل  
ما سلب عنه احد المتساويين او اوجب عليه سلب عنه الآخر او اوجب عليه وهذا المقعد  
اجتبه فلا يصح عليه تعريف العتس **قال** البرهان لما فرغ من بيان العتس بايجابا الصورة  
شرح في بيان انتاج سبب المادة وهي كالحاتمة للباحث السابعة وهي خمسة

خمس الاول البرهان وهو اما ان يكون الحد الاوسط على نسبة الاكبر  
الى الاضطرار الذين والى خارج واما ان يكون الحد الاوسط بين  
على النسبة الذين فقط **قال** ومنها قد شيئا **اقول** الحد كس سره انتحال الذين من  
المبادئ الى المطابقة حركة واحدة وهو يتناول الفكر لان فيه حركتين اي من المط الى  
المبادئ من المبادئ الى المط **قال** والغرض في ترتيبها الزام الحكم **اقول** اي غالبا اذا  
قد يكون لدفع الزام الحكم **قال** اما من جهة الصورة **اقول** فان قلت الغلط هنا  
في المادة دون الصورة قلت جعلنا غلط في الصورة بمعنى ان صورة العتس  
سبب لحد الغلط لا بمعنى ان الغلط في الصورة العارضة للمادة وان اورد  
السؤال على قوله واما ان يكون من جهة المعنى آه فالجواب بثل ما ذكره هنا كما لا يخفى  
ولكن هذا آخر ما اردنا ذكره من الحواشي

على شرح ايساغوجي

م  
س  
١١٠٠



معمودی  
در باب تعلیم حسرتن و دل مجموع عالم خمره دشت

و اما کس که در عالم کمالی سرافراز

نیاید دشمنی از مرد جاهل عاقل نشادوستی را مرد جاهل

معمودی  
منشآت کم دنیا بدین جود  
آن سوز کم و اختیار این شد بوق

و لو سلطت نار التفرق و الهوى  
عاشقیر لذاب مهیبا  
اشد جمیم النار ابر در موقعا  
عاکبدری من نارین اجیبا

تفاضة جمعت لونین راییقة  
خدای حبیب و خدایم عشق  
تعا نفا قنبد و اش فراهما  
فا حمره و انجلا و اصف و ارجلا

ایزدی چون کائناتش بادم دادا کوی  
یک نیر غمزه اش با جان بغایت رخت

اشک دانه دانه ام آلوده خون دلمست  
محو بستی کمی آزند از خاک

و اما کس که در عالم کمالی سرافراز



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي نزل على عبد الكعب والارشاد في اقسام العلوم الى سبل الصواب والصلو  
على محمد المصطفى بالخطاب وعلى الاله البرق الاصفا والاصحاب قال شارح كتاب الامام  
جمل الجمل من اوه الامام الميراث الواجب في حق الله هو الشئ باللسان على اجل من غيره  
يقال حدث الرجل على انعامه وخدمته على صفة وشجاعة والله ليعلم هو الموصوف بصفات  
الكمال معطى النعم على الكمال فهو المستحق للخدمة في نعم الله عليه بالقرآن والاعمال والاعمال  
فيما لا يندرج ما قبل انما احسنه في حق المذبح والسكينة على الذات المستحق لجميع الصفات من غير  
بالله كما انما اختص الله به في حق العلم والادب ان لفظ الله اسم غير مشتق كقول به الباري عز وجل  
في اسمائه عز وجل لا يشترك فيه احد كما قال الله تعالى هل تعلم احد سمي  
غيره واما استحقاق جميع الصفات فلان الشئ عز وجل قال مر ابدا ان الشئ حتى يقولوا لا اله الا الله  
مع ان الامان لجميع الاسماء والصفات واجب حتى لو قيل لا رزق الا الله لا يكون  
مؤمن ولا افعال محله ولم يقل محله للواجب وغيره بل لا يتوهم اختصاص محله بوصف دون  
وصف لان يعلق الحكم بالمشي يفرض عليه ما في الاستحقاق فيعلق هو بملوك الواجب بفرضه  
الواجب لا يستحق محله ليس كذلك فان قيل ان اخبار عن حصول محله والاخبار عن الشئ لا يكون  
وكذا اجاب بان لا يتم ان الفعل المذكور اجاب وطعا بل من الصبح المشتهر كذا في سلمى ذلك  
كأن لا يتم ان الاخبار عن الشئ لا يكون ذلك الشئ مطلقا وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن الاخبار  
من حيثيات مفهوم الخبر عنه واما اذا كان كذلك فلا يكون في قولنا لا يكون الخبر المصدق والكذب و  
الاخبار في حق من هذا القبيل لان المراد من اصطلاح محله بالاعظم وبشيء محله  
من اعتقاد اتصافه بصفات الكمال ومن ثم قال المصنفون حقيقة هذا الظاهر بالصفات  
الكامله والاخبار عن محله كذا في فهم كمن يراه علمه ان تخصص محله باللسان ليس سدا ذاك  
الاطمار وقد كثر بالفعل ايقن ومن هذا القبيل محله وثنا في حق ذاته اللهم الا انه لو ثبت  
لا في نوعه دون محله مطلق وفيه ما حث كثير لا ينحلها المقام والواجب لوجه هو الذي  
يقضي وجهه لذاته فليس يلزم تقدم الشئ على نفسه كونه الشئ موجب امر من لان الذات

بسم

لان الذات محله كسبها وموجبها للوجه والسبب متقدم بالوجه على السبب ان كان الوجه  
المتقدم عن الوجه المتأخر يلزم تقدم الشئ على نفسه وانما هو وان كان الوجه المتقدم عن الوجه  
المتأخر يلزم كون الشئ موجب امر من وهو ايضا واجبات ذاته من حيث هي في وجه  
بلا اعتبار وجهه وعدمه كما ان ما بهر الكائنات على فالوجه اتها مع انها غير متقدمة بالوجه  
على وجودها ولا يلزم التسلسل قول في هذا الجواب نظر لان الماهية من حيث هي متنع ان تكون  
على فاعله للوجه والمنازع مكانه لمقضي عقله لان بدايه العقل حاكمه لوجوب تقدم ما بهر عليه  
للوجه بالوجه لان الشئ على الوجه معطى الوجه والمعطى المتقدم للوجه بمتنع ان لا يكون موجب او لا لا  
باب اسباب الصانع بخلاف قابل الوجه فانه لا يكون موجودا او لا لا متنازع حصول الحاصل  
ما مل وحيث ان يقال في جوابه ان الوجه عن ذاته لا زايد عليه لان العقل كما بين في موضعه وعيان  
الاقصا وان افترض المتأخر الا انه في به لضياع الصانع لانه اخذ الشئ الجنس وهو الموصول  
لا بد من صلته ما مل المنتزع هو الذي يقتضي عدمه لذاته كشره كما باري فان عدمه لا يجي من الغير  
لانه عدم محقق لعدم المحقق لا يؤثر في غير ولا يتأثر عن غير المحقق هو الذي لا يقتضي وجهه  
وعدمه لذاته اي يكون وجوده وعدمه بالنسبة الى الذات سواء واتصافه بالوجه والعدم يكون  
بالعلم اطاره عن ذاته كمن ما سوى الله من الوجوه ات وانما تقدم الواجب على المنتزع والممكن  
ان امتناع النظر موقوف على الواجب لانه نظيره والموقوف على مقدم على الموقوف فانه نظيره لان  
الضمير في نظيره راجع الى الله لا الى الواجب فكيف النظر لاجل الله لا الواجب لانه صفة فعل هذا الدليل  
لا يلزم عدم الواجب على المنتزع والاول ان يقال في وجه عدمه ان الواجب صفة حقيقة وعين  
لفظه وعدم الاول او لا فان قيل ان الواجب صفة لفظية ايضا لانه صفة للوجه وفي الحقيقة قلنا  
ان الوجوه عن الذات كما مر بانها تقدم المنتزع على الممكن قلنا ان مفهوم المنتزع وجودي فلهذا  
قدم وانما قدم الممكن على الصادر قلنا ان صدور الفعل من الله تعالى يتوقف على مكانه بان  
على ان لا يكون ليس معاد على المستحيل فلهذا تقدم وانما قلنا بالاحتياط باننا بان الشارح من  
الممكن ان لا يكون بان الله تعالى فاعل بالاحتياط وهو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك  
وون الممكن والعالم بان الله تعالى موجب بالذات وهو الذي ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل



مقدم

والله اعلم

۱۴۴۴

[illegible]

الحمد لله

قلت نعم

٢ الامم

قلت نعم

المهم

[illegible]

و اعرف من علمه بان كل بطل ضل الكفارة  
 لا يتبع ان يكون اللزوم الى الاسم الا بالذات  
 من تصور الذات تقويت مع ان ذلك  
 يعتبر في الوجود ان اسم كذا كذا  
 بالذات و هو واجب بان اللزوم الذي  
 ان لا يخلو وان بطل الذكور اللزوم اليقين  
 بالذات لا يتم وما ذكر من التوقف اللزوم اليقين  
 بالذات



عبارة عن فهمهم في ضمن فهم الكل وبسبب حتى لو قصد باللفظ بوجه واحد، كانت مجازاً من قبل ذكر  
 الكل وان اجزاءه وهو قد يكون من المطابق لامن التضمن وعلى هذا التسبب ظاهر في انما قدم  
 التضمن على الالفه امي قلت ان التضمن داخل في الماهية الداخلة اسبق الى الفهم باللفظ لا  
 فلهذا قدم لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه **الوجه** الاول ان يكون اللفظ الذي وضع ليعني  
 والا على معان غير متناهية وانما ظاهر البطلان بل على **الوجه** الثاني ان لازم معنى من معاني مستعمل في اللفظ  
 حصل الامر **الوجه** الثالث ان الملازمة هي راجعة الى العلم ان الملازمة في اللغة امتناع التناقض  
 الشئ عن الشئ واصطلاحاً هي كون الحكم مقتضياً للاخر فالملازمة هي راجعة الى كون الحكم مقتضياً  
 لاخر في الخارج والملازمة الذهنية هي كون الحكم مقتضياً لاخر في الذهن والاول هو المعلوم  
 والثاني هو اللازم وانما يستلزم اللازم كما في لانه لو اشتراط يلزم ان لا يوجد الالفه بدم  
 والبال بطلان البصر خارج عن المعنى وعدم البصر مما من شأنه ان يكون بصره ان التعمد  
 المضاف الى البصر والمضاف اليه خارج عن المضاف فالعبد على بالالفه بدم واذ لا يمكن  
 معقوله بدون مع امتناع احتمالهما في الوجه الخارج كذا ذكر في المطول ان نقول الملازمة  
 بالذهن غير مستقيم لان بين الملازمة الذهنية والخارجية عموماً خصوصاً من وجه لوجه الذهني  
 بدون الخارج في مثل المعنى ووجه الخارج بدون الذهني في مثل تساوي الزوايا **اللفظ** الثالث  
 لتاعتين وكما لبيور والمصور والصورة فان كل واحد منهما يتبع عن الاخر عند العقل فاما ملازمة  
 بينهما لاني في الخارج ووجههما معاني مثل الزوجه لاشئ كما صرح به نعم الدين الطوسي فالحجور  
 الوارد في طرف الملازمة الخارجية وادنى طرف الذهنية فالاصوب ان لا يتبدل كل واحد منهما  
 على المعنى والجواب ان كلامنا في الدلالة الالفه امه وهي فهم المعنى من اللفظ والفهم لا يكون  
 الا في الاذن ان يكن لا معنى وطعاً لو حصلت هي راجعة شرط بدون الذهني **اللفظ** ينقسم الى قسمين  
 اولهما ان يظن المنطق في الالفه ط من جهاتنا لا على القول الشارح ووجهي فلم يكن له  
 من البحث ان معنى اللفظ والمكان البحث منه من هذه الجهة قدم بما حوت الدلالة عليه والمراد  
 من اللفظ الذي هو مورد العسم اللفظ الموضوع لمعنى وانما ترك هذا التقديراً على ما سبق  
 من ان المراد بالدلالة هي اللفظ الموضوع وذلك لانه لو كان المراد مطلق اللفظ لا يتوقف قد المنوع

اقول

من كل واحد

قوله

اللفظ هو الذي هو موضوع البحث

بالالفه الالفه الالفه على معنى والالفه على معنى كحسب الطبع والعقل فانها ليست الفاظاً مفهوماً بل  
 قال ووجهي ان دل على جسم معين **الوجه** الثاني ان قلت لاني من وجه يدل على فرد معين بل  
 موضوع لا فرد معين فلم قال على جسم معين قلت لم اذ باللفظ المعنى النوعي لان وجه  
 الهي باللام بمراده به حقيقة لا الافراد كما ثبت في اصول الفقه الثاني قال والله لا يزوج  
 شاة لا يثبت في تغيير ثلثه ولو قال لا الروح النساء كحسب واحد **الوجه** الثالث ان قلت  
 على ان يوافق **الوجه** الرابع ان قلت لا يثبت على غير سبب بل لا يزوج من ما يمكن للفظ بوجه واحد ولا المعناه كالنقطة  
 مثلاً وكما الشارح ابن الفارسي قلت ان ليس له بوجه هو ما صدق عليه النقطة وامامنا  
 فلهذا **الوجه** الخامس ان قلت لا يدل بوجه على بوجه معناه اي الذات المستعملة لان اللفظ  
 لا يدل على العبودية والعبودية صفة للذات المستعملة والصفة لا تدخل في الموصوف ولعل  
 الله يدل على الالفه وبهذا المعنى ليس له للذات وهو ظاهر فان قلت لم يجعلوا مثلاً  
 مركب كما جرت عليه كماله الخاء قلت لان نظره في الالفه فانما هي كماله افراداً وكما بينها  
 ما بعض لوجه المعنى وكثرة لالوجه الالفه وكثرة ثباتها فان قيل يوجب ذلك عدم جامع ويوجب  
 المفرد غير مانع لان كل جملة الناطق باللفظ ارضاه التضمن او الالفه امي البسيط ليس بوجه  
 مقصود الدلالة على ذلك معنى فدخل في هذا المفرد وهو **الوجه** السادس ان قلت بعض بان المراد بالمعنى  
 المعنى المطابق لا غير فاعتبروا في التمسك لاله بوجه على بوجه معناه معنى المطابق وما ذكرتم  
 كذا في ان لم يدل على بوجه معنى الضمني وهذا الجواب ليس بمستقيم لانه يرد عليه ان النص بالمركب  
 المجاز كقولك مي نذر والمراد منه نظراً المعشوق فيلزم ان المركب لا يدل بوجه منه على بوجه  
 المعنى المطابق لان معناه المطابق ليس بمقصود بهما فكيف خارج عن توفيق المركب هو **الوجه**  
 والحق ان يقال المراد بالدلالة في توفيق المركب هي الدلالة في الجملة بدون الدلالة في توفيق المفرد  
 استغناء عن وجه الوجه في المركب ما يكون بوجه مقصود الدلالة باني دلالة كانت على ذلك  
 المعنى في دفع النص والمراد بالاراد المكون هي الاراد الخارجة على قانون اهل اللغة  
 حتى لو قصد بالاراد المجازيد ما هو لفظ الناطق المعنى لم يرد به ولم يكن مركباً لان اهل اللغة  
 لا يضع زاء في زيد لمعنى **الوجه** السابع ان قلت لم يوجب **الوجه** الثامن ان قلت لم يوجب الشارح اكله

علمه

من الجوز

من م



على جرمي في التقسيم واخر في البان قلت اما تقدم فلا في التقسيم كسب الذات اي ما صدر  
ذات الكلي ج، بل اني عاب و هو مقدم على الكل بالطبع و اما ما فرغ في البان فلا في المقسم  
والعاب بل بينهما ما بل العدم والممكن لان مفهوم جرمي ووجهي و مفهوم الكلي عدمي والادام وان كانت  
سابقة في الحق كنها متفرع عنها في العقل وذلك لادام لا تعرف الا بالملكيات فيقال اني  
عدم البعم مثلاً فان قلت ما لوجه لاير او النفس في التعرف ولم يكف بالصور قلت لانه  
احد التصور فمما سقى لا الوهم ان لو كان من الصور الذهنية ما لا يمنع تصور الشكر  
كان حصصها الخارج كك لان الصور الذهنية مطابقة للمخرج فكمثل الواجب لا يمنع  
الشكر كفي الخارج هـ فخرج هذا الوهم قداتي بالنفس لان مثل الواجب ان كان مانعاً  
بالنظر لا ذاته لكن لا يمنع بالنظر ان نفس تصور فان قلت لم تقسم بقوله من حيث  
انه تصور ولم يكف بنفس التصور قلت ان النفس التصور اي للصور العقليتين المعينين الاول  
كسبته يحصل في العقل بل انه لما منع في الصور في نفس شخص مستحق شخص فبنته  
فلا كسبه كلها والى هو المعلوم التميز بملك الصور فعلى هذا المعنى تعرض لكلمة و قوله فان  
الكلمة ملائمة عارضه لصور الانسان العوضي كمال في الذهن بل للانسان المتميز  
فانهم وفيه فانه يوفق بالانسان الصادق قال اي من استمر اكسب كثير من **نفي** و المراد من الاستمرار  
انه يمكن ان يرض العقل صادق على كثير من سواء كان مطابقاً للواقع او لا فدخل فيه من الواجب  
وكي كسب انه منه بل الاشياء والا ووجه الا غير ذلك كخلاف جرمي فان الفرض فيه فرض متبوع  
بالصفة والفرض فيها فرض متبوع بالاصفة فان معنى ذات هذا المشار اليه وهو متبوع  
في الذهن ان يجعل لغرض وفي اطلاق التصور على مفهوم الاشياء ومفهوم جرمي نظر اما في  
الاول فلان التصور هو حصول صور الشيء في العقل فلا يطلق التصور على مفهوم الملاكي  
والايدى ان كسبه شئ ولا شئ وهو اجتماع التقصيص وانه محجوب به ظاهر للملاكي واما  
في الثاني فلان جرمي لا يترسم في العقل لانها متقسمة ولو ارسمت فله لا تقسم العقل بانقسامها  
لان انقسام كمال يوجب تقسم هيكل العقل سيطراً لاطلاق التصور على مفهوم جرمي  
مامل وهو جواب عنه ان التصور عارض عن حصول صور من الشيء عند العقل لانه جرمي

و هو من حصول في الوجود عند العقل فلا شك في كون من الشيء يدفع السؤال الوارد على  
احد هذه الصور الى الشيء بان يقال انه ساد من هذه الالوان انها مطابقة لمخرج ملاطفا  
عنه بخلاف كون حصول صور من الشيء فان الصور انما كسبه من الشيء قد لا ينفك  
انما اعتبر القوم في التقسيم ان حصول المفومات في العقل وجعلوا مثل الواجب والمكن  
الوفيه داخله في الكل ولم يعتبروا حصول مفومات في نفس الامر ولم يجعلوها داخله  
في الانيات قلت لان مقصودهم التوصل ببعض المفومات تصور كنه كانت وبقية  
الباقي من ذلك مما هو باعتبارها في العقل ومن هذا علم ان ايراد جوهرية استطراد  
ليتضح به مفهوم الكل لان اساس شي لا يؤد الى اساس شي اخر بل لا بد لك المحسوس  
الاخر من اساس مستقل لهذا لا يتعلق بغيره وفي تعريف جوهرية سوالات فليطلب  
في المطولات ان الكل ينقسم الى ذاتي وعرضي فان قلت لم قسم الكل اليها دون جوهرية  
قلت انه ليس للجوهرية ذات بل ذاتي واحد حتى يميز بها اليها والايتم التسلسل  
على كل واحد من الذات والعرضي لا بد وان كنهه محمول وجوهرية لا يكون محمولا لشيء الا كنه  
الاله اما ان كنهه داخل في جملة ذات او لا كنهه اعم وفيه نظر لان النطق اذا  
شبهه بالماضي من فاعله وليس مما شئ له ولا ما بهته لما هو ذاتي من ذاته  
واعترض عليه ان ما كان كونه هو له ذاتا للانسان ومحمولا عليه ليس بجوهرية لان كونه  
وجوهرية مقدم على الكل في الوجه والوجه المحمولا على الوجه الخارج بالموضوع اجيب عن هذا الا  
الاعتراض بان يقال ان كنهه اعتبارات بله احد ما ان ما فاعله به بشرط ان لا  
تعارنه شي فبهذا الاعتبار كان ذاتي فلا يمكن محمولا وان كان يؤخذ منه به بشرط ان  
يتعارنه شي كما ان طلق مثلا في كنهه نفس الانسان اي نوعا والثالث ان يؤخذ منه لا بشرط  
شيء بل كنهه ان تعارنه غير وان لا تعارنه في كنهه جنسا محمولا وليس بخو بل يقال عليه نحو  
بالجواز لان الدال عليه ذاته تسمية للدلول باسم الدال والمراد مما نحن فيه هذا الثالث لا  
الاولين فان دفع الاعتراض فانهم ولا تغفل فانه ينقسم لانها حالف الذات في ذلك التفسير  
وما كانه فروع في حل هذا الدليل لانه على هذه السكك الاول ومن شرط السكك الاول



في ان يكون الكبري كله و بهي لا تفر كذا لا لان كل محال في نوعه في كل شيء  
ولا يصح عنه كون الوضعي و يمكن ان يكون كذا لان كل محال في نوعه في كل شيء  
ان هما بهي محال في ذاتي بهذا التفسير هو ان يكون في ذاته في ذاته لان مفهوم  
زيد مثلا ليس مفهوم الانسان و هو لا يصدق على غيره و انه زيدا فيصدق على الانسان  
فان هو الانسان مع شيء اذا تسمى الشخص فكذلك الشيء الاخر في زيدا فيكون الماهية  
واحدة في حقيقة زيدا و هو المطلق كذا و لكن السيد الشريف في شرحه للموافقات في نفس يلزم  
على تقدير ان يكون الماهية ذاتية اذ لا يكون كذا و لكن لا يكون نفس الماهية لان  
المركب لا يكون نفسا هو خلاف المقدور قلت ان عني انه ليس نفس الماهية النوعية ثم وان عني  
انه ليس نفس الماهية الشخصية فليس لان العوضات واحدة في الماهية الشخصية كما ذكرنا انما  
فلا يحد و رفته و بهذا لا يكون كذا في الشرح و هو ان كانت الماهية ذاتية  
يلزم انتساب الشيء الى ذاته لان المنسوب اليه من المنسوب اليه كما لا يخفى و قوله  
وقد قلنا ان ان اطلاق الذات في معنى الاول شهر من اطلاقه على هذا المعنى  
اعلم ان الذات اما جنس او فصل اعلم ان جنس الكل في نفسه غير مستقيم لان اما ان يعبر  
تسمية قسم القسم قسما اخر او يعبر فان لم يعبر فكل الكل في قسمين احدهما ذاتي والاخر عرضي وان  
اعتبر لم يخفى في كل ان اقسام الذات في الوضعي اقسام لكل فلا وجه لخص الكل في خمسة اقسام  
كل واحد لا طائل تحته اعلم ان جنس الجنس ذاتي له لان الجهة بالنسبة الى ذاته متساوية  
لسائر الكمالات سواء يقال على كثر من ام لا و اما مقولته عليها فما موضع لما بهي جنس بعد  
محصلا لان المقولة بالنسبة لا غير وانما ذكر مقول ليعلم به لفظ على كذا و في جواب كذا و لم  
يجز ان يتعلل كذا بتقدير المنسوب لان تعدته بالرد و عن في فلهذا قال المحقق و يصرح  
لان التوفيق مركب من الداخل و الخارج و المركب منهما خارج و التوفيق بالخارج رسم ذو كذا  
لان لو لم يكن خارجا يلزم ان يكون في الخارج و اذ لا لان الخارج جزء من المركب منه ومن داخل  
في الخارج و هو نفس على المركب منها لا يكون خارجا و الا يلزم ان يكون الداخل خارجا  
على ما ذكرته اجيب ان دخول المركب في الشيء لوجوبه في كل جزء منه فلهذا و اما وجه من الشيء

فان

عن الشيء لا يوجب خروج كل جزء منه عنه حتى يلزم ما ذكره فعلى هذا قوله على كثر من زيدا لا طائل تحته  
لان ذلك خروج جزئيات و جزئيات خارجة بدونه و ذكر الكل فان قلت الكل لو كان جنسا لجنس  
كل من الجنس المطلق و اخص منه و هو محال ما كونه اعم لانه جنس الجنس و جنس اعم منه و هو  
غيره و اما كونه اخص فلا يوجب جنس الجنس و جنس اخص من مطلق الجنس لانه مقيد و المقيد اخص من  
المطلق و اما استحالته فلا يستلزم امتناع وجهه الكل بدونه و جنس في وجهه الكل بدونه  
جنس يكون اعم و اخص معا و هو طاهر قلت ان الكل باعتبار مفهومه اعم من مطلق  
الجنس و يجب ان يكون اخص من اخص منه فلا منافاة اذ يجوز ان يكون الشيء اعم من اخص باعتبار  
ذاته و اخص منه باعتبار وجهه من عوارضه و التوفيق به باعتبار المعنى الاول فان قلت  
الكل من حيث انه جنس لجنس لغيره من الكمالات فكيف اعم و اخص من جهة واحدة  
وهي من حيث انه جنس لجنس قلت لا اعم لان الجنس اعم من جنس الجنس اعم و الا لا يصدق  
على جنس النوع و غيرهما انه جنس لجنس كما يقال في كل علم من هذا ان غرضه باعتبار  
ذاته فان قلت جنس ما ان يكون موجه الى الخارج و لا يكون او اما مكان فالتوفيق كذا  
اذا كان في الخارج فهو متخلف و لا شيء من الشخص بمقول على كثر من و اما اذا لم يكن موجه  
في الخارج فلا يكون مقوما للجنس الموجه في الخارج فلا يصلح ان يقال على كثر من في جواب  
ما هو لان ما هو سوال عن الحقيقة المشتركة و مكان مقولا عليها في جواب ما هو يكون مقوما  
والتقدير ان الجنس معدوم في الخارج فلا يكون مقوما قلت اما تحت راسخ الاول بان يقال  
ان الطبيعة امر واحد موجه في الخارج فدا انهم انهم فصل او شخص فصار نوعا او شخصا اخر  
فصار اذ هكذا فهو معنى الاشتراك و اما قوله شخص فليس كذا و هو من الشخص لا مجموع الكمالات  
منها و قوله و لا شيء من شخص بمقول على كثر من فلا بد و انما يكون كذا لو كان الشخص  
واحد بالشيء و هو بم بل واحد بالجنس و عرض الشخص لا يبين في اشتراكه بين كثر من فانهم  
ولا تغفل ما ذكرناه فان ان يكون انما يقال على واحد شخص قول اعلم ان كون الجزئيات حقيقة  
مقولا على واحد انما هو كذا الظاهر نحو هذا ان يكون بالكل لا كذا حقيقة لان المشترك  
الذي به هذا اما نفس زيدا و غيره فان كان الاول يلزم حمل الشيء على و هو غير جائز وان كان الثاني

في موجه



ششم

المستخرج من  
كتاب جامع  
السيرات  
في مناقب  
أئمة الهدى  
عليهم السلام  
مجلد ثامن

في هي سبعة مجس في الذهب ايضا والام لعل مجس بدون الفصل من الفصول بل علمه الفصل  
لحقه مجس في الذهب فلا منافاه لان كنهه مجس في الخارج فان قلت ان مجس في كنهه عن  
سامه لخصص موقوف على اختصاص هذا الفصل بهن كنهه واحصا صبه بهن كنهه  
موقوف على مجس في كنهه عن سامه لخصص فلمم الدور واجبت ان اختصاص هذا الفصل  
بهن كنهه يقتضي كنهه مع الاختصاص لافصل الاختصاص فلا يلزم الدور وحاصله ان  
الدور معنى ولا يوقع تامل ووجهه يقال على الشيء في جواب اتي شيء هو يخرج النوع  
والمجس الوضو العام وفطر لان المجس والوضو يصلح لان يكونا جوابين اتي شيء هو  
او المطلوب به المميز في الجمله سواء كان من جميع الاعتبار او عن بعضها فكيف يخرج  
بهذا القدر والجواب عن بان يقال ان المراد من المميز في الجمله ان يكون جزءا عن الماهية  
وان لا يكون تمام المشترك اذ جزء من الجزء كما كنهه المميز السؤالان اما الاول  
فلانه تمام المشترك واما الثاني فلانه ليس بجزء من الماهية بل تمامها ان يمنع الحكم  
عن الماهية **اقول** علمه لا تحقق للزوم بين الشئين اختصاص لان الزوم نسبة بينهما والنسبة  
معايرة لهما لتعلقها بدو ووجه لاج اما ان كنهه الزوم لازما لاحد المتلازمين او لا يكون  
وان لم يكن لازما يمكن ارباع الزوم عنهما وامكانه انما يكون طوازا لا انعكاسا بين اللزوم  
واللزوم والانعكاس الزوم ماصد وهو خلاف المقدور اذ احرار الانعكاس بينهما لا كنهه اللزوم  
لازما ولا للزوم ملزوما وان كان الزوم لازما لكان للزوم لزوم وتنقل الكلام اليه  
فتسلسل وانما **اجب** يمنع امتناع هذا التسلسل لانه في الامور الافتراضية والتسلسل  
فيه جايه كما مر لانه ليس تسلسل الواقع بل ينقطع بانتطاع اعتبار العقل واعتراض بان الزوم  
امان كنهه معدوما في الخارج او موجه انه وكلاهما صحيح اما الاول فلان التماسه حاصل بين  
اللزوم العددي وعدم اللزوم والتمايز من خواص الوجه لان التمايز عبارة عن ثبوت  
حالة الشيء لا يثبت لغيره و**ثبوت** الشيء للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء لا كنهه معدوما  
واما الثاني فلانه لو كان موجه لا كنهه الجواب المذكور جوابا لان التسلسل في الامور  
وهو موجه **اجب** ما محتمل والتسلسل الاول ولان ان التمايز من خواص الوجه الخارج بل من خواص

والعام



مطلق الوجه والاعدام لها وجه في الذهن يمكن التمايز بها فان قيل لو لم يكن اللزوم متحققا  
في هي راجح فلاح اما ان متنع الاستحكاك في الخارج اولاً فمتنع فان امتنع الاستحكاك في هي راجح كان  
اللزوم محققاً فلا فلاح للاحكام لازم لازماً ولا ملزوم ملزوماً وهو محال بالامانة ان لم متنع  
بالاستحكاك في هي راجح كحقن جواب الاستحكاك لحوال السواء الضدين والتقصض من حيث هي راجح  
كحوال السواء الاحكام والوجوب في الخارج وانتفاء الامتناع والامتناع في هي راجح  
**قال** القول الشارح **لأقول** انما قدم القول الشارح على هي راجح في الوجود لتقدمه على هي راجح  
بالطبع لان هي راجح في الوجود الطبع عند فهم من الوجود والتقدم الطبعي هو كون الشيء تحت  
احتياج اليه المتأخر ولا فلاح مؤثر فيه فنتقدم الواحد على الاثنين والتصور بالنسبة الى التصديق  
كذلك لان كل تصديق متوقف على تصور فبه وتصور النسبة بينهما وبين التصورات  
ليس بمؤثر فيه فله اقول في نظر ان المراد بالتصور اما مطلق التصور او التصور المركب الذي  
هو القول الشارح فان كان المراد بالنسبة يمكن لا يلزم منه تقدم القول على هي راجح وان كان الكائن  
لان القول الشارح لا يتقدم على هي راجح طبعاً لعدم احتياج التصديق الى التصور المركب بل  
الى التصورات التي هي اجاؤه وجوابه انما كان القول الشارح ومطلق التصورين نوع  
واحد قدمه على هي راجح نظم الى هذا المناسبه وانما سمي قولاً لان القول هو المركب والتعريف  
لا فلاح للاحكام لان الشيء المطلق تصحيح بالكتب تصحيح بوجه ما اولاً والامتناع طلبه  
حاصل واسماء باسرها وعرف بها وكذلك التصور بوجه ما يدخل في تصور المطلب بل بوجه  
من مؤثر فيه فيكون مركباً بالهم ون كذا ذكر السيد السمر في راجح اول في نظم لانه لا يوجد في  
السامح لا بد في الله من امر عرضي فيكون مركباً من الداخل والخارج والمركب منها اسم  
سما مراً غير من مذهب المطلب بالتعريف ما ان كنه معلوماً وكلاهما محال اما الاول فلكساليه  
محصلهما حاصل واما الثاني فلا متناع بوجه الطلب كالمجمول المطلق اجب ان المطلوب معلوم  
من وجه ومجمول من وجه وبوجه الطلب كالمشئ ذي الوجهين لاي الوجه المعلوم او المجمول  
منه بل ما ذكر من الاستحالة فان قيل انما كان المطلب معلوماً من وجه ومجمولاً من وجه متنع  
طلبه ايضاً لان الوجه المعلوم متنع طلبه ما ذكر من امتناع محصله حاصل وكذلك الوجه المجمول لا

لا مشاع وجه الطلب نحو المجهول مطلق قلت لا ثم ذلك لأن كونه المجهول هو ما به المطالبة  
المعلومة هي من عوارض تلك الماهية يمكن بوجه الطلب نحو ما بواسطة العلم بكل العارض كما  
الطلب حقيقة الملك بواسطة علم ما به موجه سواي عارض غير ذلك غير من المطالب **قلت**  
لم يكن ثمة للملا يتسلسل **قلت** وقتل عليه لئلا لا يزال كونه للملح لا أن هذا هو الحاصل من  
مطلق كذا وسطر هذا أن يكون مساوياً للملح ودفع التوقف بالاختصاص وهو أن ثمة أن يكون  
أن يكون الشيء باعتبار نفسه ذاته مساوياً للشيء الآخر باعتبار عوارض من عوارضه  
منه وحده كذا كذا فانه باعتبار ذاته مساوياً للملح ومعرفته لا باعتبار أنه احص منه  
**قال** كما أن وجه الوجه نفس الوجه **قلت** قل عليه أن ليس للوجه وجه لأنه لو كان لوجوده كان  
موجوداً شيئاً له الوجه وذلك الشيء إما نفس الوجه أو غير ذلك كليهما معاً أما الأول فلا مشاع  
سواء الشيء للشيء نسبة بمعنى تعاريف المتشبهين وإما الثاني فلا مشاع أن كونه الشيء غير الوجه  
وهو باطل الأول أن الوجه موجه ووجهه عنه **قلت** لأن الوجه هو الحق وكل شيء  
معاً للحق فهو كونه محققاً محتجاً إلى الحق وإما ما هو غير الحق فهو كونه محتجاً لا  
محتاج إلى شيء آخر بل هو محقق بذاته كما أن كل شيء معاً للحق فهو كونه محتجاً محتج  
إلى الحق، وإما ما هو غير الحق، فلا محتج إلا الحق، فإذن مقتضى بذاته وإما ما ذكره الراحل  
من أن الوجه شيء له الوجه بكلامنا من النظر إلى جانب الألفاظ والمفاهيم اللغوية  
فانهم فانه دقيق **قلت** وهذا أن هو الذي سكب عن جنس الشيء ونفسه **قلت** أعلم أن العام في  
هذا الرسم كونه على الخاص لأنه أكثر وجه في العقل لأن شروطه ومعايده أقل من شروط  
الخاص ومعايده وكل ما هو أقل شروطه ومعايده هو أوفى بمقتضيه ومعايده من أن  
ما ذكره العام إذا كان العام ذاتاً ويكون معاً مقتضياً بالذات وهو ما لا يزال كونه  
ما ذكرته تأمل واعترض على التوقف بهذا العام بأن التوقف يوجب جميع الأجزاء التفصيل  
وجميع الأجزاء نفس الماهية فمما حار التوقف **قلت** أن جميع الأجزاء، يعتبر في الذهن على وجهين  
أحدهما على سبيل الاحتمال بأن يحصل جميع الأجزاء، وجه واحد بهذا الاعتبار وهو كونه  
وثانها على سبيل التفصيل بأن يحصل لكل جزء، وجه على وجه واحد بهذا الاعتبار







**سَمِ الله الرحمن الرحيم وبه نقتضي**  
**الحمد لله المجدد والمصلح على المودود** الحمد هو الشاء  
 باللسان الشاء هو اثبات ما يشعر بالتعظيم فلا يقدر  
 بالذكر بالخبر وعلى الجميل الاختياري لتحقيق ماهية الحمد  
 فيه بحث وهو ان الجميل الاختياري ليس لتحقيق ماهية  
 الحمد بل هو انفراد عن المدح الذي هو غير الاختياري والجواب  
 ان يقال ان هذا على مذهب من قال المدح لا يكون الا اختيا  
**قوله** فلا يقال الحمد زبد على حسنة **قوله** الحسن من الفعل  
 الاضطراري لا من الاختياري وكذا الشجاعة لا هي القاء  
 النفس الى احتمال المهلكة وهو امر ضروري فلا يجد على امثال  
 ذلك **قوله** الواجب الوجود هو الذي **قوله** قبل من وجد  
 في تعريفه هو الذي يلزم من علمه محال وقيل ايضا هو  
 استحقاقه الذات الوجود لذاته اي اقضاء الوجود لذاته  
 ومثال الكلي واحد وفيه نظر اذ يلزم من هذا اما ان يكون  
 المتقضي عين المتقضي او غيره بانه ان المتقضي ان كان الوجود  
 الخاص يلزم الاول لان الوجود الخاص الواجب عنه وهو يستلزم  
 ان يكون الشيء متقدما على نفسه وهو محال وان كان المتقضي

في كل ما هو واجب الوجود  
 من غير ان يكون له وجود  
 مستقل عن غيره من الوجودات  
 بل هو وجوده من غير الوجود

للوجود

للوجود المطلق يلزم ان يكون الشيء الموجود اذا موجودا  
 دائما فلا يعرض لها عدم اصلا فيلزم من هذا عدم الوجود  
 لان مقتضى الذات لا يتخلف عن الذات وهذا الوجود استحال  
 ودفع باختباره الشيء الثاني من التردد وبما ان مقتضى هو  
 الوجود المطلق واما لزوم العناد اذ كان مقتضى الذي هو  
 الوجود المطلق غير قابل للقدم والحدوث وهو ممنوع لان  
 طبيعة الكليات اذا كانت لها افراد بعضها قديم وبعضها  
 حادث فيجوز انصافها بما بالقياس الى الافراد **قوله** قلت ان تقدم  
 ذاته من حيث هي في توجبها **قوله** فيه بحث وهو ان الوجود  
 صفة لازمة لذات العلة الموجدة **قوله** في موضوعه والعلة الموجدة  
 ما لم تكن موجودة لم يوجد سببا اصلا فيلزم العناد الذي هو تقدم  
 الشيء على نفسه وغيره سواء اعتبر ذات العلة مع **قوله** اعتبار  
 الوجود او من غير اعتبار الوجود **قوله** اجيب عنه بان يقال اما اعتبار  
 الوجود في العلة الموجدة قبل اليجاد فتخصيصه بافادة الله تعالى  
 الوجود الى الماهية التي غير ماهية تعالى اما في افادة الوجود  
 لنفسه فلا يجوز اعتبار الوجود قبله **قوله** وايضا يلزم على تقدير  
 كون الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر التسلسل **قوله** فيه بحث  
 وهو ان الوجود من الامور العقلية والتسلسل جائز فيها لانه  
 ينقطع بانقطاع الاعتبار كما ذكر في موضوع **قوله** الوجود المتقدم

في كل ما هو واجب الوجود  
 من غير ان يكون له وجود  
 مستقل عن غيره من الوجودات  
 بل هو وجوده من غير الوجود

اجيب عنه بان الوجود التسلسلي مقصور  
 في الوجود المحض الوجود من الوجود  
 الاعتباري الذي في نفس  
 الامر فلا يقع بحره  
 الاعتبار



الذي هو غير الوجود المتأخر مقتضى الذات **اقول** لا يقال  
الوجود المتقدم الذي هو غير الوجود المتأخر لا يجوز ان يكون  
مقتضى الغير وهو غير الواجب لا نقول فعلى هذا يلزم احتياج  
الواجب في وجوده الى الغير وهو محال في حقه فع لا بد يلزم  
من المحذوف الذاتي وعدم تعارضه بناء على ظهور الاستحالة  
**قوله** الممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه **اقول** الممكن  
هو الذي ان كان ذاته توجب وجوده كان واجبا بالذات فيلزم  
التعدي في الوجود الذاتي وهو باطل وان كان ذاته توجب  
عدمه كان متعاضدا لذاته لا يكون حاصرا لها في الثلاثة  
حاصرا وان كان ذاته توجب وجوده وعدمه معا والحال  
ان الوجود والعدم للممكن متساو فيلزم من هذا انقضاء  
الممكن بمساوي الطرفين فيلزم منه ان لا يكون الممكن موجودا  
او معدوما في زمان من الازمان اصلا وبطلانه بداهي  
فتعين انه غير مقتضى لوجوده وعدمه **قوله** موجد الاشياء  
**اقول** اعلم ان موجد الاشياء كلها واحد عز وجل  
خلافا للمعتزلة في الافعال الاختيارية لانهم قالوا ان العبد  
موجد الافعال الاختيارية بسبب الآلة التي هي بخلق الله  
تعالى وابداده والحكماء في غير العقل الاول لكنهم اتفقوا  
على ان المبدء الاول **قوله** والموجد لا يكون الا كذلك **اقول**

هذا صورة برهان التطبيق والعرض من هذا البرهان  
وهو اثبات وجود الواجب تعال في التسلسل كما قررنا  
في علم الكلام **القول** لأن وجود النقيض مستلزم للنساق  
**القول** هذا صورة التامع والعرض منه هو اثبات  
الوحدة للواجب تعال يلزم أن يكون الواجب معك بالاعراض  
وهو **تم** والمراد من قولنا عدم الممكن من غيره وهو  
عدم الحادث لا لعدم القديم **القول** فيه نظر لأن لعدم القديم  
إذا لم يكن من الغير فحين أن يكون من ذاته إذا لا واسطة بين  
كون عدم من ذاته والعدم من غيره وكل ما كان عدمه من  
ذاته يكون متصفاً في هذا التقدير يلزم أن يكون الممكن  
متصفاً هو باطل ويمكن أن يجاب عنه بالتزام الواسطة وهي  
إمكان عدمه من غيره والعدم القديم الممكن من هذا القبيل  
فأصل ومحصل الجواب أن امتناع صدور عدم القديم  
من أنه تعال ليس من ذاته بل من غيره وهو قولنا كل مسبوق  
بالأداة حادثة والامتناع بالغير لا ينافي الذي في فعل هذا  
لا يلزم أن يكون الممكن متصفاً **القول** وكل مسبوق بالارادة  
**القول** ولقائل أن يقول يجوز أن يكون عدم المسبوق  
بالقصد والارادة قد بما بالارادة القديمة تقدم الارادة  
عليه يكون بالذات لا في الزمان والحادث لا يكون إلا مؤخر

٧١٥٨



في الزمان **قوله** مع ان المتكلمين قائلون بالعدم القديمة  
**اقول** المشهور ان القديمة يفسر بالابداء لوجوده  
وهذا التعريف لا يصرف على الاعداء القديمة اللهم الا ان  
بالاول مطلقا **قوله** والعدم القديم الوقوع حاصل  
ولم يحصل **اقول** المراد من العدم القديم هو العدم الذي  
قبل الوجود وفي شأن المنع لو كان المراد منه الوجود الوقوع  
يلزم محال وهو فساد العالم وان كان المراد منه الوجود  
الغرضي فلم لا يجوز ان يكون للمنع العدم الحادث الوقوع  
وهو العدم الذي بعد الوجود اللهم الا ان يكفي في تفسير  
العدم القديم بالوجود الغرضي سواء كان وقوعيا كما في  
الممكنات او فرضيا محضاً كما في المستغاث بالذات وفي الممكن  
الغير الوقوعي كالعنفاء مثلا واما في العدم الحادث فلا بد  
لله الوقوعي **قوله** هذا القسم وقوع محال **اقول** فيه من  
وتوجيهها ان يقال ان اخذ الاقسام الثلاثة الذي هو  
مسلوب الضرورة عن طرف الوجود يكون وقوع محال  
في الذهن فان كان محالاً في الخارج واما القسم الرابع فيستحيل  
وقوعه مطلقا اي في الذهن والخارج لان العقل لا يجز اجزاء  
القيضين قطعا **قوله** لانه يلزم منه اجتماع القيضين  
**اقول** ويلزم منه ايضا ان الشيء الواحد واجبا ومتسعا

قوله في القسم الرابع  
هو الذي هو  
مسلوب الضرورة  
في الخارج  
والمستحيل  
في الخارج  
لان العقل لا يجز اجزاء

بالذات وهو

بالذات وهو استحالة **قوله** بخلاف الاقسام الباقية **اقول**  
فان قلت لانه ان الاقسام الباقية باهرها صحيحة بل يلزم  
في قسم من الاقسام ارتفاع القيضين وهو ممكنا ايضا لان  
ضرورة الوجود والعدم تقيضان وهما مما يسليان  
من الممكن قلت ان مثل هذا الارتفاع ليس بمحال لاسباب  
ضرورة الوجود وسلب ضرورة العدم كما هو رفع المتباينين  
وارتفاعهما ليس بمستحيل لعدم استحالة ارتفاع الانسان  
والفرس بل المستحيل هو ارتفاع القيضين كاستحالة ارتفاع  
الانسان وللانسان وهذا القسم ليس من قبيل الثاني بل الاول  
وهو رفع المتباينين فتأمل واما في قوله يلزم اجتماع القيضين  
في بحث وهو انه يقال ان الالزام لزوم ذلك بل يلزم اجتماع  
المتباينين لان ضرورة الوجود وضرورة العدم ليسا متناقضين  
لا معنى للقيضين وهو رفع الشيء وهذا المعنى لا يصرف عليها  
لان رفع ضرورة الوجود الى ضرورة العدم بالعكس قلنا  
وان لم يكن من المناقضين في الحقيقة الا انهما متباينان  
للقيضين في عدم كون جوار اجتماعها ولذا قال يلزم اجتماع  
القيضين **قوله** لانه عرض يقوم بالنظير والعرض مرفوع اه  
**اقول** في بحث وهو ان الجواهر والاعراض من الموجودات  
الممكنة والامتناع والنظير من المعدومات المتسعة على ما تقرر



فقلت في ذلك ان يقال اطلاق الجواهر والاعراض عليها على  
 ضيق التشبيد والمجاز **قوله** وغيره صفة مت على غير من هي له  
**اقول** بيان ان الامتناع فيه صفة للشريك والامكان صفة  
 لا تردون صفة الله تعالى حقيقة وان كان صفة له لفظا  
**قوله** قلت الوجود عين الذات الباري **اقول** في هذا الجواب  
 غير مرضي لانه لا يدل على تقديم المواجه على المنع والممكن  
 على مذهب المتكلمين وهو لا يناسب المقام لان السؤال عام  
 يشمل المذاهب فتأمل **قوله** لان المنع هو سلب الضرورة  
**اقول** قيل عليه بوجه اخر وهو ان المنع هو الذي يقتضي  
 ذاته عدمه وان صدق على المعدوم فيكون موجودا  
 بمعنى ان حرف السلب غير داخل في مفهوم الممكن هو الذي  
 لا يكون وجوده وعدمه من ذاته بل من غيره وان صدق  
 على الوجود فيكون معدوما بمعنى ان حرف السلب داخل  
 في مفهومه والوجودي مقدّم لشرفه على المعدومي فلذا قدم  
**قوله** قلت لعدم الفرضي حاصل الواجب **اقول** الواجب  
 لذاته ليس يقابل لعدمه في نفسه واما صفة تعاقب ليست  
 تقابلة في نفسها اي من حيث انها صفات الله تعالى وان كانت  
 ممكنة في حد ذاتها عند المتكلمين بخلاف سائر الكمالات فانها  
 قابلة له بالنسبة الى ذاته تعالى **قوله** لان مقصود الشارح

بيان الصانع

بيان الصفات **اقول** اي مقصود الشارح ان يشير الى الوجود  
 المنصفة بالامكان الخاص وهذا المقصود بقوت من كلام  
 المجيب وايضا يلزم ان يكون ذكر لفظ المنع حشا لان ما  
 منه على هذا التقدير هو سلب الضرورة عن طرف الوجود  
 وهو يحصل فلا حاجة الى قوله المنع نظيرة **قوله** اعلم  
 اوله ان الارادة **اقول** الارادة الاختيار معناها واحد  
 بيان المغايرة بين العلم والارادة ان ارادة الله تعالى  
 غير متعلق بالمنع وعلى تعاقب جميع الاشياء واما المغايرة  
 بين العلم والقدرة ان العلم شامل للكل والقدرة يختص  
 بالمكانات فان مناط القدرة هو الامكان واما المغايرة  
 بين الارادة والقدرة ان الارادة متعلق بالاشياء بجميع  
 احد الطرفين على الاخر والقدرة يتعلق بالمقدور باستواء  
 النسبة الى طرفين معا **قوله** يرجع لوقوع مقدور  
 الله تعالى وقت دون وقت **اقول** الترجيح بلا مرجح جائز  
 عند الفاعل بالاختيار كالجايح فان يختار احد الرغبتين  
 على الاخر مع التساوي النسبة اليهما **قوله** اشارة الى الرد  
 مذهب الحكماء **قوله** منشاء هذا الرد عن قوله الصادر  
 باختلاف فقط وهذا الرد عام يشمل مذهب الحكماء كليا  
 لانهم لا يقولون بالاختيار الذي فسر المتكلمون واما الحكماء

يعني في الرد على  
 الفاعل المختار واما الارادة  
 فصفة من غير منفصلة عن ذات  
 الشيء والاعراض  
 هي في الاول



فيطلقون اسم المنار على الله تعالى مقتضى تفسيرهم معنى  
 المنار بمعنى انه انشاء فعل وان لم يشاء لم يفعل **يطلق**  
 على الله تعالى كلا المذهبين واما بمعنى انه يصح منه الفعل  
 والترك فعند المتكلمين فقط **قوله** هذا اشارة الى رد  
 الشبهة **اول** ظهور هذا الرد عن قوله الصادر في قوله لا بد  
 في هذا الرد للقول بالاختيار وهو خاص لا يشمل مذاهب  
 الحكماء كلها لان اكثر الحكماء يقولون بصدور الشرع عند كونه  
 بالاجاب اما الشبهة والجوسية فلا يقولون بصدور  
 الشرع عند اصدائه كما قرئ في موضع **قوله** بل كان بالنسبة الى  
 غيره **اول** قيل من وجه اخر وهو ان كون الشيء شريفاً  
 في العرف والمصطلح انما يلزم من انصاف بشر لا من خلقه  
 والواجب تعالى ليس يتصف بالشر بل خالق له **قوله** فيلزم  
 توقف الشيء على نفسه **اول** قيل في جوابه ان الطرف الكلي  
 الذي هو الجزئية باعتبار الصحة والفساد والطرف  
 الجزئية الذي هو الكلي باعتبار الايضاح والاكشاف  
 لان الشيء يتضح بزيادة انصاف يتصور جزئياته **قوله**  
 الواجب الجعلي الغير الشرعي لا الواجبات **اول** والواجب  
 العقلي ايضا وهو الذي يمتنع المشروع بدونه وكثيراً  
 من المحطين يحصلون بعض العلوم من غير ان يعلم

شيان

شيان من الاصطلاحات فثبت انه ليس بالواجب بالواجب  
 العقلي بل بالواجب الجعلي العادي قيل ان معرفة المنطق  
 واجبة بالواجب العقلي لان معرفة الله واجبة للعباد  
 وهي موقوفة على الفكر الذي حصوله بالمنطق فاذا كان  
 معرفة المنطق واجبة بالواجب العقلي وقد عرفت ما فيه  
 من الفساد **قوله** مع انه لا مناسبة بينهما **اول** اي لا مناسبة  
 في المعنى ولا يقطع هذا المعنى المناسب في العقل وهو  
 الطلب مطلقاً سواء كان لطلب ترك الفعل كما في النهي  
 او لطلب الفعل كما في الامر **قوله** اسم الحكيم المستخرج **اول**  
 بوجه آخر ان الحكيم المستخرج يعلم تلك الباطنة استحضار  
 يسمى بايساغوجي وكان يخاطبه في كل مسئلة ويقول  
 بايساغوجي الحال كذا وكذا يفهم من هذا التسمية اسم المستخرج  
 باسم تعلم المستخرج **قوله** لان الجنس امر مبهم **اول** قيل  
 لوجه آخر هو ان الجنس ما به الاشتراك والفصل باب الامتناع  
 والامتناع الشيء لا يكون الا بعد الاشتراك فيه فبالاشتراك  
 مقدم عليه اعلم ان الفصل علمه لبقين الجنس وتخصيصه بمعنى  
 ان الجنس امر مبهم محتمل لان يكون اشياء كثيرة او الفصل  
 تخصيصه ويزيل ابهامه اما اذا لوحظ هذا الوجه في  
 الفصل فيلزم تأخر الجنس من الفصل الا ان مراد المحشى



هو ان يتكلم على مقتضى موق كلام الشارع الذي تقدم الخ  
 على البصر **قوله** لان الذات نفس ماهية الشيء او جزئ **اول**  
 في هذا الكلام اشارة الى تفسير الذات بالشيء مع ضي ايضا  
 وانت تعلم ان اطلاق الذات على هذا غير مشهور مع مقصود  
 المحتش وهو بيان تقديم علمها بالاشهر بان يقال لان الذات  
 هو جزء الشيء وجزء الشيء مقدم عامة **قوله** اعم من الدليل  
 المصطلح **اول** الدليل عندهم وهو الاستدلال من الالان  
 الى الورش **قوله** من التصور التصور بشي اخر **اول** كالمصنوعات  
 فانك اذا تصورت المصنوعات اى الكمكيات يلزم من هذا  
 التصور التصور بشي وهو الصانع الموجد **قوله** ومن التصديق  
 التصديق بشي اخر **قوله** مثلا اذا قلنا العالم متغير وكل  
 متغير حادث يلزم من تلك المقدمات التصديق بشي اخر  
 وهو العالم حادث **قوله** من وراء الجدار **اول** اعتبار هذا  
 القيد لظهور دلالة اللفظ على وجود الالفاظ فان المسموع  
 من المشاهد يعلم وجود الالفاظ بالمشاهدة لا بدلالة  
 اللفظ عليه عقلا واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود  
 الالفاظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا وانحصار الدلالة في اللفظية  
 وغير اللفظية حصر عقلي واما انحصار الدلالة اللفظية  
 الوضعية والطبيعية والعقلية في الاستقراء لا بالحصر

العقل

العقل الدائر بين المعنى والاشياء فان دلالة اللفظ على  
 المعنى اذا لم يكن مستندة الى وضع ولا الى طبع لا يلزم من ذلك  
 ان يكون مستندة الى العقل جزئ **قوله** من غير احتياج الى  
 واسطة **اول** هذا الكلام اشارة الى خروج اللازم الغير  
 البين من مفهوم الدلالة الالفاظية **قوله** ومن غير احتياج  
 الى علم اللازم **اول** هذا عطف من غير احتياج الى واسطة  
 دل هذا الكلام الى خروج اللازم البين ما بمعنى العلم من  
 مفهوم ما لكنه مستعمل في الدلالة الالفاظية كمن ليس بمعتبر  
 فيها بخلاف الغير البين فانه مناف لها مطلقا اى بحسب مفهوم  
 وبحسب الاستعمال اعلم ان في كلام اشارة الى تقسيم مطلق  
 اللازم الى البين والى الغير البين هذا تقسيم حقيقي لان احد  
 قسميه لا يصدق على ما صدق عليه الاخر وبالعكس والى  
 تقسيم اللازم البين الى البين بالمعنى الادع والى البين بالعلم  
 الاخص وهذا تقسيم اعتباري لانه احد قسميه الذي هو  
 المعنى الادع يصدق على الاخر الذي هو المعنى الاخص ولا يصدق  
 لان النسبة بينهما بالعموم والخص هو المطلق **قوله** فانه  
 لا يلزم من العلم بما هيته الالفاظية **اول** هذا مادة اللازم  
 البين بالمعنى الاخص الذي يكتفى بتصوره ملزوم في اللزوم  
 المعبر في الدلالة الالفاظية **قوله** اعلم ان اللازم من كون



الشيء مقتضياً **أول** اللازم قد يكون عاملاً بالنسبة إلى  
 الملزوم كالحبر إذ بالنسبة إلى الانسان ويسمى ملازمة  
 عامة فيلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ولا يلزم  
 من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من انتفاء الملزوم  
 انتفاء اللازم ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم  
 وقد يكون اللازم مساوياً للملزوم كالناطق بالنسبة  
 إلى الانسان ويسمى ملازمة مساوية فيلزم من وجود كل  
 واحد منهما وجود الآخر ومن انتفاء كل واحد منهما انتفاء  
 الآخر قال الشارح واللازم ما يتبع انفكاكه عن الماهية  
 فأول ما يقال ان الماهية التي هي الملزوم يتبع وجودها  
 منتفكة عن اللازم لئلا يرد الاعتراض بالعدم الاعم وهو  
 ان يقال اللازم الاعم ما يمكن انفكاكه عن الماهية فيدخل  
 في تعريف العرض المفارق فيبطل التعريفان طرداً وعكساً **أول**  
 لأنه ان دل على كل امر خارج **أول** الظاهر في العبارة ان يقال  
 لأنه ان دل على كل امر خارج لزم ان يكون كل لفظ وضع لمعنى  
 والد على معان غير متناهية **قوله** لأن مفهوم العدم البصر  
**أول** العدم مركب من العدم والاضافة اذا اخذ من حيث  
 هو مضاف ولا يكون مركباً من العدم المضاف الذي هو البصر  
 ودلالة العدم على الاضافة بالتقنين وعلى البصر

باللزام

مفهوم  
 باللائم أو انضاف الاعم هو ما صدق عليه العدم بالعموم  
 انضاف خارجي لأن في الانضاف الخارجي يكتفى بوجود الموضوع  
 فقط **قوله** من حيث أنه منطقي **أول** المنطقي اذا كان نحو البضا  
 وله اشتغال ايضاً باللفاظ **قوله** لأنه لما كانت افادة المعنى  
**أول** هذا إشارة إلى بيان الحاجة إلى اللفاظ يعني لما كان  
 الانسان مركباً بالطبيعي بمعنى انه لا يمكن قطع الاحتياج من  
 ابناء نوعه من جهة المعيشة وسائر الحاج وضعف اللفاظ  
 المشتمل عليه الأحوال المذكورة فيقول له لأنه لما كانت افادة  
 المعاني واستفادتها موقوف على لفظ لم يرد توقفه مطلق  
 الافادة والاستفادة على اللفاظ بل توقف كون الافادة  
 إلى غيره والاستفادة من غيره على اللفاظ أما اذا اراد الشيء  
 ان يحصل لنفسه شيئاً من المسائل فلا يتوقف له عليها الا على  
 ١ الى جهة الاسهل الايسر **قوله** نفهم **أول** اي من جانب العلم **قوله**  
 ٢ وفيها **أول** اي من جانب التعلم **قوله** لما كانت منشأ الفهمين  
 ٣ الى قوله عند الشارح هذين **أول** فان قلت الاقسام الأربعة  
 ٤ المذكورة في الشرح متحد في عدم كون دلائلهم مقصورة فلم يعد  
 ٥ الشارح هذا الاقسام أربعة بل ينبغي ان يكون قسم واحد واجب  
 عنه بان الشارح نظر إلى جهة الاختلاف وعدلها أربعة وان كان  
 متحد من جهة عدم كون دلائلهم مقصورة ببيان جهة الاختلاف



ان في قسم الاول لا يكون للفظ جزء وفي قسم الثاني يكون  
 للفظ جزء لا معنى له وهما متغايران اما اختلاف الاخرين  
 فاسهل قوله وما لا يكون للفظ ولما جاء خبر كون علم النقطة  
**اول** انما اعتبر قوله بقوله علم الاله لم يكن علما لم يكن له  
 معنى وليس كلاما مقيد واما اعتبار العلم للنقطة خاصة  
 فلحصول السداسية في القسم على زعمهم لانه اذا كان علما  
 للمعنى المركب ثم يوجد السداسية فتدبر **قوله** واعلم ان الكلي  
 هو الذي اه **اول** الكلي والجزيئة هما صفتان للمعاني  
 حقيقة وانصاف اللفظ لهما بالعرضي اي من قبيل تسمية ذلك  
 باسم المدلول **قوله** فيدخل في ذلك الكلي الاشياء **قوله** قيل فاندرك  
 تحت الكلي نوع ايهام اذ الكلي هو لا يمنع نفس تصور من الشراكة  
 والتصور هو حصول صورة في العقل فلو كان كلياه  
 لكان شيئا وقد اعتبر من ذلك بان المراد بالشيء في تعريف التصو  
 هو الشيء اللغوي الشامل للشيء والاشياء فتأمل **قوله** يمنع  
 فرض صدق على كثيرين امتناعا **قوله** هذا المراد من فرض  
 ممتنع بالوضعية لان مفهوم زيد يستحيل ان يجعل مشتركا بين  
 كثيرين فان معناه هو ذات هذا المشار اليه فيمكن في الدهن  
 ان يجعل مشتركا لغيره **قوله** فيكون امتناع فرض صدق الفيل  
 فلا تناقض الا مكان والذاتي **اول** هذا الفرض فرض ممتنع باضافته

الاستحالة

الاستحالة في اشتركا بين كثيرين بحسب الفرض العقل اي يمكن  
 للعقل فرض اشتركا الاشياء وكذا الامكان واللا وجود  
 وهذا اشارة الى ان بعض الكليات ليس جزءا جزئياتها  
 كالخاصة والعرض العام وفيه بحث لان الخاصة كالحا  
 مثلا جزء من هذا الصالح وكذا العرض العام كالمشاي  
 مثلا جزء من هذا الاشياء فلا معنى لقوله ان الخاصة والعرض  
 العام ليسا جزئيين من الجزئيات وقد بان يقال ان الام  
 ان لفظ هذا الصالح جزء حقيقي بل الجزئي حقيقة هو  
 مدلول هذا اللفظ الذي هو الماهية الاساسية مع التخصيص  
 والخاصة لا يكون ضد امرا وقس على هذا حال العرض العام  
 وتخصيص الكلام هو ان يقال المراد من عدم كون الخاصة  
 والعرض العام جزء من الجزئيات انما هي الجزئيات الحقيقية  
 وما ذكره الا عراض هي الجزئيات الغير الحقيقية اعلم ان المقصود  
 من كون الكلي جزءا جزئياتها هو اثبات التقديم الطبيعي للكلي  
 ولا كلام يدل على تقديم الكليات على الجزئيات اذا سما  
 ليسا جزئيين للجزئي الا ان يقال لما ثبت التقديم الطبيعي  
 في اكثر الكليات فجعلوا الكليات باسرها متقدما بالطبع  
 لوجود التقديم الطبيعي في البعض وهذا المقدار كاف  
 في كون الكلي مقدما بالصحة على الجزئي بيان قوله ان الكلي



الجزء الجزئي هو ان زيد مثلاً مركب من الحيوان الناطق  
 والشخص والحيوان الناطق كجزئاً **قوله** الكلي بتركيب  
 من الاجزاء **أول** اراد بالاجزاء ما فوق الجزء الواحد  
 وكذا كل جمع يستعمل في تعريف هذا المصنف **قوله** فاعلم ان النسبة  
 بين الكلي والجزئي التباين **أول** المراد من الجزئي الجزئي الحقيقي  
 ومن التباين ايضا الحقيقي واما الفرق بين الجزئي الاضافي  
 والكلي فلالتباين الجزئي الذي هو العموم من وجه لصدورها  
 على الانسان والحيوان مثلاً وصدق الجزئي الاضافي  
 بدون الشخص كزيد مثلاً وصدق الكلي بدون الجزئي  
 الاضافي في الجنس الاعم كالجواهر **قوله** وصدق الكلي بدون  
 الكلي على زيد **أول** يريد عليه ان الكلي لا يكون الا مركباً ولا نقول  
 احد تركيب زيد وجوابه ان الكلي اعم من المركب لان المركب  
 شرط فيه تعدد بحسب اجزاء اللفاظ الدالة على اجزاء معاً  
 وهو ليس بل ادم في الكلي **قوله** وصدق الكلي بدون الجزئي  
 على الانسان **أول** فيبحث وهو ان الانسان في قولنا  
 الانسان حيوان جزء هذه القضية ورتبة ظاهر من الماهية  
 وفيبحث ايضا وهو ان النسبة انما يكون بين الماهية وبين  
 ومفهوم الانسان الذي هو الحيوان الناطق يصدق عليه  
 انه كلي وجزئي ايضا لان الانسان الشخص كزيد مركب

من الحيوان

من الحيوان الناطق والشخص فلامعنى لقوله وصدق الكلي  
 بدون الجزئي على الانسان فتأمل **قوله** كالنقطة **أول** هي  
 نهاية الخط وهو ما يقبل الانقسام طولاً **قوله** وصدق الكلي  
 بدون الجزئي على الانسان **أول** اي على الانسان النوع  
 لا على الشخص **قوله** وصدق الجزء بدون الجزئي على الحيوان  
**أول** اي على الحيوان النوع والجنس **قوله** جسم فاما حساس  
 متمرك بالارادة **أول** اعلم ان الحساس فضل للحيوان متمرك  
 عن جميع ما عداه لان الكلي حساس حيوان واما المتمرك  
 بالارادة فهو يتحقق ماهية الحيوان لان كل حيوان فهو متمرك  
 بالارادة وكل متمرك بالارادة فهو ليس بحيوان كالفرد فانها  
 متمرك بالارادة مع انها ليس بحيوان والمتمرك بالارادة اعم  
 من حساس **قوله** وصدق الكلي بدون الجزء على الانسان  
**أول** بالنسبة الى الماهية النوعية **قوله** مع عدم تعلق  
 غرض المنطق **أول** مفهوم الجزئي الذي هو عدم الامكان  
 وفرض الاشتراك كلي لانه يصدق على زيد وعمرو وغير ذلك  
 فلا يتبع فرض الاشتراك لكن هذا مفهوم للفظ جزئي وهو  
 كلي واما الذي لا تعلق به لغرض المنطق هو مفهوم  
 ما يصدق عليه مفهوم لفظ الجزئي من زيد وعمرو وغير ذلك  
**قوله** والجزئي لا يكون موصلاً **أول** قيل هذا بقولك



هذا زيد وزيد حيوان يوصل هذا القياس الى قولنا هذا  
حيوان مع ان الصغرى الجزئية وموضوع النتيجة وحده  
جزئيات فكيف لا يكون موصلا قلت لا نعم ان هذه المادة  
اتصالا حقيقيا الذي هو بطريق الكسب لان هذه النتيجة  
حاصلة لنا من غير توقف على التركيب المذكور في الظاهر  
يقوم مقام الصغرى والكبرى والنتيجة **قوله** وجزئية  
المحل توجب جزئية الحال **اول** قيل في بحث لان كون جزئية  
المحل توجب جزئية الحال ليس على الاطلاق بل هو بالحلولة  
السراني كحلولة ماء العود واما في الحلولة الجزئية فلا توجب  
ذلك مثال كحلولة الماء في الكوز فحلولة الصورة في نفس  
شخص غير مسلم على الطريق السراني **قوله** الاول ما لا يشك  
مفهومه **قوله** يفهم منه ان المقصود منع المفهوم من  
الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر **قوله** الثاني لا يمنع  
نفس مفهومه **اول** فهم من هذا الوجود عدم امكان فرض  
الاشتراك للعقل **قوله** الثالث ما لا يمنع تصور مفهومه  
**اول** يفهم من هذا الوجود عدم منع الاشتراك للعقل  
بين كثيرين مع ملاحظة برهان التوحيد فيكون مفهوم  
واجب الوجود داخل في حد الجزئي على التقادير المذكورة  
فافهم **قوله** الرابع ما لا يمنع نفس تصور مفهومه **قوله**

هذا الوجود

هذا الوجود هو المراد في تعريف الكلي واما التقييد بالنفس  
لثلاثتهم دخول واجب الوجود في حد الجزئي اذ لا يحفظ  
مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل لا يمكن فرض  
اشتراكه في كون هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصور حصول  
في العقل بل بالتصور وملاحظة ذلك البرهان اما بمجرد  
تصوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه  
فيكون كليا على هذا الوجود **قوله** لا النطق بسبب التعجب **قوله**  
التعجب هيئة انفعالية عند ادراك امر غريبة وقيل التعجب  
هو نفس ادراك امر غريبة **قوله** الاشارة الى ان بعض الكليات  
امور اضافية يختلف بالاعتبار **اول** قيل يمكن كون مفهوم  
واحد مع وضو الكليات الخمس باعتبار ان مختلفات كالحساس  
فانه حصل الحيوان وجنس السميع والبصير ونوع الاحسن  
اعني هذا الحساس وخاصة لما شئ وعرض عام للضاحك  
**قوله** لا ثبت وموضع ان اجزاء الشيء لا هو ولا غيره  
**قوله** معنى قوله ان مفهوم الكلي لا يكون عين مفهوم الجزئي  
ومعنى قوله لا غيره ان الكلي لا يكون منعكاه عن الجزئي وفيه  
بحث وهو ان عدم كون الجزئ عينا ولا غير الكلي انا هو على  
اصطلاح المتكلمين والكلام في هذا المقام انما يتم على مذهب  
الحكماء يقولون بمغايرة الكلي للجزء فلا يكون الجزئي مطابقا



للسؤال فلا وجه لقول المحشي لا ثم ان اجزاء الشيء <sup>سبب</sup> فالت  
 في دفعه ان يقال معنى الكلام المذكور انه لا يوجد بينهما  
 خارج عن تمام الماهية المشتركة اما الجزء الذي يوجد بينهما  
 اما نفس ذلك الجزء او جزء منه والجسم الثاني متلا من قبيل  
 الثاني فتأمل ولكن هذا اخر ما اوردهنا ابرادة على الحاشية  
 البردية على شرح الحسام الكافي

المجدلة على الا حسان والصلوة

على سيد الانام وعلى اله

وصحبه الكرام ثم الكتاب

بعون الله الملك

الوهاب  
 ٢٢٢  
 ٢٢٢  
 ٢٢٢





53  
01

100